NATION S

صندوق النقد الدولي

التقرير القُطري رقم 21/206 الصادر عن صندوق النقد الدولي

عُمان

12 سبتمبر 2021

مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 – البيان الصحفي؛ وتقرير الخبراء؛ ومرفق المعلومات؛ والملحق التكميلي الصادر عن الخبراء

طبقا للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع عُمان، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي يتضمن ملخصا لأراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 25 أغسطس 2021 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع عُمان.
- تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في 25 أغسطس 2021، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في عُمان في 7 يونيو 2021 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 22 يوليو 2021، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
 - ، مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.
 - الملحق التكميلي الصادر عن الخبراء والذي يتضمن تحديثًا للمعلومات المتاحة حول آخر التطورات.

وطبقا لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090 (202) 623-7201 : فاكس • (202) 623-7430

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: http://www.imf.org

السعر: 18 دولارا أمريكيا للنسخة

صندوق النقد الدولي واشنطن العاصمة

بيان صحفي



رقم: 21/259

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع سلطنة عُ مان

للنشر الفوري

واشنطن العاصمة - 12 سبتمبر 2021: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابع لم ع ع مان.

تعرض الاقتصاد العُماني لصدمة مزدوجة من جراء الجائحة وانهيار أسعار النفط في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الكلي والناتج المحلي غير الهيدروكربوني قد انخفضا بنسبة 2,8% و 3,9% على الترتيب. غير أن التخفيضات المؤقتة في الرواتب وانخفاض حجم العمالة الوافدة ساهما في تيسير تكيُّف سوق العمل. ومن المنتظر أن يتعافى الاقتصاد في عام 2021، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني بنسبة قدرها 1,5%، في ظل العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي المحلي بفعل نشر اللقاحات وتعافي الطلب الخارجي. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط بعد انتهاء اتفاقية أوبك+ الحالية في إبريل 2022. وظلت مستويات التضخم منخفضة.

وقد ارتفع العجز المالي والدين الحكومي ارتفاعاً حاداً في عام 2020، وإن كان يتوقع أن يسجلا تحسذاً كبيراً على المدى المتوسط مع تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى التي وضعتها السلطات. وكان العجز المالي قد ارتفع إلى 19,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو ما يعكس في جزء منه عوامل غير مرتبطة بالسياسات) لا سيما انكماش الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (. ومن المتوقع انخفاضه إلى -2,4% في عام 2021 والتحول إلى فائض في عام 2022. وارتفع دين الحكومة المركزية إلى 81,2% من الناتج المحلي الإجمالي، في ظل تغطية الاحتياجات التمويلية بالاقتراض المحلي والخارجي والسحب من الأصول، وإن كان متوقعاً أن ينخفض بشكل حاد على المدى المتوسط. كما يُتوقع أن يسهم الضبط المالي وارتفاع أسعار النفط في تقليص عجز

الحساب الجاري إلى -6,2% في عام 2021 و -0,6% في عام 2026 .

وتحيط بالأفاق الاقتصادية درجة كبيرة من عدم اليقين، ويميل ميزان المخاطر نحو تحقق التطورات السلبية. فعلى جانب قصور النتائج عن التوقعات، قد يؤدي ظهور سلالات جديدة من فيروس كوفيد-19 إلى إطالة أمد تداعيات الجائحة. كما أن تشديد الأوضاع المالية العالمية قد يؤدي إلى تدهور مركز المالية العامة والمركز الخارجي. ولا يزال الدين العام عرضة للمخاطر، لا سيما تلك المخاطر الناجمة عن تطورات سوق النفط وصدمات نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والرصيد الأولي وأسعار الفائدة. ومن شأن حدوث تراجع كبير في أسعار النفط أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الاحتياجات التمويلية، وانتقال التداعيات السلبية إلى القطاع غير الهيدروكربوني. وفيما

أنتص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أسلس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

يتعلق باحتمالات تجاوز النتائج التوقعات، فمن الممكن تحقيق تحسن هائل في الآفاق الاقتصادية في حالة حدوث طفرة قوية في عمليات التلقيح، وارتفاع أسعار النفط، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

تقييم المجلس التنفيذي 2

اتفق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وأثنوا على الإجراءات السريعة والمنسقة جيداً التي اتخذتها السلطات العمانية على مستوى السياسات لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وباستشراف المستقبل، أكد المديرون ضرورة الاستمرار في انتهاج سياسات اقتصادية كلية داعمة لحين رسوخ التعافي بالكامل، كما أكدوا أهمية اتخاذ تدابير إضافية على مستوى السياسات عند اللزوم بحيث تكون مقيدة بوقت محدد وموجهة للمستحقين من القطاعات والأسر المتضررة بشدة.

وقد تفاقمت مواطن الضعف في المركزين المالي والخارجي نتيجة عدم التكيف بشكل كامل مع انخفاض أسعار النفط منذ عام 2015، والصدمة المزدوجة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط في عام 2020. وفي هذا الصدد، رحب المديرون بالتزام السلطات الشديد بتنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى لاحتواء المصروفات، والحد من اعتماد الإيرادات على أسعار الهيدروكربونات، ووضع الدين على مسار تنازلي ثابت. وشجعوا السلطات على مواصلة سعيها لحشد التأييد الشعبي للإصلاحات. وأضافوا أن إرساء ركيزة واضحة للمالية العامة سيساعد على تحقيق الضبط المالي. وأيد المديرون تعزيز نظام الحوكمة الكلي للقطاع العام، ودعوا إلى توسيع نطاق تغطية المالية العامة بحيث يتجاوز حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة العامة فضلاً عن توفير بيانات أكثر تفصيلاً عن الموازنة والدين. وأعربوا عن ضرورة وضع إطار قوي لإدارة الأصول والخصوم السيادية لتحديد درجة الانكشاف على المخاطر والتخفيف من حدتها وضمان سلامة الميزانية العمومية السيادية. ورحبوا بالجهود الجارية لتعزيز قدرات مكتب إدارة الدين العام.

وانفق المديرون على أن سعر الصرف المرتبط بالدولار الأمريكي لا يزال ركيزة ملائمة للسياسة النقدية في عمان، حيث يساهم في تحقيق تضخم منخفض ومستقر. وبالنسبة للقطاع المالي، رحب المديرون باستمرار صلابة القطاع المالي وبالإصلاحات الجارية في سوق رأس المال. وفي الوقت نفسه، فقد أضافوا أنه على الرغم من استمرار سلامة النظام المصرفي، فمن الضروري مواصلة توخي اليقظة لاحتواء المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي في ظل أجواء عدم اليقين الكثيفة التي تكتنف الأفاق الاقتصادية. ودعا المديرون كذلك إلى توخي الحرص المالي في إدارة الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك بمرور الوقت لدعم صلابة النظام المصرفي. ورحبوا بإجراء التقييم المشترك لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2021 وبجهود عُمان المستمرة لتقوية هذا الإطار.

ورحب المديرون بالتقدم الذي تم إحرازه مؤخراً على مستوى الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز نمو القطاع غير الهيدروكربوني ودعم استدامة المركز الخارجي. وأشاروا إلى ضرورة إعطاء الأولوية لزيادة مرونة سوق العمل، وتشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل. ورحب المديرون بالجهود الرامية إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وأثنوا على تسريع السلطات لوتيرة إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة بهدف تعزيز التنافس ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة.

 $^{^2}$ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لأراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شوح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات من خلال الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.IMF.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm .

ورحب المديرون كذلك بقرار السلطات بنشر تقرير الخبراء في إطار المشاورات. ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع عُمان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة 12 شهرا.

الجدول 1- عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2026-2016

			1		2026-2		دیه محت	ت اقتصا	: مؤسرا	<u>1- عمان</u>	الجدول
2026	2025	ت 2024	توقعا 2023	2022	2021	أولية 2020	2019	2018	2017	2016	
2020	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2010	قطاع النفط والغاز
26,0	26,1	26,4	26,9	27,5	23,6	17,8	26,6	27,7	18,7	16,0	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
55,7	56,4	57,7	59,8	63,0	60,4	46,0	63,6	69,7	51,3	40,1	متوسط سعر تصدير النفط الخام (دو لار أمريكي ابر ميل)
1,14	1,14	1,10	1,07	1,01	0,96	0,95	0,97	0,98	0,97	1,00	إنتاج النفط الخام (بملايين البر الميلُ يوميا) "
				كر خلاف ذلك)							الحسلبات القومية
93,9	90,0	87,0	84,3	82,3	77,7	63,4	76,3	79,8	70,6	65,5	الذاتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
36,1 2,6	34,6 3,3	33,4 2,9	32,4 4,2	31,7 2,9	29,9 2,5	24,4 2,8-	29,3 0.8-	30,7 0.9	27,1 0,3	25,2 4,9	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الريالات العُمانية) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1,2	3,3	2,9	6.0	3.6	3,5	2,6- 1,7-	1.4	4.0	2,1-	3,4	النائج المحلى الإجمالي الحقيقي الهيدر وكربوني /1 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الهيدر وكربوني /1
4,0	3,4	3,0	2,4	2,3	1,5	3,9-	2,8-	1,6-	2,1	6,2	الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي الهيدرو لربوني الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الهيدرو كربوني
2,4	2,4	2,5	2,5	2,7	3,0	0,9-	0,1	0,9	1,6	1,1	أسعار المستهلكين (متوسط)
1,6	0,2	0,2	1,7-	2,9	19,7	14,6-	3,5-	12,0	7,4	9,4-	مخفِّض الناتج المحلِّي الإجمالي
00.4	00.0	04.7	04.5		الناتج المحلي		00.5	0.4.4	07.5	00.0	الاستثمار والادخار
22,1 10.8	22,0 10.9	21,7 10.9	21,5 10.9	21,2 10.9	20,5 11.0	19,0 13.6	20,5 13.1	24,4 13.4	27,5 13.7	28,9 15.6	إجماليّ تكّوين ر آس المال العام
11,3	10,9	10,9	10,9	10,9	9,5	5.4	7.4	11.0	13,7	13,3	انعام الخا <i>ص</i>
21,5	21,2	20,9	20,4	19,5	14,3	5,3	14,8	19,0	12,0	9,7	
8,9	9,1	9,7	9,8	9,9	6,8	0,7-	10,2	7,4	2,6	7,5-	العامة
12,6	12,1	11,2	10,6	9,7	7,5	6,1	4,6	11,5	9,3	17,3	الخاصة
					الناتج المحلي						مالية الحكومة المركزية
33,1	33,7	34,6	34,8	35,3	32,9	34,6	39,2	36,2	33,2	28,7	الإيرادات والمنح
21,9 11,1	22,6 11,1	23,6 11,0	24,3 10.4	25,2 10.1	23,3 9,6	26,0 8,6	29,8 9.4	29,6 6.6	23,3 9.9	21,1 7,6	الهیدر و کربونات غیر الهیدر و کربونات و المنح
30,8	31,9	32,8	33,4	34.4	35,4	53,5	44.2	44.0	45,2	51,2	عير الهيدرو دربوتك والمتح المصروفات
28,0	29.1	30.0	30.5	31,5	32.4	43.3	35.7	34.6	35.4	39.6	الجارية
2,8	2,9	2,9	2,9	2,9	3,0	9,9	8,5	9,4	9,7	11,6	الرأسمالية
						.					
2,3	1,8	1,8	1,4	0,9	2,4-	19,33	6,0-	8,4-	12,6-	24,1-	الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض)
2,3	1,8	1,8	1,4	0,9	2,4-	12,1-	0,0	1,7-	6,5-	16,5-	الرصيد الكلي (معدل) /2 الرصيد الأولى غير الهيدروكربوني (% من الناتج المحلي الإجمالي غير
26,7-	28,7-	30.8	33,3	36,1-	39,1-	47,8-	46,7-	48,4-	46,2-	54,1-	الرفطية ، دوني غير الهيشرو مربوني (٥/ الله المنابع المعطي ، م جمالي غير الهيدروكربوني)
46,9	51,9	56,3	60,5	64,5	70,7	81,2	60,5	51,3	45,9	33,7	مجموع الدين الحكومي، منه:
26,4	27,9	32,4	37,7	43,0	51,0	60,2	45,4	38,4	32,7	20,5	الدين الخارجي
				كر خلاف ذلك)							القطاع النقدي
6,4	6,7	5,8 5.6	1,7 6.4	0,0	1,1-	28,3-	3,6-	18,9	5,4- 8.2	0,9- 3.0	صافي الأصول الأجنبية
1,0 4,9	4,6 4.9	5,6 4,7	6,4 4.4	7,3 3.6	6,5 2,5	23,2 1,1	4,4 2.8	4,4 4.9	8,2 6,5	3,0 10.1	صافيَّ الأصول المحلية الانتمان المقدم للقطاع الخاص
1,9	4.9	5.6	5.6	6,0	5,1	8.9	2,0	8,3	4,2	1,8	النقود بمعناها الواسع
.,0	.,0	0,0		ہ یُذکر خلاف خ				0,0	.,_	.,0	القطاع الخارجي
44,3	43,3	42,6	42,4	42,4	37,5	30,5	38,7	41,7	32,9	27,5	صادرات السلع
27,3	27,4	27,7	28,3	29,1	24,7	18,2	26,5	27,3	19,2	16,0	النفط و الخلز
17,0	15,9	14,9	14,1	13,3	12,8	12,3	12,2	14,5	13,7	11,6	آخر ی
25,4-	24,4-	23,3	22,2	21,3-	19,9-	18,9-	20,5-	23,6-	24,1-	21,3-	واردات السلع
0,6-	0,7-	0,7-	0.9-	1,4-	4,8-	8,7-	4,2-	4,3-	11.0-	12,5-	وريد الحساب الجاري
0,6-	0,8-	0,8-	1,1-	1,7-	6,2-	13,7-	5,5-	5,4-	15,6-	19,1-	(﴿ من الناتج المُحلِّي الإجمالي)
19,1	18,1	17,2	16,4	16,0	15,8	15,0	16,7	17,4	16,1	20,3	إجمالي احتياطيات البنك المركزي
5,6	5,6	5,6	5,6	5,7	5,9	6,3	7,3	6,4	5,5	7,0	بعدد شهور ورادات السلع والخدمات في العام التالي
79,9 85,0	80,0 88.9	78,9 90,8	78,3 92,9	78,2 95.0	78,6 101.1	72,7 114.7	72,0 94.3	66,7 83.6	58,2	41,9 63,9	مجموع الدين الخارجي (/ / 0
65,0	00,9	90,6	92,9	95,0	101,1	114,7	94,3	03,0	82,5	63,9	(% مَن الناتج المحلي الإجمالي) بنود للتنكرة:
		_	_								پور سندره.
16,2-	16,9-	17,7	18,7	19,8-	21,3-	25,6-	29,1-	30,5-	28,3-	31,5-	الرصيد الأولى الهيكلي غير الهيدروكربوني /3
•	•	-					•		•		الرصيد الأوليّ الهيكليّ غير الـهيدروكربونيّ (% من الناتج المحلي
29,7-	31,2-	33,0	35,2	37,8-	40,0-	46,4-	46,7-	48,5-	47,4-	53,5-	الإجمالي غير الهيدروكربوني) /3
						105,1	106,7	105,6	107,7	107,7	سعر الصرف الفعلي الحقيقيّ (2010=100) مسر السرف (درال أكار لالمراكز المراكز ال
	• • •					0,38	0,38	0,38	0,38	0,38	سعر الصرف (ريال لكل دو لار، متوسط الفترة)

سعر الصرف (زيال تكل دولار؛ منوسط الفلاري) المصادر: السلطلت العمانية، وتقديرات وتوقعك خبراء صندوق النقد الدولي. 1/ يتضمن إنتاج الفط الخام، و المكرر، و الغز الطبيعي، و الغز الطبيعي المسال. 2/ البيانك قبل عام 2021 محلة باستبعاد مصر وفك قطاع النفط و الغاز التي أصبحت مسؤولية شركة تتمية طاقة عمان في 2021. 3/ معدل حسب الدورة الاقتصادية.

صندوق النقد الدولي

عُمان

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١

۲۲ يوليو ۲۰۲۱

أهم القضايا

السياق: اعتلى السلطان هيثم العرش في يناير ٢٠٠٠، وتعهد بتنفيذ إصلاحات مالية وهيكلية قوية للتصدي لمواطن الضعف التي تعاني منها السلطنة منذ أمد بعيد. فإلى جانب العجز المالي المزمن الناشئ عن عدم التكيف بشكل كامل مع تراجع أسعار النفط منذ عام ٢٠١٥، واجهت عُمان صدمة مزدوجة بسبب جائحة كوفيد-١٩ وانهيار أسعار النفط عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى تفاقم مواطن الضعف المالية والخارجية. وتحركت السلطات بخطى سريعة لاحتواء انتشار الإصابة بفيروس كوفيد-١٩، واتخذت إجراءات واسعة النطاق على مستوى السياسات للحد من تداعيات الجائحة على الاقتصاد. علاوة على ذلك، تضمنت موازنة عام ٢٠٢١ تنفيذ مجموعة من إجراءات الضبط المالي كمرحلة أولى مركزة من خطة التوازن المالي متوسطة المدى التي تهدف إلى القضاء على العجز المالي على المدى المتوسط. وتتمتع البنوك بمستويات مرتفعة من رأس المال الوقائي والسيولة، ولكن المخاطر الانتمانية تشكل مصدر قلق خلال المرحلة القادمة. وعجلت السلطنة بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ تشجيع نمو القطاع الخاص غير النفطي وتسهيل توفير فرص عمل جديدة.

محور تركيز المناقشات: ركزت المناقشات حول السياسات على (١) دعم التعافي الاقتصادي، و(٢) تعزيز الاستدامة المالية والخارجية، و(٣) حماية الاستقرار المالي، و(٤) إدارة التحول نحو معدلات نمو أقوى.

أهم السياسات الموصى بها:

سياسات المدى القريب: ضرورة الاستمرار في إيلاء الأولوية للتخفيف من تداعيات الجائحة إلى أن تترسخ جذور التعافي. وتوفير السياسات دعما إضافيا موجه القطاعات والأسر المتضررة لفترة مؤقتة، إذا لزم الأمر، دون المخاطرة بتحقيق أهداف الضبط المالي على المدى المتوسط. والانتباه للتدهور المحتمل في جودة الأصول وتوجيه الدعم بشكل أكبر إلى المقترضين المتعثرين الذين تتوافر لهم مقومات البقاء.

سياسة المالية العامة: المثابرة في تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى لوضع الدين على مسار هبوطي ثابت ودعم المساواة بين الأجيال. واستمرار التواصل مع الجمهور لزيادة الدعم الشعبي للإصلاحات. وإرساء ركيزة مالية واضحة. وتعزيز الشفافية والحوكمة على مستوى القطاع العام ككل. ووضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السبادية.

السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي: لا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي ملائما لعُمان في ظل اعتماد الهيكل الاقتصادي على النفط. وستسهم الإدارة الواعية للرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك بمرور الوقت في تعزيز صلابة النظام المصرفي.

السياسة الهيكلية: تعزيز المنافسة في القطاع الخاص من خلال زيادة المرونة في سوق العمل، وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، وخلق بيئة مواتية للأعمال، والاستثمار في اقتصاد أكثر خضرة.

اعتمد التقرير

زين زيدان (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وأوما راماكريشنان (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)

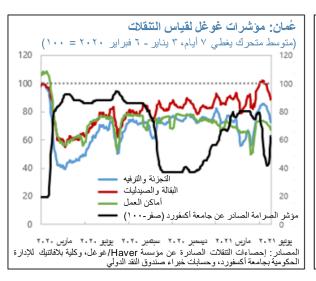
عُقِدَت مناقشات افتراضية خلال الفترة من ٢٤ مايو إلى ٧ يونيو ٢٠٢١. وضم الفريق السيد دانييل كاندا (رئيس الفريق)، والسيد عبد الله الحسن والسيدة فاي ليو والسيد أغوستين فيلاسكيز (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وقدم الدعم وساهم في التقرير كل من السيدة إستير جورج والسيد حاتم بخاري (وكلاهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وحضر الاجتماع الافتتاحي والاجتماع الختامي السيد محمود محيي الدين، المدير التنفيذي، والسيد علي الحوسني، المدير التنفيذي المناوب. وصاحب البعثة كل من السيدة مايا شويري، المستشار الأول للمدير التنفيذي، والسيد فؤاد الكحلاني، مستشار المدير التنفيذي. والتقت البعثة بسعادة طاهر العمري، الرئيس ومعالي قيس اليوسف، وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وسعادة عبد الله السالمي، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال، ومعالي خميس الجابري، رئيس وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠، وسعادة منصور الهنائي، رئيس هيئة تنظيم الخدمات العامة، وأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الشوري، ولفيف من كبار مسؤولي القطاع العام والبنك المركزي، وأعضاء المجتمع المدني، وممثلي القطاع الخاص.

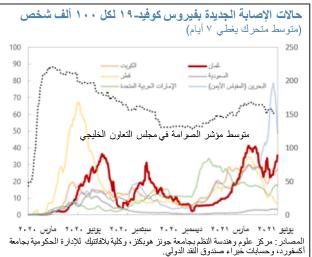
المحتويات السياق آخر التطورات الاقتصادية الإفاق والمخاطر مناقشات حول السياسات الله – سياسات المدى القريب: دعم التعافي الاقتصادي الله – سياسة المالية العامة: تعزيز الاستدامة المالية والخارجية باء – سياسة المالية العامة: عريز الاستدامة المالية والخارجية حجم – السياسة الفيكلية: إدارة التحول نحو معدلات نمو أقوى الاشكال البيائية الاشكال البيائية الاشكال البيائية الاشتار المالية العامة الاشكال البيائية الاشتار علاية العامة

TV	٣- التطورات النقدية والمالية
۲۸	٤- تطورات القطاع الخارجي
79	٥- مؤشرات سلامة القطاع المصرفي
	الجداول
٣٠	۱- مؤشرات اقتصادیة مُختارة، ۲۰۱٦-۲۰۲۳
" 1	٢أ - مالية الحكومة، ٢٠١٦-٢٠١٦ (بملابين الريالات)
٣٢	٢ب – مالية الحكومة، ٢٠١٦-٢٠٢٦ (% من الناتج المحلي الإجمالي)
mm	٣- المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠١٦
٣٤	٤- موجز ميزان المدفوعات، ٢٠٢٦-٢٠١٦
٣٥	٥- مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠٢١-٢٠٢
	المرفقات
٣٦	١- إجراءات الدعم من خلال السياسات في مواجهة جائحة كوفيد-١٩
٤٠	٢- حالة تنفيذ التوصيات الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩
٤١	٣- تقييم القطاع الخارجي
٤٤	٤ - مصفوفة تقييم المخاطر
٤٥	٥- تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين
00	٦- نظرة شاملة لإدارة الأصول والخصوم السيادية
71	٧- تأثير صدمتي الجائحة والنفط على الشركات غير المالية
70	٨- إصلاحات سوق العمل

السياق

- 1- اعتلى السلطان هيثم العرش من خلال عملية انتقال سياسي منظم في يناير ٢٠٢٠. وتعهد بتحسين وتبسيط عملية صنع السياسات، وإعادة تنظيم الوزارات وتعيين وزير للشؤون الخارجية ووزير للمالية للمرة الأولى. وعكفت السلطنة أيضا على تنفيذ "رؤية عُمان ٢٠٤٠" التي تركز على عدة أمور منها إعادة هيكلة الإدارة العامة وتعزيز حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة وزيادة مرونة سوق العمل وتعزيز آليات إعادة هيكلة الشركات وصون البيئة.
- ٧- وتحركت عُمان سريعا لاحتواء أزمة كوفيد- ١٩. وكان لتشكيل اللجنة العليا لمكافحة فيروس كورونا في مرحلة مبكرة خلال شهر مارس ٢٠٢٠ دور أساسي في تنفيذ الإجراءات الوقائية اللازمة للسيطرة على الجائحة. وتضمنت هذه الإجراءات إغلاق منشآت الأعمال غير الأساسية، ووضع اشتراطات للتباعد الاجتماعي، وفرض قيود على الحركة عبر الحدود، مع زيادة الدعم الصحي للسكان. وأعيد فتح النشاط تدريجيا في النصف الأخير من عام ٢٠٢٠، غير أنه تم تمديد القيود المفروضة في أوائل عام ٢٠٢١ نتيجة ارتفاع أعداد الإصابات الجديدة. وكان حوالي ٥٣٣٠٪ (٦٠٦٪) من السكان المستهدفين قد تم تطعيمهم جزئيا (أو كليا) حتى ٥ يوليو. وتخطط عُمان لتطعيم ٧٠٪ من السكان مع نهاية عام ٢٠٢١.





"- كذلك اتخذت السلطات إجراءات حاسمة للحد من تداعيات الجائحة على الاقتصاد. واستهدفت إجراءات المالية العامة والنقد والقطاع المالي تخفيف العبء عن كاهل الأسر والشركات والبنوك (المرفق ١). وبلغ حجم الإجراءات المتخذة من خلال الموازنة العامة ٢٠٢١ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ (٥٠٠٪ عام ٢٠٢١)، وتضمنت إتاحة قروض طارئة بدون فوائد، والإعفاء من بعض الضرائب والرسوم أو تخفيضها، وسداد الضرائب على أقساط، وإنشاء "صندوق الأمان الوظيفي" لدعم المواطنين الذين فقدوا وظائفهم. كذلك قام البنك المركزي العماني بتيسير الأوضاع المالية عن طريق خفض أسعار الفائدة وعمليات ضخ السيولة، وتأجيل سداد مدفوعات القروض، وتخفيض المتطلبات الاحترازية الكلية بشأن رأس المال الوقائي ونسب السيولة بحيث بلغ حجم الاستخدام الممكن ٩٠٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ (٢٠٨٠٪ عام ٢٠٢١). واستمر عدد من مبادرات الإصلاح الأخرى خلال الأزمة. وأقرت عُمان خطة التحفيز الاقتصادي في مارس ٢٠٢١ لتخفيف تداعيات موجة الإصابات الجديدة بفيروس كوفيد- ١٩ والتشجيع على تنويع الأنشطة الاقتصادية من خلال التخفيض المؤقت للضرائب والرسوم المفروضة على بعض القطاعات، وتعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشجيع على توظيف المواطنين في القطاع الخاص. كذلك تم الإعلان عن مجموعة من إجراءات الحماية الاجتماعية المؤقتة في إبريل ٢٠٢١ توظيف المواطنين في القطاع الخاص. كذلك تم الإعلان عن مجموعة من إجراءات الحماية الموقتة في إبريل ٢٠٢١ توظيف المواطنين في القطاع الخاص.

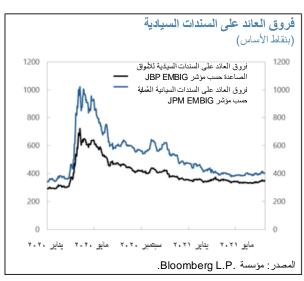
استهدفت الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر عرضة للمخاطر، وذلك لحين استكمال نظام الحماية الاجتماعية المقرر لعام ٢٠٢٢.

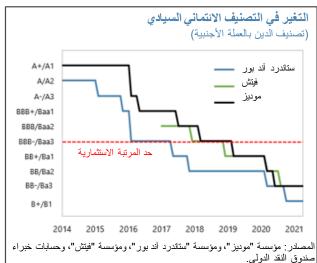
	ائحة كوفيد- ٩٩	ياسات في مواجهة ج	براءات دعم الس	جدول النص ١: إد		
7.7						
% من الناتج المحلي الإجمالي	(بملايين الريالات العمانية)	% من الناتج المحلي الإجمالي	(بملايين الريالات العمانية)			
	`		•	الإجراءات المالية		
٠,٤	179,9	-	-	الإجراءات الموجهة للأسر		
٠,١	17,0	٠,١	۲۳,۸	الإجراءات الموجهة للشركات		
٣,٧	1117	۱۰,۸	7777	الإجراءات النقدية /١		
				الإجراءات التنظيمية		
19,1	٥٧.,	۲٣,٤	٥٧	الإجراءات الموجهة للبنوك/٢		
٥,٧	1 ٧	٥,٧	1 2	الإجراءات الموجهة لمقترضين		
۲٩,٠	۸٦٥٩,٤	٤٠,٠	9400,1	المجموع		

المصدر: وزارة المالية، والبنك المركزي العُماني، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تسهيلات في صورة اتفاقيات إعادة شراء ومبادلات نقد أجنبي
 ٢/ الاستخدام المحتمل لهامش حماية رأس المال (٤٢٠٠ مليون ريال عُماني) والزيادة في نسبة الإقراض (١٥٠٠ مليون ريال عُماني).

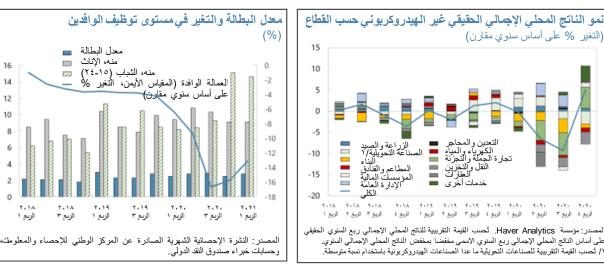
3- وبالرغم من الجائحة وصدمات أسعار النفط، استمرت الأوضاع الداعمة في أسواق المال. وكانت هيئات التصنيف الائتماني الكبرى قد خفضت تقييم المخاطر الائتمانية في عُمان بدرجتين عام ٢٠٢٠. غير أن فروق أسعار الفائدة على الاقتراض في عُمان تراجعت عقب ارتفاعها المبدئي في إبريل ٢٠٢٠، وشهد عام ٢٠٢١ إصدارين لسندات دولية، بعضها طويل الأجل، للاستفادة من تراجع فروق أسعار الفائدة وسعى المستثمرين وراء العائد.



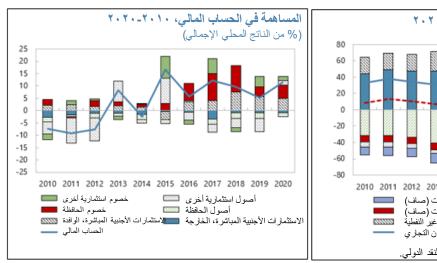


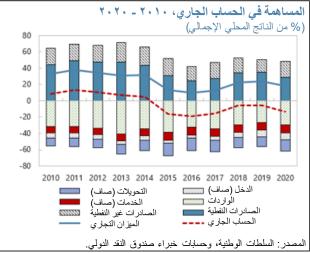
آخر التطورات الاقتصادية

• نتجت عن الجائحة وصدمات قطاع النفط خسائر اقتصادية هائلة. فإلى جانب النداعيات المباشرة للجائحة على النشاط الاقتصادي، تأثر قطاع النفط نتيجة النراجع الحاد في أسعار النفط وتخفيض إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك+. وتشير التقديرات إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة ١٠٨٪ عام ٢٠٢٠، مع تسجيل النمو غير الهيدروكربوني الحقيقي -٩٠٪، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني ولكن بنسبة أقل بسبب قوة إنتاج المكثفات النفطية غير المشمولة باتفاقية أوبك+. وكانت قطاعات البناء والضيافة وتجارة الجملة والتجزئة هي الأكثر تضررا على الإطلاق. وسجل التضخم مستويات سلبية طفيفة، حيث بلغ -٩٠٠٪ عام ٢٠٢٠ نتيجة تباطؤ الطلب، ليرتفع لاحقا إلى ٩٠١٪ (على أساس سنوي مقارن) في إبريل، وهو ما يرجع أساسا إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وساهم الخفض المؤقت في الرواتب وتراجع حجم العمالة الوافدة بنسبة ١٣٪ مع نهاية مارس (على أساس سنوي مقارن) في تسهيل تكيف سوق العمل. غير أن معدلات البطالة مرتفعة بين العاملين من النساء والشباب بالرغم من استقرار وتدني معدل البطالة الكلي.



المصدر: وسنة المعدد المسلوم القيمة التقريبية المناج المعامل المعامل الإجمالي ربع السنوي الحقيق المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن المركز المحلي المحلي المتدام سنة متوسطة المصدرة المحلي التقديرات إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى -١٣٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ (-٥,٥٠٪ عام ٢٠١٩)، وهو ما يرجع أساسا إلى انخفاض الصادرات الهيدروكربونية. وتراجعت الاحتياطيات الرسمية تراجعا طفيفا إلى ١٥ مليار دولار أمريكي (١٤٤٤٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات)، في انعكاس الاستقرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وإصدار السندات الدولية. ويؤدي إدراج الأصول السائلة لدى جهاز الاستثمار

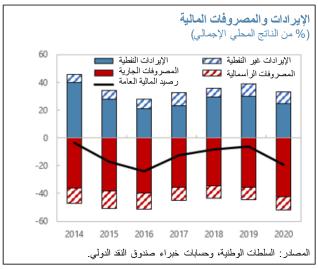




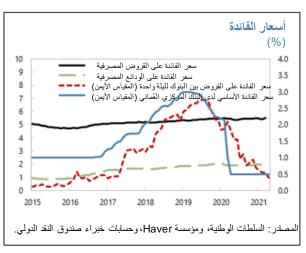
العُماني إلى زيادة الاحتياطيات إلى ١٥٧,٦٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات. وحسب تقييم الخبراء، تراجع المركز الخارجي لعُمان تراجعا هائلا عام ٢٠٢٠ عن المستوى المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرغوبة (المرفق ٣).

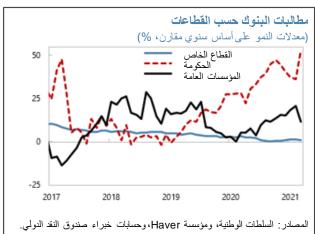
٧- وسجل العجز المالي والدين الحكومي ارتفاعا حادا عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى تفاقم مستويات تراكم الدين المرتفعة بالفعل. وتراجعت الإيرادات الهيدر وكربونية وغير الهيدر وكربونية بنسبة ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٩,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب، مما يعكس انخفاض أسعار النفط وركود النشاط الاقتصادي. ورغم المحاولات الهادفة إلى احتواء الرواتب والمصروفات الجارية الأخرى والمصروفات الرأسمالية، ارتفع العجز المالي إلى ١٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس في جزء منه عوامل غير مرتبطة بالسياسات (انكماش الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). وبلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية ٢٣٦٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأمكن تغطيتها من خلال الاقتراض المحلي والخارجي والتدفقات التمويلية غير المنشئة للدين (الناتجة عن السحب من الودائع والصناديق السيادية وحصيلة التخصيص). وارتفع دين الحكومة المركزية إلى ١٩٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٥,٠٠٠٪ في نهاية عام ٢٠١٩)، كما تراجع صافي نسبة الأصول المالية – دين الحكومة المركزية ناقص الودائع لدى مؤسسات الإيداع والأصول السائلة لدى جهاز الاستثمار العُماني – إلى ٣٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (١٠٠٠٪).





٨- وتباطأنمو الانتمان الممنوح للقطاع الخاص تباطؤا حادا، بينما ارتفعت المطالبات على الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة. فقد تراجع نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى ١٪ (على أساس سنوي مقارن) في مارس ٢٠٢١، بينما بلغ نمو





ودائع القطاع الخاص ٧٠٣٪. بالرغم من ذلك، ارتفعت المطالبات على الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة بنسبة ٢٠٨٥٪ و٥١١٪، بينما تراجعت ودائع كل منهما بنسبة ٧٠٢٪ و٨٠١١٪ على الترتيب. كذلك سجل سعر الفائدة الأساسي للبنك المركزي العُماني وسعر الفائدة على الإيداع والإقراض.

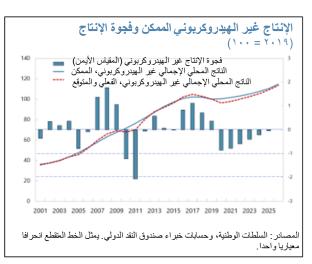
القروض المتعثرة ومؤشرات الريحية 4.5 160 4.0 3.5 140 3.0 120 2.5 100 2.0 80 1.5 60 1.0 40 0.5 مارس 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 العائد على الأصول القروض (المقياس الأيمن) --- المتعثرة = نسبة المخصصات إلى اقروض سبه المحصموب على ر المتعثرة (المقياس الأيمن) المصادر: البنك المركزي العُماني، وحسابات خبراء صننوق القد النولي

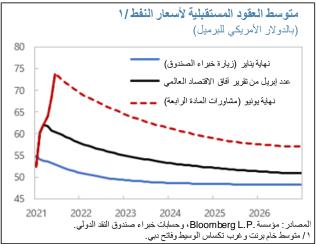
9- وتتمتع البنوك بمستويات وفيرة من هوامش رأس المال والسيولة الوقائية. ففي نهاية مارس ٢٠٢١، بلغ متوسط نسب كفاية رأس المال بالبنوك ١٨,٥٪ كما بلغت نسبة تغطية السيولة ١٩٩٪، وهي نسب مُطْمئِنة تتجاوز نسبة تغطية السيولة ١٩٩٪، وهي نسب مُطْمئِنة تتجاوز الحدود الدنيا التنظيمية. وار تفعت نسبة القروض المتعثرة إلى خسائر القروض ٢٠١٧، كما سجلت نسبة المخصصات إلى خسائر القروض ١٠٠٪، كما سجلت نسبة المخصصات إلى الموض المتعثرة ١٠٠٪. وأدى تأجيل مدفوعات القروض إلى الحد من التأثير على حجم القروض المتعثرة، حيث بلغت المدفوعات المؤجلة ٢٠٢٪ من الائتمان المصرفي القائم في نهاية مارس ٢٠٢١. وسجلت مستويات الربحية انخفاضا طفيفا، حيث تراجع العائد على الأصول المصرفية إلى ٢٠٠٠ عام ٢٠١٠)، وهو ما يعكس تباطؤ

النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط وتأجيل مدفوعات القروض ومصروفات المخصصات. وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها السلطات إلى توافر هوامش رأسمالية وقائية كافية لمواجهة السيناريوهات الحرجة. ١

الآفاق والمخاطر

10- يُتوقع تعافي الاقتصاد تدريجيا من الجائحة وتحسنه على المدى المتوسط. ومن المتوقع بلوغ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني 1,0٪ عام ٢٠٢١ مع نشر اللقاحات وما سينتج عن ذلك من تحسن تدريجي في مستويات النشاط المحلي، إلى جانب تعافي الطلب الخارجي، ليرتفع تدريجيا لاحقا إلى ٤٪ عام ٢٠٢٦، مما يؤدي إلى سد فجوة الناتج السالبة مع انحسار تأثير التكيف المالى. وبفضل الزيادة الضئيلة في إنتاج الهيدروكربونات، تشير التوقعات إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي

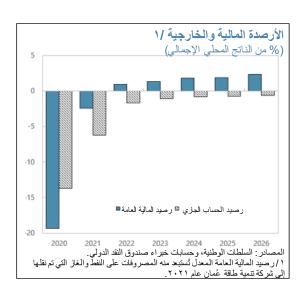




استنادا إلى بيانات مارس ٢٠٢١.

الكلى بنسبة ٥,٧٪ تقريبا عام ٢٠٢١. ويُتوقع زيادة إنتاج النفط عقب انقضاء اتفاق أوبك+ في إبريل ٢٠٢٢. كذلك تشير التوقعات إلى عودة الناتج المحلى الإجمالي غير الهيدروكربوني الاسمى إلى مستويات ٢٠١٩ عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع ارتفاع التضخم إلى ٣٪ عام ٢٠٢١ بسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتعافى الطلب، قبل أن يتراجع في نهاية المطاف إلى حوالي ٢,٥٪ على المدى المتوسط.

> ومن المتوقع أن تسجل الأرصدة المالية والخارجية تحسنا هائلا، حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع رصيد المالية العامة المعدل الكلى من عجز بلغ ١٢,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٢٠ إلى فائض عام ٢٠٢٢ بفضل تعافى الإيرادات الهيدروكربونية وإجراءات التكيف المالي، مما يؤدي إلى تراجع إجمالي الاحتياجات التمويلية. وسيتم تمويل الجزء الأكبر من العجز المالى من خلال إصدارات الدين الخارجي، مع زيادة الاعتماد إلى حد ما على إصدارات الدين المحلى والسحب من الأصول. ومن المتوقع تراجع الدين الحكومي إلى حوالي ٤٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٦. ويُتوقع أن يساهم الضبط المالي وارتفاع أسعار النفط في تخفيض عجز الحساب الجاري إلى ٦,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٢٦.



جدول النص ٢- عُمان: توقعا	صادية كلب	ية مختارة،	-7.19	۲. ۲٦.				
		بيانات						
	7.19	أولية ٢٠٢٠	7.71	7.77	تو <u>ف</u> ۲۰۲۳	مات ۲۰۲۶	7.70	7.77
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	٠,٨_	۲,۸_	۲,٥	۲,۹	٤,٢	۲,۹	٣,٣	۲,٦
الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني (%)	۲,۸_	٣,٩_	١,٥	۲,۳	۲,٤	٣,٠	٣,٤	٤,٠
خم (%)	٠,١	٠,٩_	٣,٠	۲,٧	۲,٥	۲,٥	۲,٤	۲,٤
يد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	0,0_	۱۳,۷_	٦,٢_	١,٧_	١,١-	٠,٨_	٠,٨_	٠,٦_
يد المالية العامة (المعدل، % من الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٠	17,1-	۲,٤_	٠,٩	١,٤	١,٨	١,٨	۲,۳
ىيد الأولى غير الهيدروكربونى 9 من الناتج المحلى الإجمالي غير الهيدروكربوني)	٤٦,٧_	٤٧,٨_	٣٩,١_	۳٦,١_	٣٣,٣_	٣٠,٨_	۲۸,۷_	Y7,V_
الحكومي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	٦٠,٥	۸۱,۲	٧٠,٧	72,0	٦٠,٥	٥٦,٣	01,9	٤٦,٩
الحكومي الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	٤٥,٤	٦٠,٢	01,.	٤٣,٠	٣٧,٧	٣٢,٤	44,9	۲٦,٤
لمدر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.								

وتحيط بالآفاق درجة كبيرة من عدم اليقين، كما يميل ميزان المخاطر إلى جانب التطورات السلبية (المرفق ٤).

على جانب التطورات السلبية، قد يؤدي ظهور سلالات جديدة من فيروس كوفيد-١٩ إلى استمرار تداعيات الجائحة على الأفاق العالمية لفترة طويلة وتفاقم حدة الندوب الاقتصادية في القطاعات الأكثر تضررا. وقد يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى تدهور المركز المالى والخارجي. ولا يزال الدين العام عرضة للمخاطر، لا سيما الناجمة عن تطورات سوق النفط وصدمات نمو الناتج المحلى الإجمالي وسعر الصرف والرصيد الأولى وأسعار الفائدة (المرفق ٥). وقد تنشأ عن الضغوط الاجتماعية رياح معاكسة تؤثر على عملية الإصلاح. ومن شأن التراجع الحاد في أسعار النفطأن يؤدي إلى زيادة

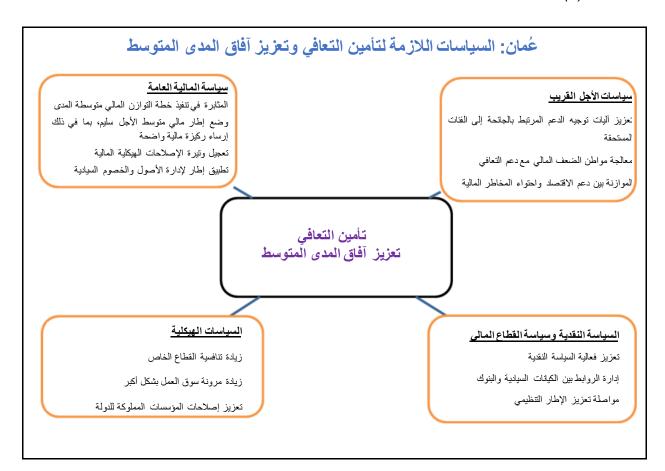
إجمالي الاحتياجات التمويلية، والتأثير على سيولة الجهاز المصرفي، وانتقال التداعيات السلبية إلى القطاع غير الهيدروكربوني.

وفيما يتعلق باحتمالات تجاوز التوقعات، من الممكن تحسين الآفاق من خلال إطلاق حملة قوية لنشر اللقاحات وإلغاء القيود المفروضة على السفر الدولي وتعافى النشاط العالمي على نحو أقوى من المتوقع. كذلك سيؤدي ارتفاع أسعار النفط والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية إلى تحسن هائل في الآفاق.

آراء السلطات: تتفق السلطات بوجه عام مع ما جاء بتقييم خبراء الصندوق بشأن الآفاق والمخاطر. وأكدت أن تعجيل وتيرة نشر اللقاحات على النحو المتوقع خلال النصف الثاني من العام وما قد يترتب على ذلك من إرخاء إجراءات الإغلاق وقيود السفر من شأنهما المساعدة في ترسيخ التعافي الاقتصادي. وستستمر السلطات في استجابتها السريعة لجائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها على الاقتصاد، مع الحفاظ على استدامة الاقتصاد الكلى والتصدي للشواغل المجتمعية.

مناقشات حول السياسات

ركزت المناقشات حول السياسات على (1) دعم التعافي الاقتصادي على المدى القريب، و(٢) تعزيز الاستدامة المالية والخارجية من خلال تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى التي وضعتها السلطات، و(٣) حماية الاستقرار المالي في مرحلة ما بعد كوفيد-19، و(٤) تعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية من أجل التحول إلى معدلات نمو أقوى.



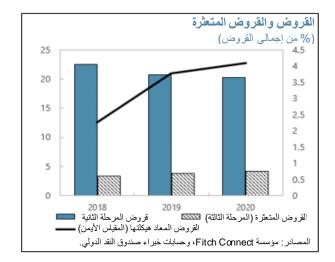
ألف- سياسات المدى القريب: دعم التعافي الاقتصادي

لا يزال تخفيف تداعيات جائحة كوفيد-١٩ يمثل أولوية إلى أن تترسخ جذور التعافى. واتفقت السلطات مع الخبراء على ضرورة استمرار تركيز سياسات المدى القريب على مواجهة الأزمة الصحية (بما في ذلك نشر اللقاحات)، ودعم التعافي، وتخفيف المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والحد قدر الإمكان من الندوب الاقتصادية. وبالنسبة لسحب إجراءات دعم السياسات، سيتم تنسيقه ومعايرته بعناية لدعم القطاعات الأشد تضررا التي تتوافر لها مقومات البقاء وتجنب تقويض التعافي وشجع الخبراء السلطات على نشر تقييم مفصل حول إجراءات دعم السياسات لتعزيز الشفافية.

ولمواجهة مواطن الضعف المالية المتزايدة، أعلنت السلطات خطة التوازن المالى متوسطة المدى وإصلاحات واسعة النطاق بالقطاع العام. وتستهدف الخطة القضاء على العجز المالى على المدى المتوسط من خلال زيادة الإبرادات غير الهيدر وكربونية مع كبح مصر وفات المالية العامة من خلال زيادة كفاءتها وتوجيهها للقطاعات المستحقة. وأسست الحكومة جهاز الاستثمار العُماني لتملك جميع الشركات والاستثمارات الحكومية التي كانت تخضع في السابق لإشراف وزارة المالية. كذلك تم تأسيس شركة تنمية طاقة عُمان لكي تقوم أساسا بإدارة الاستثمارات الحكومية في النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة عن طريق شركة تنمية نفط عُمان. وسيتم تقاسم إيرادات شركة تنمية طاقة عُمان مع الحكومة من خلال ضريبة الإتاوات والأرباح الموزعة بعد خصم المصروفات التشغيلية وخدمة الدين.

١٦- يساهم الموقف المالي لعام ٢٠٢١، وهو العام الأول الذي يشهد تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى، في دعم الاقتصاد مع تركيز إجراءات الضبط المالى في البداية بغرض التصدي لمواطن الضعف. ومن المقرر تصحيح الرصيد الأولى الهيكلي غير الهيدروكربوني بمقدار ٤,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وهو ما يعكس أساسا انخفاض فاتورة الرواتب في ظل نظام التقاعد الإجباري، وتقلص الدعم على المياه والكهرباء، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتخفيضات الطفيفة في الإنفاق الرأسمالي. وانخفاض العجز الكلي بقدر أكبر كثيرا (بمقدار ٩,٧ نقطة مئوية ليصل إلى ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) نتيجة تعافى الناتج المحلى الإجمالي الاسمى بنسبة ٢٢,٧٪ (إثر ارتفاع أسعار النفط والتعافي الاقتصادي) وإجراءات الضبط المالي في المقام الأول. وسيمكن التخفيف من تأثير التكيف المالي من خلال مجموعة من إجراءات دعم السياسات تتضمن الإنفاق الاجتماعي، والقروض، وتخفيض الضرائب والرسوم أو الإعفاء منها لفترة مؤقتة. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط عن مستواها المفترض في الموازنة العامة (٥٠ دولارا أمريكيا للبرميل)، يوجد مجال لتنفيذ مزيد من إجراءات دعم السياسات الموجهة لفترة مؤقتة لصالح القطاعات والأسر المتضررة، إذا لزم الأمر، دون أن يهدد ذلك تحقيق أهداف الضبط المالي على المدي المتوسط. وأشار الخبراء إلى أن الحماية الاجتماعية المؤقتة قد تساعد في دعم دخول الباحثين عن عمل الذين لا يغطيهم "صندوق الأمان الوظيفي"، لا سيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث والشباب.

> وينبغى أن تواصل استجابات السياسة المالية الموازنة بين دعم القطاعات الأشد تضررا واحتواء المخاطر التى تهدد الاستقرار المالى. وإلى جانب تزايد القروض المعاد هيكلتها قبل ظهور الجائحة، من الممكن أن يؤدي تأجيل مدفوعات أقساط القروض وتصنيف المخاطر المصاحبة إلى إخفاء تدهور جودة الأصول. وفي ظل التعافي التدريجي الحالى وما يكتنفه من أوجه عدم يقين، تشكل المخاطر الائتمانية مصدر قلق خلال الفترة القادمة، مما يستلزم مراقبتها عن كثب. لذلك يواصل البنك المركزي العُماني إجراء تقييم استشرافي لجودة الأصول المصرفية، كما اتخذ



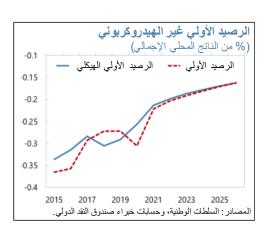
إجراءات، بما في ذلك الاستمرار في فرض القيود على الأرباح الموزعة، لضمان توافر هوامش أمان كافية لدى البنوك لمواجهة المخاطر الائتمانية حال تحققها مستقبلا. وأوصى الخبراء بأن يكون تمديد فترة تأجيل سداد القروض إلى ما بعد سبتمبر ٢٠٢١ قائما على البيانات ومستهدِفاً بشكل متزايد المقترضين المتعثرين الذين تتوافر لهم مقومات البقاء، مع الأخذ في الاعتبار توافر أدوات أخرى من خلال السياسات لدعم الأسر والشركات. وينبغي تعزيز آليات الرقابة المنهجية على المخاطر، بما في ذلك توسيع نطاق الاختبارات المواضيعية لقياس القدرة على تحمل الضغوط لتشمل القطاعات المتأثرة بالجائحة.

وتبدو الندوب الاقتصادية محدودة حتى الآن، وإن كان هذا الوضع قد يتغير إذا طال أمد الجائحة. وقد ساعدت إجراءات دعم السياسات في احتواء حالات الإفلاس في القطاعات الأشد تضرر إ. وتدعم الحكومة في الوقت الحالي خدمات المساعدة في البحث عن عمل والتدريب لتسهيل إعادة توزيع العمالة. ويبدو أن التعافي الاقتصادي قد يسهم في توقف خروج العمالة الوافدة. علاوة على ذلك، ساهم التعلم من بُعد في الحد من خسائر التعلم الناجمة عن إغلاق المدارس، مما يتيح خيارات جديدة لتوسيع نطاق التعليم والتدريب المهني وتحسين جودتهما. وأخيرا، فإن التنسيق بين إجراءات دعم السياسات المتخذة في مواجهة جائحة كوفيد-١٩ والإصلاحات الهيكلية المعلنة في خطة التحفيز الاقتصادي سيساعد في الحد من الندوب الاقتصادية على المدى الطويل. غير أن الجائحة وانهيار أسعار النفط خلال عام ٢٠٢٠ ساهما في تفاقم مواطن الضعف، بما في ذلك تقوية الرابط بين الشركات والبنوك والكيانات السيادية. كذلك تدهور الأداء المالي للمؤسسات غير المالية في السنوات الأخيرة (المرفق ٧) في ظل تراجع الربحية، وازدياد الرفع المالي، وارتفاع مستوى خدمة الدين في بعض القطاعات. وأثني خبراء الصندوق على التحديثات التي تم إجراؤها على قانون الإفلاس، وأكدوا على ضرورة النظر في إمكانية تعزيز أدوات الإعسار وإعادة هيكلة الدين بشكل أكبر لتسهيل إعادة توزيع الموارد بسلاسة.

آراء السلطات: أكدت السلطات على الاسترشاد بخطة التحفيز الاقتصادي في صياغة سياسات المدى القريب. وأشارت إلى اتباع نهج حذر في سحب إجراءات دعم السياسات، مع توفير الدعم اللازم للأسر محدودة الدخل والقطاعات المتضررة. ولتخفيف المخاطر الناجمة عن سحب إجراءات الدعم، يجري حاليا التنسيق عن كثب بين الأجهزة الحكومية لمعايرة تدابير السحب وتحديد توقيتها. وسيواصل البنك المركزي العُماني معايرة سياساته بحرص وانتباه للكشف المبكر عن أي بوادر محتملة على تدهور جودة الأصول وضمان توفر هوامش أمان كافية. وقد تم تأسيس لجنة حكومية لتقييم التداعيات على الشركات والحد من الندوب الاقتصادية على المدى الطويل.

باء- سياسة المالية العامة: تعزيز الاستدامة المالية والخارجية

٢٠ - نظرا لتركز غالبية إجراءات الضبط المالى في البداية، ينبغي التركيز في المدى المتوسط على بناء هوامش وقائية وتعزيز إدارة القطاع العام ككل. ومن المتوقع وصول الرصيد الأولى إلى المستوى المؤدى إلى استقرار الدين خلال عام ٢٠٢١، كما ستساعد إجراءات التكيف المالى الإضافية في تقليص الدين بشكل أكبر. كذلك فإن وجود ركيزة مالية واضحة وتنفيذ إصلاحات هيكلية مالية ووضع إطار شامل لإدارة الأصول والخصوم السيادية من شأنها أن تساعد على تعزيز الصلابة المالية.



ومن الضروري المثابرة في تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى من أجل تعزيز الاستدامة المالية والخارجية. وقد أعربت السلطات عن التزامها الشديد بتنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدي وتجنب السياسات المالية المسايرة لاتجاهات الدورة الاقتصادية. وتم تنفيذ مجموعة من إجراءات الضبط المالي بسلاسة، تركزت غالبيتها في البداية على النحو الوارد في موازنة عام ٢٠٢١، مما ساهم في تعزيز الثقة. وتشير التقديرات إلى تحسن الرصيد الأولى الهيكلي غير الهيدر وكربوني بمقدار ٥,١ نقطة مئوية إضافية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٦.

	ں ۳: تحلیل ع انسانی است	_	•	-				
(% من الناتج	ج المحلي الإجمال							
	7.19	۲.۲.	7.71	7.77	7.75	7.75	7.70	7.77
اتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الريالات العُمانية)	79,5	۲٤,٤	۲٩,٩	٣١,٧	٣٢,٤	٣٣, ٤	٣٤,٦	٣٦,١
اتج المحلي الإجمالي الممكن الاسمي (بمليارات الريالات العُمانية)	YY, A	44,9	٣٠,٧	٣٢,٢	٣٢,٩	٣٣,٨	٣٤,٨	٣٦,١
بوة الناتج	1,.0	٠,٨٧	٠,٩٧	٠,٩٨	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	١,٠٠
صيد المالية العامة الكلي (المعدل)	٠,٠	۱۱,۸_	۲,٥_	٠,٩	١,٣	١,٨	١,٨	۲,۳
حتياجات التمويلية الإجمالية	٦,٥	24,2	۸,٧	٧, ٤	٤,٥	۲,٦	٣,٦	٦,٦
صيد المالي غير الهيدروكربوني	۲ ۹,٦_	۳٦,٧_	۲0, ۸ -	۲٤,٣_	۲۳,۰-	۲۱,۸_	۲۰,۸_	19,7-
صيد الأولى الهيكلي غير الهيدروكربوني /١	۲۹,1 _	۲٥,٦_	۲۱,۳_	۱۹,۸_	۱۸,۷_	١٧,٧_	17,9_	۱٦,٢_
الإيرادات الأولية غير الهيدر وكربونية الهيكلية /٢	٧,٣	۸,٠	٧,٤	۸,۱	٨, ٤	٩,٠	٩,٣	٩,٣
ضريبة القيمة المضافة	•,•	٠,٠	٠,٩	١,٣	١,٦	١,٨	١,٨	١,٩
ضريبة الدخل الشخصي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٨	١,٠	١,٢	١,٣
الضرائب الانتقائية	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
رسوم تأشيرات العمالة الوافدة	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦
أخرى /٣	٦,٣	٧,١	٥,٦	٥,٦	0,7	٥,٤	٥,٣	٥,٣
المصر وفات الأولية الهيكلية /٢	٣٦, ٤	٣٣,٦	۲۸,۷	۲٧,٩	24,4	۲٦,٨	77,7	70,0
الرواتب	17,1	17,9	1.,0	۱٠,٤	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٩	١٠,٩
السلع والخدمات	۲,٧	۲,٤	۲,۲	۲,٠	۲,•	١,٩	١,٩	١,٩
الدعم	٤,٧	٤,٦	٣,٥	٣,٤	٢,٦	۲,۳	١,٩	١,٥
مصروفات جارية أخرى	17,1	١٠,٠	٩,٧	٩,٣	٩,١	٨,٩	٨,٧	Λ, έ
الرأسمالية (ما عدا النفط والغاز)	٤,٨	٣,٦	٢,٩	٢,٩	٢,٩	۲,۹	٢,٩	۲,۸
أخرى	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
د للتذكرة								
صروفات الأولية (المعدلة، بمليارات الريالات العُمانية)	١٠,٨	1.,7	٩,٦	٩,٨	٩,٨	٩,٩	١٠,٠	١٠,١

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات الخبراء.

• زيادة الإبرادات غير الهيدروكربونية: تعد الإبرادات الضريبية منخفضة (٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠١٩) مقارنة بالاقتصادات الصاعدة الأخرى (٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ويعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة إنجازا كبيرا نحو تعزيز الثقافة الضريبية وتحسين إدارة الضرائب، وتقتصر الإعفاءات على البنود الغذائية الأساسية وخدمات الصحة

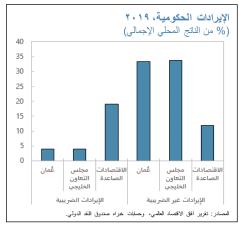
١/ معدل لمراعاة اتجاهات الدورة الاقتصادية، بافتراض أن مرونة الإيرادات تساوي ١ ومرونة المصروفات تساوي صفرا.

٢/ % من الناتج المحلى الإجمالي الممكن الاسمى.

٣/ إيرادات غير ضريبية أساسا تعكس في معظمها دخل توزيعات الأرباح من جهاز الاستثمار العُماني، وهو ثابت بالقيمة الاسمية.

والتعليم والمشتقات النفطية. ويجري التحضير حاليا لتطبيق ضريبة الدخل الشخصي على أصحاب الدخل المرتفع في أواخر عام ٢٠٢٢، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ورحب الخبراء بإنشاء جهاز الضرائب العُماني لدعم حشد الإيرادات، كما شجعوا السلطات على تجنب الإعفاءات الضريبية.

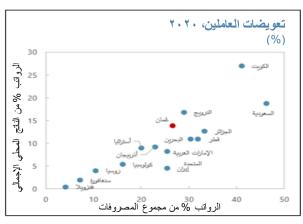
الرواتب: تمثل الرواتب والمزايا ٢٠٪ من الإنفاق، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول العالم. وخلال السنوات الأخيرة، تراجع صافي معدل التوظيف في الخدمة المدنية، مما أدى إلى استقرار حجم الإنفاق على بند الرواتب بدرجة كبيرة. وفي عام ٢٠٢١، تضمنت الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الرواتب تطبيق نظام التقاعد الإجباري على الموظفين الذين أمضوا



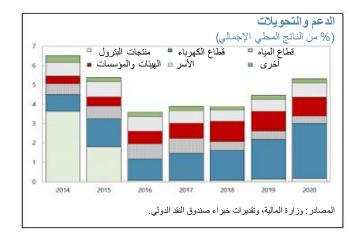
فترة طويلة في الخدمة، وخفض سلم رواتب الموظفين الجدد، ورفع الحد الأدنى لعدد سنوات الخدمة اللازمة للانتفاع بنظام التقاعد المبكر، وترشيد البدلات، مما سيساعد في تخفيض الرواتب من المنظور الهيكلي بنسبة ٢,٤٪ من الناتج المحلي

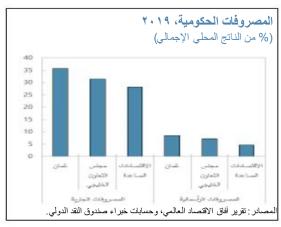
الإجمالي. وسيكون من المهم خلال الفترة المقبلة الحيلولة دون ارتفاع الرواتب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

توجيه الدعم: بينما تراجع دعم الوقود بنسبة ٣٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠١٤، ازداد الدعم على الكهرباء بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتم تطبيق تعريفات جديدة على الكهرباء والمياه في يناير ٢٠٢١، مما ساهم في توجيه الدعم بشكل أكبر إلى المجموعات الأقل دخلا، ومن المقرر سحب الدعم المقدم للمجموعات من غير محدودي الدخل على نحو تدريجي بحلول عام ٢٠٢٥. ويهدف "نظام الدعم الوطني" الذي تم إطلاقه عام ٢٠١٦.



بالتزامن مع إلغاء دعم الوقود إلى ضمان حماية المجموعات محدودة الدخل من تبعات إلغاء الدعم.

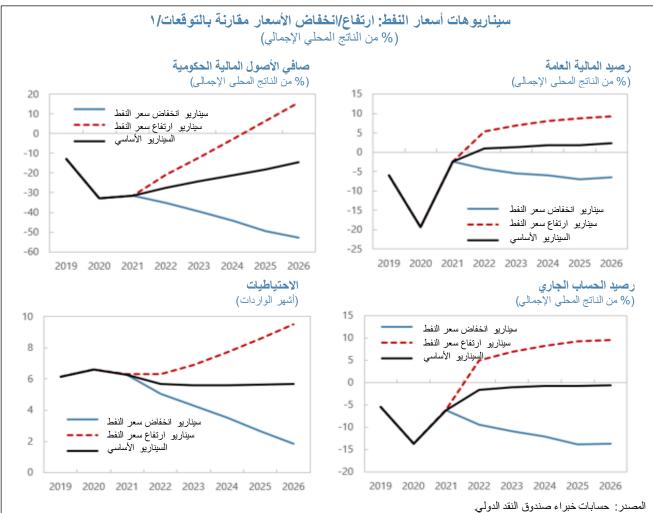




• ترشيد المصروفات الرأسمالية: تماشيا مع الممارسات الدولية المتعارف عليها، تم نقل المصروفات الرأسمالية الهيدروكربونية – حوالي ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي – من الموازنة إلى شركة تنمية طاقة عُمان. وسيتم ترشيد المصروفات الرأسمالية غير الهيدروكربونية أيضا من خلال ترشيد المشروعات الجديدة وتنفيذها حسب الأولوية.

أجرت السلطات "مراجعة للنفقات العامة" اضطلع بتنفيذها البنك الدولي.

7۲- وتنشأ أهم المخاطر التي تكتنف خطة التوازن المالي متوسطة المدى عن احتمالية أن يطول أمد الجائحة وتقلبات أسعار النفط والضغوط الاجتماعية المحتملة. وقد يؤدي طول أمد الجائحة إلى زيادة الضغوط من أجل إرخاء السياسات أو تأجيل سحب إجراءات دعم السياسات. كذلك فإن ارتفاع أسعار النفط عن المستويات المتوقعة قد يجعل سياسة المالية العامة أكثر مسايرة لاتجاهات الدورات الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي صدمة معاكسة في أسعار النفط قدر ها انحراف معياري واحد إلى تراجع صافي الأصول المالية إلى -7,۸ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٦، مما يؤكد على ضرورة مواصلة جهود التكيف المالي بنفس الوتيرة. وارتأت السلطات أن المخاطر الدافعة لارتفاع أسعار النفط عن المستوى المتوقع هي الأرجح كفة، ولكنها كانت على استعداد لاتخاذ تدابير إضافية مثل ترشيد المصروفات مع حماية الأولويات التي حددتها السياسات، إلى جانب السحب من الودائع إذا لزم الأمر. وفي هذا السياق، ينبغي تكثيف جهود التواصل مع المواطنين ومواصلة العمل من أجل تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بشكل أكبر لضمان استمرارية الدعم الشعبي لخطة التوازن المالي متوسطة المدى.



المصدر. حسبت خيراء صندوى النفط تراجع السعر بمقدار انحراف معياري واحد عن السعر الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٦. ويفترض سيناريو ارتفاع سعر النفط ارتفاع السعر بمقدار انحراف معياري واحد عن السعر الوارد في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي خلال نفس الفترة. ولا يفترض أي من السيناريوهين تغير الإنفاق الحكومي أو الإيرادات غير النفطية أو الاقتراض الخارجي عن السيناريو الأساسي.

صندوق النقد الدولي

١٠

يفترض سيناريو التطورات المعاكسة وسيناريو تجاوز التوقعات وصول سعر النفط إلى ٣٣٠١ دولار أمريكي و٧٨,٢ دولار أمريكي، على الترتيب،
 مقابل ٥٩,٥ دولار أمريكي في السيناريو الأسلسي عام ٢٠٢٦.

٢٣ وسيساعد إرساء ركيزة مالية واضحة في تحقيق الضبط المالي.

نظرا لحساسية رصيد المالية العامة الكلي تجاه أسعار النفط، قد يمثل استهداف الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني – الذي يظل ثابتا أمام تقلبات أسعار النفط وتقلبات الدورات الاقتصادية مع دعم أهداف الضبط المالي المقررة في خطة التوازن المالي متوسطة المدى – ركيزة مالية ملائمة، إلى جانب وضع حد أدنى لصافي الأصول المالية الحكومية كأداة مكملة لهذه الركيزة. وبخلاف أهداف المدى المتوسط، أكد خبراء الصندوق على ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال والاستدامة على المدى الطويل في ظل ضعف الأجيال والاستدامة على المدى الطويل في ظل ضعف



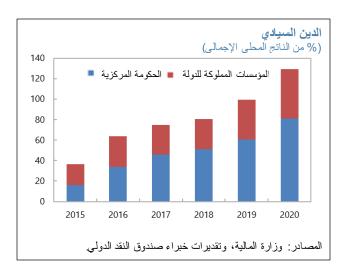
آفاق أسواق الهيدر وكربونات على المدى الطويل في حالة التعجيل باتخاذ الإجراءات المناخية. وسيسهم تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى في تقليص فجوة الاستدامة المالية، حيث يُتوقع تراجع العجز الأولي غير الهيدر وكربوني من ٤٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدر وكربوني عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٢٧٪ عام ٢٠٢٠، مما قد يؤدي إلى انخفاض نسبة الأصول المالية الصافية إلى -٤,٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأوصى الخبراء أيضا بتنفيذ استر اتيجية مالية تجمع بين خطة التوازن المالي متوسطة المدى وتحليل المخاطر المالية، بما في ذلك حساسية الخطط المالية لمختلف السيناريوهات الاقتصادية. وفي هذا السياق، رحبت السلطات بالمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق في الأونة الأخيرة بهدف تعزيز وظيفة المالية لدى وزارة المالية.

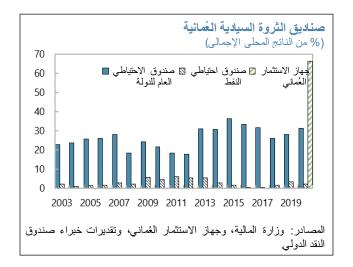
تهدف السلطات إلى تنفيذ سياسة مالية عامة مضادة بدرجة أكبر لاتجاهات الدورات الاقتصادية. وفي هذا الصدد تنظر في الخيارات المتاحة لإنشاء "حساب مضاد لاتجاهات الدورات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي" للمساعدة في تعزيز الدور الداعم لسياسة المالية العامة في مواجهة السيناريوهات المعاكسة ودعم جهود تنويع الأنشطة الاقتصادية بوجه أعم. ورحب الخبراء بعزم السلطات تنفيذ سياسة مالية مضادة بدرجة أكبر لاتجاهات الدورات الاقتصادية، مع الإشارة إلى عدد من الاعتبارات المهمة التي ينبغي مراعاتها عند تصميم الحساب المذكور، بما في ذلك المفاضلة بين مراكمة الأصول عالية السيولة وخدمة مستويات مرتفعة من الدين ودعم الاقتصاد. وينبغي أيضا تحقيق الاتساق بين مهام جهاز الاستثمار العُماني وإطار المالية العامة من خلال إرساء قواعد منظمة للتدفقات الوافدة والخارجة تتسق مع الركيزة المالية.

27- وسيساهم تعزيز الإدارة المالية العامة والحوكمة المالية في زيادة المساءلة والفعالية. وكانت السلطات قد أنشأت وحدة المشتريات الاستراتيجية لتكون مسؤولة أساسا عن المصروفات التشغيلية بغرض تحسين عمليات الشراء الحكومية وتعزيز كفاءة الإنفاق. كذلك تعكف السلطات على إنشاء حساب خزانة موحد لتحسين إدارة النقدية. وفي ظل نقل مسؤولية المصروفات الرأسمالية الهيدروكربونية إلى شركة تنمية طاقة عُمان وإشراف جهاز الاستثمار العُماني على المؤسسات المملوكة للدولة، أوصى الخبراء بتوسيع نطاق تغطية المالية العامة بدلا من اقتصارها على الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة لإعطاء صورة أكثر شمولا عن مدى استدامة القطاع العام ككل. وبينما تنشر السلطات بيانات شهرية عن الأداء المالي، سيكون من المفيد الإفصاح بصورة أشمل عن الإيرادات والمصروفات والتمويل (بما في ذلك إصدار نشرة دورية عن الدين).

• ٢- ويجري العمل حاليا على وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية بسبب تآكل الهوامش المالية الوقائية وتنامي دور المؤسسات المملوكة للدولة. ويرحب الخبراء بتشكيل لجنة إدارة الدين — التي تضم وزارة المالية والبنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال وجهاز الاستثمار العُماني — المعنية بتنسيق إصدار سندات الدين السيادي وإدارة الانكشافات المالية.

واتفقت السلطات مع توصيات الخبراء بشأن توسيع نطاق اختصاصات اللجنة لتشمل الأصول والخصوم السيادية، والكشف عن المخاطر السيادية والتخفيف منها، والمفاضلة بين الاقتراض والسحب من الأصول في ضوء تكلفة الاحتفاظ بالأوراق المالية، وتقييم استدامة ميزانية الدولة (المرفق ٦). وينبغي أن يكون الحساب المضاد لاتجاهات الدورات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي جزءا من إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية، على أن يكون هناك تكامل تام بينه وبين عمليات الموازنة العامة، وأن يكون له دور واضح مقارنة بالصناديق الأخرى. وينبغي أيضا تحسين جودة التقارير الدورية المعدة عن الأصول والخصوم السيادية. وواصل مكتب إدارة الدين العمل على تعزيز قدراته البشرية والتحليلية، بما في ذلك من خلال المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي. ويُتوقع أن تنتهي السلطات من وضع استراتيجية الدين متوسطة المدى مع نهاية المساعدة الفنية برنامج الاقتراض الحكومي وزيادة قدرة النظام المالي على التنبؤ بالتطورات ذات الصلة.





			زانية العامة للدولة من الناتج المحلى الإجم			
القطاع العام	أخرى /؛	صندوق احتياطي النفط	المؤسسات المملوكة للدولة	جهاز الاستثمار العُماني	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة	
٧٩٧,٠	٣٦,٤	١٠,٩		01,1	190,1	الأصول
٦٦٨,٤					٦٦٨, ٤	الأصول غير المالية
					۲۰۱,۷	الأصول الثّابتة /٢
					٤٦٦,٧	الأصول الهيدروكربونية ٣/
171,7	٣٦, ٤	1.,9		٥٤,١	۲٧,٢	الأصول المالية
91,7	٣٦,٤	١٠,٩		۱٧,١	77,7	الأصول السائلة
٣٧,٠				٣٧,٠		الأصول غير السائلة
17.,7			44,1		۸۱,۱	ا لخصوم المحلية
٣٥,٤			١٤,٤		۲٠,٩	المحلية
Λέ,Λ			Y £ , V		٦٠,٢	الخارجية
٦٧٦,٨	٣٦,٤		44,1 -	01,1	716,0	صافى الأصول
٨,٥	۴٦,٤	١٠,٩	49,1	0 £ , 1	04,4-	صافى الأصول المالية
۲۸,٦ -	۴٦,٤	1.,9	49,1	14,1	٥٣,٩_	صافي الأصول المالية السائلة

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ ميزانية عامة مبسطة. يمكن توسيع نطاقها لتشمل صناديق التقاعد العامة والخصوم الاحتمالية.

٢/ تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام طريقة الجرد المستمر.

٣/ صافى القيمة الحاضرة للإيرادات الهيدر وكربونية الحكومية.

٤/ ملكية الحكومة في الجهاز المصرفي وصافي أصول البنك المركزي العُماني

 ٢٦- آراء السلطات: ستساهم خطة التوازن المالي متوسطة المدى، إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى، في الحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية وضمان استدامة القدرة على تحمل الدين وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتقوية الإدارة المالية العامة. وقد اتخذت الحكومة خطوات مهمة نحو تطوير إطار المالية العامة، وتلتزم بمواصلة الإصلاحات استنادا إلى المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. وسيتم تخطيط موازنة عام ٢٠٢٢ من أعلى إلى أسفل تماشيا مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠. كذلك ينبغي إيلاء الأولوية لتعزيز الإدارة الضريبية. ويعكف مكتب إدارة الدين في الوقت الحالي على صياغة قانون الدين، كما يعمل عن كثب مع البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال على تطوير السوق المحلية.

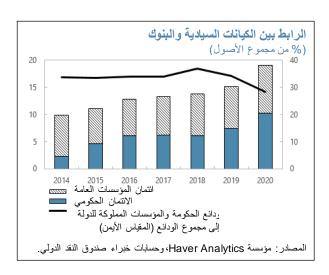
جيم - السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي: حماية الاستقرار المالي

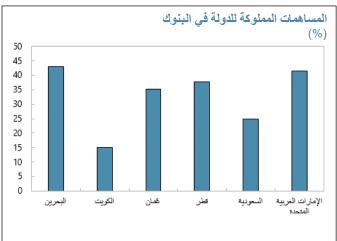
اتفقت السلطات مع الخبراء على أن ربط سعر الصرف لا يزال يمثل ركيزة ملائمة للسياسات، لا سيما وأنه يساهم في تخفيض مستويات التضخم واستقرارها. ويمكن زيادة مرونة سعر الصرف لدعم تطوير القطاعات التجارية غير الهيدر وكربونية بمرور الوقت. ولكن إلغاء الربط لن يكون له سوى تأثير إيجابي محدود على التنافسية في الأجل القريب، وسيؤدي إلى تقويض ركيزة اسمية فعالة. وأبدت السلطات نظرة منفتحة تجاه زيادة مرونة نظام سعر الصرف على المدي الطويل مع تزايد أهمية القطاع التجاري غير الهيدروكربوني. وتعد خطة التوازن المالي متوسطة المدى والإصلاحات الهيكلية عنصرين أساسيين في دعم ربط سعر الصرف

وأيد الخبراء التقدم المحرز نحو تعزيز فعالية السياسة النقدية. وفي يناير ٢٠٢٠، أطلق البنك المركزي العُماني مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية دون المساس بنظام سعر الصرف الثابت. واتساقا مع المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي، يهدف المشروع إلى تمهيد آلية انتقال آثار السياسة النقدية، وتحسين كفاءة أسواق معاملات النقد والصرف الأجنبي بين البنوك، وتطوير نظم تقييم السيولة والتنبؤ بها بما في ذلك في المؤسسات المصرفية الإسلامية، وتعزيز الإطار التشغيلي والتنظيمي لمساعدات السيولة الطارئة، وتحسين قدرات البنك المركزي العُماني على إعداد التنبؤات الاقتصادية الكلية.

وينبغى توخى الحرص في إدارة الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك بمرور الوقت لدعم صلابة الجهاز المصرفي. وقد شكلت ودائع الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة حوالي ٣٠٪ من مجموع الودائع. وسجلت مطالبات البنوك على الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة ارتفاعا سريعا من ١٠٪ إلى ١٩٪ من مجموع الأصول خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠١٠. كذلك أدى احتساب الأوراق المالية الحكومية كجزء من الاحتياطي الإلزامي بالبنوك إلى تقوية هذه الروابط. وبلغت الملكية السيادية في الجهاز المصرفي ٣٥٪ من رأسمال البنوك عام ٢٠٢٠. وأوصى الخبراء بإدارة هذه الروابط المتزايدة، بما في ذلك تعزيز ميز انيات القطاع العام التي قد تؤدي حال استمرار ضعفها إلى مزاحمة إقراض القطاع الخاص وتنفيذ البرنامج المقرر لتخصيص المؤسسات المملوكة للدولة

^{&#}x27; يبلغ الاحتياطي الإلزامي ٥٪، مع السماح للبنوك بإدراج الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية ضمن نسبة الاحتياطي الإلزامي بحيث لا تتجاوز





٣- ولا يزال القطاع المالى يخضع لأطر تنظيمية وإشرافية قوية، وإن كان من الممكن تعزيز الأطر التنظيمية بشكل أكبر:

- الانكشافات الائتمانية: للحد من الانكشاف الائتماني تجاه غير المقيمين، قام البنك المركزي العُماني بتخفيض الحد الأقصى للأصول الأجنبية لدى البنوك من ٧٥٪ إلى ٥٠٪ من القيمة الصافية للبنوك. وأوصى الخبراء بتطبيق إجراءات احترازية غير تمييزية محل هذا الحد (حساب أوزان المخاطر الائتمانية لمختلف البلدان على سبيل المثال) للتصدي للمخاطر الأساسية دون الحد من التدفقات الرأسمالية والتأثير على المخاطر النظامية المحلية. ورغم أن الانكشافات الائتمانية تغطي مجموعة واسعة من القطاعات، ينبغي مراقبة مخاطر القروض الممنوحة لقطاع العقارات التجارية عن كثب بسبب التأثير السلبي للجائحة عليه. ٥
- إطار تسوية أوضاع البنوك المتعثرة: ينبغي أن يستند "إطار الإنقاذ والحل للمؤسسات المصرفية" الصادر عام ٢٠١٩ إلى القانون المصرفي لكي يحقق اليقين القانوني في المجالات ذات الصلة بحل البنوك وتصفيتها مع التصدي للفجوات بين النظام الحالي وأفضل الممارسات ودعم التسوية الفعالة لأوضاع البنوك. وتجري حاليا مراجعة القانون المصرفي وتضطلع بها وزارة العدل والشؤون القانونية.
- أسواق رأس المال: واصلت الهيئة العامة لسوق المال إصلاحات سوق الأسهم والدين، بما في ذلك إصدار قانون الشركات التجارية ووضع قانون الأوراق المالية. ورغم قيد سندات الدين الحكومي في البورصة العُمانية، لا تزال أنشطة السوق الثانوية محدودة. وتعتزم السلطات نشر خطة اقتراض سنوية وجدول زمني بمواعيد المزادات لتيسير تطوير سوق الدين الحكومي.
- التكنولوجيا المالية: أحيط الخبراء علما بالجهود المبذولة لتعزيز التكنولوجيا المالية بغرض دعم الشمول المالي، لا سيما لصالح النساء والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (في ظل تراجع القروض لهذه الفئة عن النسبة المستهدفة التي تبلغ ٥٪ من حافظة القروض المصرفية)، مع احتواء المخاطر المتراكمة خارج القطاع المالي التقليدي.

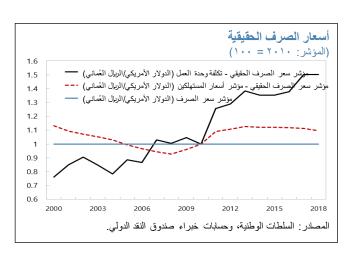
[°] تمثل الرهون العقارية المكون الأكبر في التمويل العقاري، حيث تبلغ قيمتها ١٠٪ من مجموع القروض، وتُمنح بضمان تمويل الراتب.

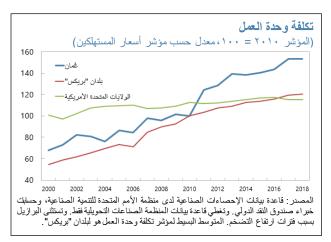
• مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: أقرت السلطات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٠ التي تتضمن الإجراءات المقرر تنفيذها بناء على نتائج التقييم الوطني للمخاطر. ومن المتوقع أن تجري عُمان عملية التقييم المتبادل لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عام ٢٠٢١.

٣١- آراء السلطات: أقرت السلطات بوجود روابط وثيقة بين الكيانات السيادية والبنوك، وإن كانت لن تشكل في رأيها أي تحديات بفضل نسب رأس المال والسيولة المرتفعة. وتشجع السلطات على تبنى مفهوم التمويل الأخضر في مشروعات الطاقة.

دال - السياسة الهيكلية: إدارة التحول نحو معدلات نمو أقوى

47- بدأت السلطات في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المقررة في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ بغرض تعزيز نمو القطاع الخاص غير النفطي ودعم استدامة المركز الخارجي. وتركز هذه الإصلاحات على عدة مجالات تتضمن زيادة مرونة سوق العمل (المرفق ٨)، وتشجيع الاستثمار الخاص وكفاءة استخدام الموارد العامة، وتحسين بيئة الاستثمار. كذلك أنشأت السلطات وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان بهدف تنسيق ودعم تنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية. ورحب خبراء الصندوق بهذه الجهود، وأشاروا إلى أن سعر الصرف الحقيقي المحسوب على أساس تكلفة وحدة العمل يدل على تراجع التنافسية، مما يؤكد على أهمية السياسات الداعمة للإنتاجية والتصحيح الداخلي للأسعار.



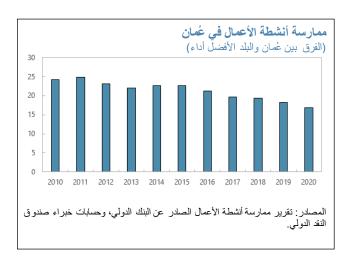


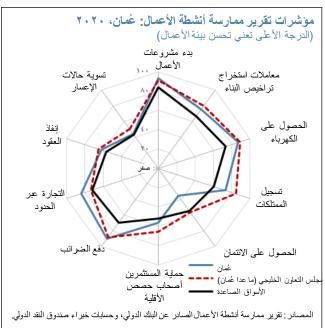
٣٣- ومن المهم إصلاح سوق العمل لزيادة التنافسية وتوفير مزيد من الوظائف بالقطاع الخاص. ولتسهيل إعادة توزيع العمالة من القطاعات الأشد تضررا والمساعدة في تخفيف تداعيات الجائحة والضبط المالي على محدودي الدخل، اتخذت السلطات عدة إجراءات تضمنت تبسيط هيكل الأجور الدنيا المرتبطة بالمؤهلات الدراسية وفرض حد أدنى موحد للرواتب بقيمة ٢٥٠ ريالا عُمانيا شهريا، ودعم أجور الداخلين الجدد لسوق العمل من العُمانيين بما مقداره ٢٠٠ ريال عماني شهريا لفترة مؤقتة لتسهيل توظيفهم في القطاع الخاص، على أن يغطي هذا الدعم في البداية حوالي ١٥ ألف شخص حسب التوقعات، وتعيين ١٥ ألف من الباحثين عن عمل في القطاع العام. ويجري حاليا تحديث قانون العمل العُماني، ويُتوقع أن يساهم ذلك في زيادة مرونة سوق العمل. واتفقت السلطات مع خبراء الصندوق على الجوانب الرئيسية التالية في سياق إصلاح سوق العمل:

• تشجيع التوظيف في القطاع الخاص: قد يكون من المفيد وجود توقعات واضحة حول فرص العمل المحدودة بالقطاع العام مستقبلا لتشجيع العُمانيين على قبول وظائف القطاع الخاص. وينبغي ألا يتجاوز معدل نمو رواتب ومزايا القطاع العام نظيره في القطاع الخاص.

- زيادة مرونة سياسات توظيف العمالة الوافدة: يعد إلغاء اشتراط موافقة صاحب العمل على انتقال العاملين الوافدين لديه إلى أصحاب أعمال آخرين خطوة مرحبا بها. وستساعد زيادة التقارب بين مستويات الرواتب والتعويضات في القطاعين الخاص والعام في الحد من مخاطر عدم اتساق المهارات مع احتياجات سوق العمل أو عجز العمالة في القطاعات سريعة التوسع. وينبغى توخى الحرص في تنفيذ الخطط الهادفة إلى تقليص فجوة الرواتب بين العُمانيين والوافدين بشكل أكبر من خلال زيادة الرسوم المفروضة على توظيف الوافدين، وذلك لتجنب تقويض المنافسة. وسيساعد الاستمرار في تحسين برامج الحماية الاجتماعية، لا سيما إنشاء نظام تقاعد للوافدين، في جذب مزيد من المواهب من الخارج.
- تشجيع مشاركة الإناث في القوى العاملة: من شأن الإجراءات الهادفة إلى تحسين بيئة العمل لصالح النساء المساعدة في استغلال مهاراتهن بشكل أفضل وتشجيع النمو الشامل، وتتضمن زيادة المزايا الممنوحة للأمهات، وتحسين خدمات رعاية الأطفال، وتسهيل البحث عن الوظائف. ويمكن من خلال تشجيع رائدات الأعمال في إطار مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحقيق آثار إيجابية قد تؤدي إلى زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة.
- زيادة كفاءة الإنفاق العام على التعليم والتدريب المهنى: يتعين بذل الجهود من أجل تحسين جودة التعليم والتدريب المهنى لتزويد الباحثين عن عمل بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل وزيادة إنتاجيتهم. ويرحب الخبراء بالجهود الجارية التي تقوم بها الحكومة للترويج لبرامج التدريب والتوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص.
- وتعد الجهود المبذولة في الوقت الحالى لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي خطوة ضرورية لتسهيل مرونة سوق العمل وزيادة التأييد الشعبي للإصلاحات. وتم إنشاء "صندوق الأمان الوظيفي" في نوفمبر ٢٠٢٠ لصرف إعانات بطالة وتسهيل إعادة توزيع العاطلين عن العمل. وتم تمديد فترة البرنامج مؤقتا من ٦ أشهر إلى عام واحد لتخفيف التداعيات السلبية للجائحة على محدودي الدخل. وبدأت السلطات في تبسيط نظام التقاعد والإعداد لتنفيذ إصلاحات شاملة في شبكة الأمان الاجتماعي بغرض تعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي وكفايتها
- وتعد إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة خطوة مرحب بها، كما أنها ستساهم في زيادة التنافسية وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة. وأحرز جهاز الاستثمار العُماني تقدما كبيرا في تنفيذ خطته الهادفة إلى تعزيز كفاءة وحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة وتخصيص بعضها. ولا تزال أولويات الأجل القريب تتضمن تعزيز حوكمة المؤسسات من خلال نشر القوائم المالية المدققة، وتقييم استراتيجية العمل واعتبارات السياسة العامة في كل مؤسسة، والحد من الانكشافات المالية بما في ذلك الأصول والخصوم داخل القطاع العام. ويعمل جهاز الاستثمار العُماني مع الهيئة العامة لسوق المال في الوقت الحالي على وضع ميثاق لحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة – استنادا إلى المبادئ الإرشادية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة – لتعزيز الحوكمة، وتسهيل إجراء عمليات الطرح العام الأولى لأسهم المؤسسات المملوكة للدولة والوفاء بمتطلبات الشفافية.
- ٣٦- ومن الضروري إتاحة بيئة داعمة للأعمال بهدف تنمية القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية. وقد طورت عُمان بدرجة كبيرة من بيئة الأعمال خلال ال عقد الماضي. وفي هذا السياق، تم تحديث عدد من القوانين في العامين الماضيين، بما في ذلك قانون التخصيص وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص اللذان ساهما في تحسين الإطار القانوني بغرض تشجيع استثمارات القطاع الخاص، وقانون الإفلاس الذي تضمن إجراءات إعادة الهيكلة للمرة الأولى وساهم في سد فجوات البنية التحتية القانونية، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي الذي أدى إلى إرخاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وساهم في تبسيط إجراءات

تسجيل وترخيص المستثمرين الأجانب وتحقيق الاتساق بين الحقوق والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب والمحليين. ونجحت المناطق الاقتصادية الخاصة في جذب استثمار ات أجنبية هائلة، وإن كان المجال يتسع للتشجيع على نشر الأثار الإيجابية المتحققة من هذه المناطق الاقتصادية إلى الاقتصاد المحلى.





ويجري حاليا اتخاذ عدد من الإجراءات لجعل الاقتصاد العُماني أكثر اخضرارا. وستستند جهود التأقلم مع التغيرات المناخية والتخفيف منها إلى الاستر اتيجية الوطنية المحدثة. وتعكف السلطات منذ فترة على تعزيز البنية التحتية والصلابة في المجالات الأكثر تضررا نتيجة التغيرات المناخية، بما في ذلك الزراعة والصيد والصحة البشرية. وفيما يتعلق بتخفيف حدة التغيرات المناخية، تتضمن الإجراءات الاستراتيجية الهادفة إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تشجيع توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية والرياح، واستخدام المزيد من التكنولوجيات منخفضة الكربون في الصناعات، والتشجيع على إدارة انبعاثات الكربون في المشروعات الصناعية الجديدة، وتحسين كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي من خلال تنفيذ نظم استرجاع الحرارة المهدرة. ومن شأن هذه الإجراءات جذب المستثمرين المحليين والأجانب، ومن ثم المساهمة في النمو وخلق الوظائف في نهاية المطاف.

آراء السلطات: أكدت السلطات على تقديم دعم أجور الداخلين الجدد لسوق العمل بصورة مؤقتة، مع استمرار التشجيع على توظيف العُمانيين في القطاع الخاص بوصفه الأولوية الأهم على الإطلاق على مستوى السياسات. وتتواصل إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي بدعم من منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بهدف ضمان كفاية البرامج الموجهة لمحدودي الدخل واستدامتها. وتلتزم السلطات بإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك من خلال التخصيص عقب معالجة مشكلات الكفاءة والربحية، وتحقيق مزيد من الشفافية من خلال نشر الأرصدة المالية.

تقييم الخبراء

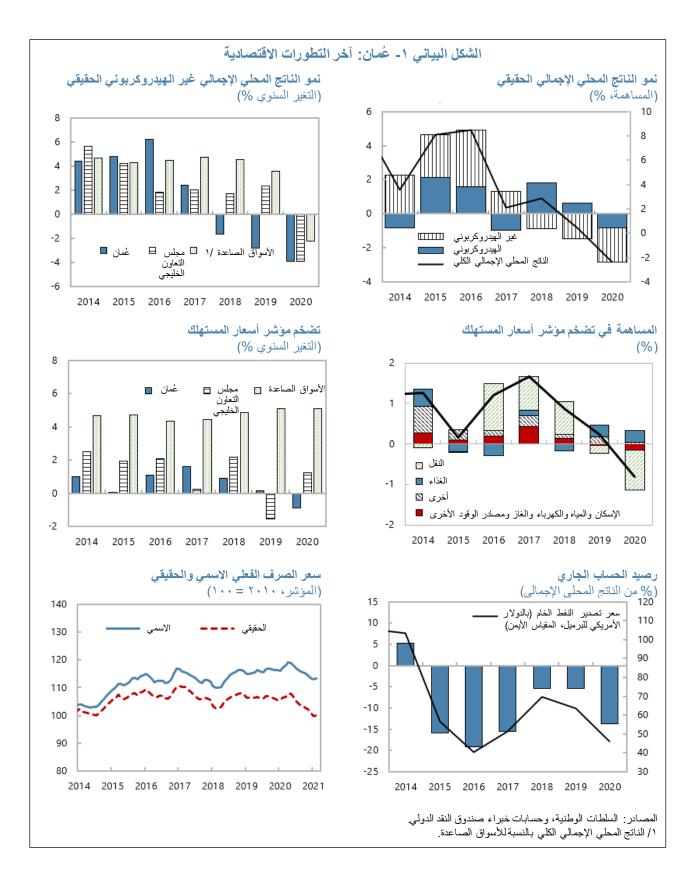
- ساعدت سرعة الاستجابة من جانب السلطات في احتواء أزمة كوفيد-١٩ وتداعياتها على الاقتصاد. وساهمت الإجراءات المتنوعة التي تم اتخاذها على مستوى سياسات المالية العامة والنقد والقطاع المالي في تسهيل الأعباء المفروضة على الأسر والشركات والبنوك. ويُتوقع أن يتعافى الاقتصاد من الجائحة تدريجيا، مع اكتساب قدر من القوة على المدى المتوسط، بالرغم من أوجه عدم اليقين الكثيرة التي تكتنف الآفاق. وسيكون لتقلبات أسعار النفط وتنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية تأثير كبير على الأفاق.
- ٠٤- وينبغى مواصلة إيلاء الأولوية لدعم التعافى الاقتصادي إلى أن تترسخ جذوره. ومن الضروري معايرة السياسات لدعم الأسر والقطاعات الأشد تضررا. وينبغي أن تواصل السياسة المالية الموازنة بين دعم التعافي والتصدي لمواطن الضعف المالي. كذلك ينبغي تقديم مزيد من الدعم الموجه لفترة مؤقتة إذا لزم الأمر دون أن يهدد ذلك أهداف استدامة الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط. وتتمتع البنوك بمستويات مرتفعة من رأس المال والسيولة، بالرغم من أن برنامج تأجيل مدفوعات القروض قد يحجب بعض مواطن ضعف القطاع المالى. ومن الضروري تحقيق التوازن بين دعم القطاعات الأشد تضررا واحتواء مخاطر الاستقرار المالي، مع مراعاة توافر أدوات أخرى من خلال السياسات لدعم الأسر والشركات. وسيساعد دعم الباحثين عن عمل والمقترضين المتعثرين الذين تتوافر لهم مقومات البقاء في تسهيل إعادة توزيع الموارد.
- ١٤ ومن الضروري المثابرة في تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى لوضع الدين على مسار هبوطي راسخ وإعادة **بناء هوامش الأمان المالية**. وستساعد السياسات التي تنتهجها السلطات بغرض زيادة الإبرادات غير الهيدروكربونية واحتواء المصروفات في تحقيق خطة التوازن المالي. ويرحب الخبراء بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. ومن أهم المخاطر التي تؤثر على تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدي طول أمد الجائحة وتقلبات أسعار النفط والضغوط الاجتماعية المحتملة. وينبغي مواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي واستمرار التواصل مع الجمهور وإجراء مشاورات أوسع نطاقا مع الأطراف المعنية لضمان استمرار الدعم الشعبي لخطة التوازن المالي والإصلاحات الهيكلية. وينبغي إرساء ركيزة مالية واضحة تتسم بالثبات في مواجهة تقلبات أسعار النفط والدورة الاقتصادية لدعم تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى. وسيساهم التوسع في تحليل المخاطر المالية، بما في ذلك حساسية الخطط المالية لمختلف السيناريوهات الاقتصادية، في تعزيز خطط الطوارئ الهادفة إلى الاستجابة للصدمات المعاكسة في المستقبل.
- وسيساهم تعزيز إدارة المالية العامة والحوكمة المالية في تحسين المساءلة وفعالية السياسات. وينبغي توسيع نطاق تغطية الموازنة بحيث لا تقتصر على الحكومة المركزية لإعطاء صورة أشمل عن استدامة القطاع العام ككل. ويتعين نشر مزيد من البيانات في التقارير المالية الشهرية، بما في ذلك عن الإيرادات والمصروفات والتمويل. وفي ظل تأكل الهوامش الوقائية بالقطاع المالي وتزايد دور المؤسسات المملوكة للدولة، ينبغي وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية للحد من الانكشاف للمخاطر السيادية المحتملة وضمان استدامة الميز انية العامة للدولة.
- ولا يزال ربط سعر الصرف يمثل ركيزة ملائمة للسياسات، لا سيما وأنه يساهم في تخفيض واستقرار مستويات التضخم. ويمكن زيادة مرونة سعر الصرف لدعم تطوير القطاعات التجارية غير الهيدروكربونية مع الوقت، ولكن إلغاء الربط لن يكون له سوى تأثير إيجابي محدود على التنافسية في الأجل القريب، وسيؤدي إلى تقويض ركيزة اسمية فعالة. وحسب تقييم

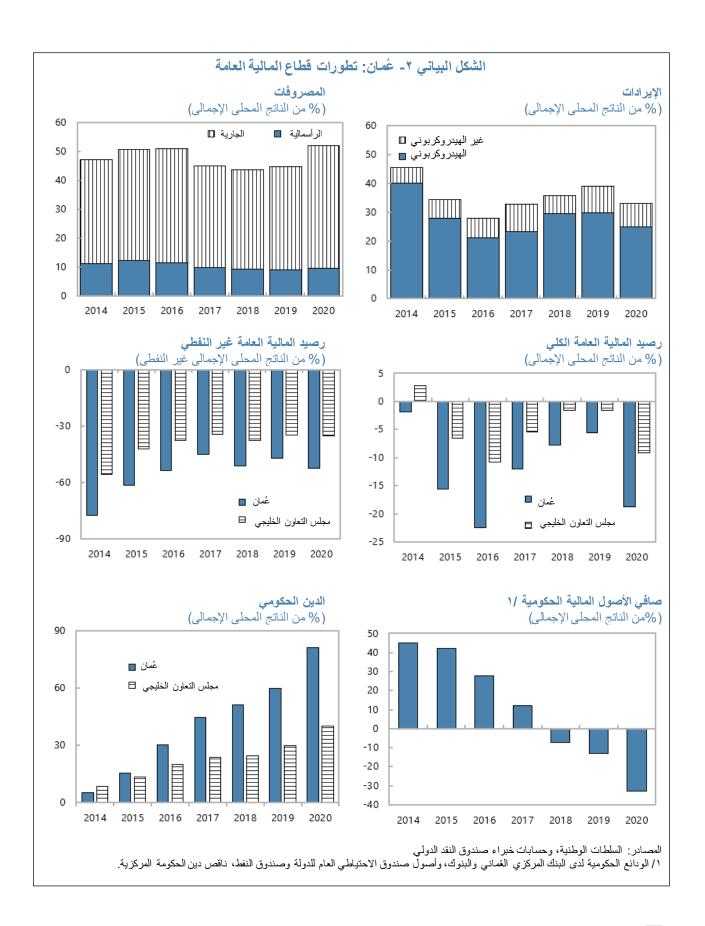
فريق الخبراء، تراجع المركز الخارجي لعُمان تراجعا هائلا عام ٢٠٢٠ عن المستوى المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرغوبة لذلك تعد خطة التوازن المالي متوسطة المدي والإصلاحات الهيكلية عنصرين أساسيين في دعم ربط سعر الصرف. وسيساهم إطلاق خطة التوازن المالي متوسطة المدى في تعزيز فعالية السياسة النقدية.

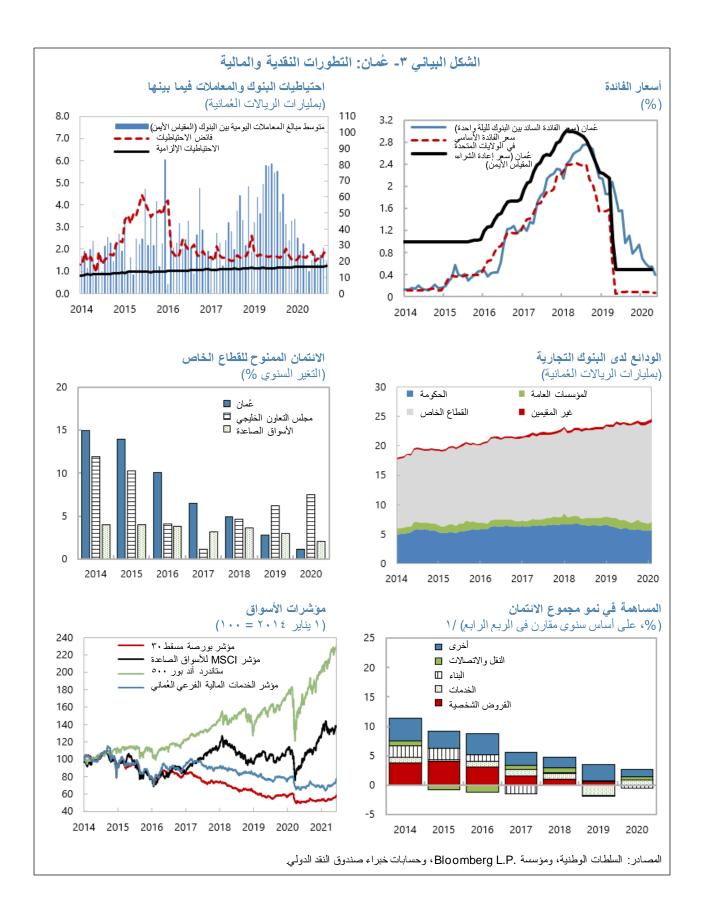
ولا يزال القطاع المالى يخضع لأطر تنظيمية وإشرافية قوية، وإن كان من الممكن تعزيز الأطر التنظيمية بشكل أكبر. وينبغي توخي الحرص في إدارة الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك لتجنب مزاحمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص. ويمكن تنفيذ إجراءات احترازية غير تمييزية بدلا من فرض حد أقصى على القروض المصرفية الممنوحة لغير المقيمين. وينبغي أن يستند "إطار الإنقاذ والحل للمؤسسات المصرفية" إلى القانون المصرفي لتحقيق اليقين القانوني ودعم التسوية الفعالة لأوضاع البنوك. ويرحب الخبراء بإصلاحات سوق رأس المال. وسيساهم تشجيع التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، لا سيما لصالح النساء والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

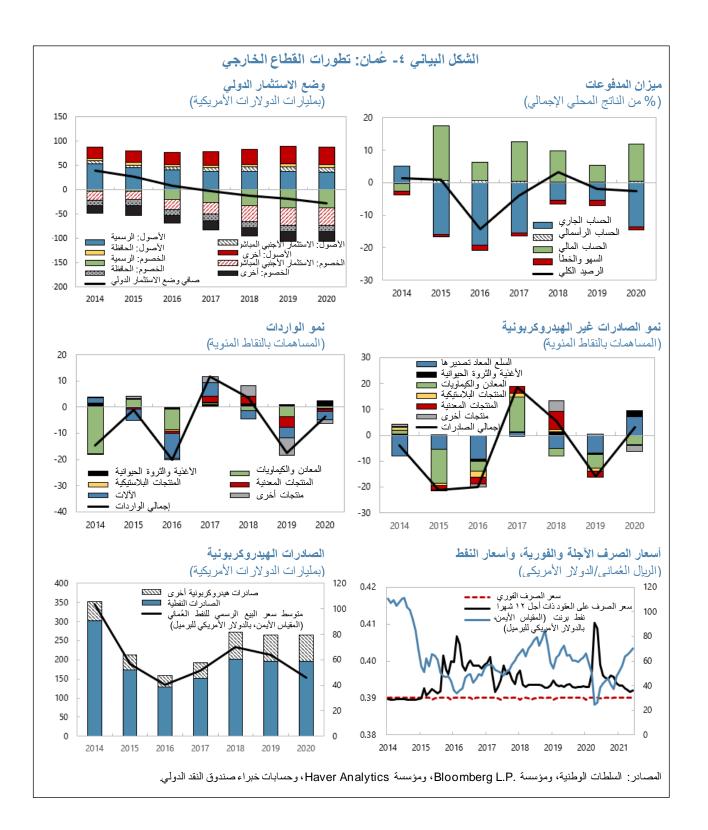
وهناك حاجة للإصلاحات الهيكلية لدعم نمو القطاع الخاص غير النفطى وتعزيز الاستدامة المالية والخارجية. ومن المهم إصلاح سوق العمل لتسهيل إعادة توزيع الموارد وزيادة التنافسية وتوفير مزيد من فرص العمل في القطاع الخاص. وستكون الإصلاحات المقررة في شبكة الأمان الاجتماعي بمثابة أداة مكملة لإصلاحات سوق العمل. وستساعد هذه الجهود، إلى جانب الإصلاحات الأخرى الهادفة إلى تعزيز إدارة الموارد العامة وتحسين مناخ الاستثمار، في جذب الاستثمارات الخاصة ودعم نمو القطاع الخاص غير النفطي. وتعد الإجراءات المتخذة لخلق اقتصاد عُماني أكثر خُضرة خطوة مرحب بها لدعم استدامة الاقتصاد على المدى الطويل.

ويوصى الخبراء بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع عُمان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ - 27 شهرا.











						7 . 7 7 - 7 . 1 .	تارة، ٦	ىادية مُدُ	ات اقتص	: مؤشرا	الجدول ١- عُمان
7.77	7.70	ات ۲۰۲٤	توقع ۲۰۲۳	7.77	7.71	بيانات أولية	7.19	7.14	7.17	7.17	
77,• 00,7 1,1£	77,1 07,£ 1,1£	77,£ 07,7 1,1•	77,9 09,A 1,•Y	۲۷,0 1۳,0	77,7 7•,£ •,97	17,A £7,• •,90	77,7 77,7 •,97	۲۷,۷ ٦٩,٧ •,9∧	1A,Y 01,T •,9Y	17,. £.,1	<u>قطاع النفط والغتر</u> مجموع ابتاج النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية) متوسط سعر تصدير النفط الخام (بالدولار الأمريكي للبرميل) ابتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)
97,9	9.,.	۸٧,٠	۸٤,٣	نف ذلك) ۸۲٫۳	ما لم يُذكر خلا ٧٧,٧	(التغير السنوي %، ٦٣,٤	٧٦,٣	٧٩,٨	۲۰٫٦	٦٥,٥	الحسابات القومية الناتج المحلى الإجمالي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
۳٦,١	٣٤,٦	٣٣,٤	٣٢,٤	۳۱,۷	44,9	۲٤,٤	۲۹,۳	٣٠,٧	۲۷,۱	10,1	الناتج المحلَّى الإجمالي الاسمَّى (بمليارات الريالات العُمانية)
۲,٦ ۲,۲	٣,٣ ٣,٣	۲,۹ ۲,۸	٤,٢ ٦,٠	۲,9 ۳,7	7,0 7,0	۲,۸_ ۱,۷_	۰٫۸ <u>-</u> ۱٫٤	۰,۹ ٤,۰	۰,۳ -۲,۱	£,9 ٣,£	النائج المحلّي الإجماليّ الحقيقيّ / النائج المحلّي الإجمالي الحقيقي الهيدروكربوني /١
٤,٠	٣,٤	٣,٠	۲,٤	۲,۳	١,٥	٣,٩_	۲,۸_	٦,٦_	٢,٤	٦,٢	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني
۲,٤ ١,٦	۲,٤ ٠,٢	۲,٥ ۰,۲	۲,٥ ۱,٧-	۲,۷ ۲,9	۳,۰ ۱۹,۷	•,9_ 1£,7_	۰,۱ ۳,۰ <u>-</u>	۰,۹ ۱۲,۰	۱,٦ ٧,٤	۱,۱ ۹,٤ -	أسعار المستهلكين (متوسط) مُحَقِّض الناتج المحلى الإجمالي
.,.	, .	,.	.,.	,	•		.,	,	.,-	.,-	
77,1	۲۲,۰	۲۱,۷	۲۱,٥	ي) ۲۱,۲	المحلي الإجمال ٢٠,٥	(% من الناتج ۱۹٫۰	۲٠,٥	7 £ , £	۲۷,٥	۲۸,۹	الاستثمار والانخار إجمالي تكوين رأس المال
1.,1	11,0	1.,1	1.,9	1.,1	11,.	17,7	17,1	17,2	17,7	10,7	ہجمانی تحویل اراس المان عام
11,7	11,1	١٠,٨	١٠,٦	۱۰,۳	9,0	0, £	٧,٤	11,•	۱۳٫۸	14,4	خاص
11,0	71,7	۲٠,٩	۲٠,٤	19,0	15,8	٥,٣	۱٤,٨	19,•	17,.	٩,٧	إجمالي المدخرات الوطنية
۸,۹ ۱۲,٦	9,1 17,1	۹,۷ ۱۱,۲	۹,۸ ۱۰,٦	9,9 9,V	٦,٨ ٧,٥	۰,۷ <u>-</u> ٦,١	۱۰,۲ ۲,۶	٧,٤ ١١,٥	۲,٦ ٩,٣	۷,٥ _ ۱۷,۳	عامة خاصة
,.	, .	, .	. , .	,	,		-, -	,	.,.	, .	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٣٣,١	٣٣,٧	٣٤,٦	٣٤,٨	ي) ۳٥,۳	المحلي الإجمال ٣٢,٩	(% من الناتج ٣٣,٣	49,4	۳٦,٢	٣٣,٢	۲۸,۷	الموارد الملاية للحدومة المردرية الإير ادات والمنح
۲۱,۹	۲,٦۲	۲۳٫٦	7٤,٣	70,7	۲۳,۳	۲٤,٩	۲۹,۸	۲۹,٦	۲۳٫۳	۲۱,۱	ء بر الهيدروكربونية
11,1	11,1	11,•	۱٠,٤	١٠,١	٩,٦	٨,٤	٩,٤	٦,٦	٩,٩	٧,٦	غير الهيدروكربونية والمنح
۳٠,۸	۳۱,۹	۳۲,۸	٣٣, ٤	٣٤,٤	۳٥,٤	٥٢,٤	٤٤,٢	٤٤,٠	٤٥,٢	01,7	المصروفات
۲۸,۰ ۲,۸	۲۹,۱ ۲,۹	۳۰,۰ ۲,۹	۳۰,۵ ۲,۹	۳۱,۵ ۲,۹	۳۲,٤ ۳,۰	£Y,£ 9,7	٣0,V Л,О	۳٤,٦ ٩,٤	۳۵,٤ ۹,۷	٣٩,٦ ١١,٦	الجارية الرأسمالية
۲,۳	1,4	١,٨	1, £	•,9	۲,٤_	19,5-	٦,٠-	۸,٤_	۰,۰ -۲,٦_	75,1-	الراسمة اللي (صافى الإقراض/الاقراض) الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقراض)
٣,٣	۱٫۸	۱٫۸	١,٤	۰,۹	۲,٤_	۱۲٫۱_	٠,٠	۱٫۷_	٦,٥_	۱٦,٥_	الرصيد الكلي (المعدل) /٢
Y7,Y_	۲۸,۷_	٣٠,٨_	۳۳,۳_	۳٦,١_	89,1-	٤٧,٨_	٤٦,٧_	٤٨,٤_	٤٦,٢_	٥٤,١_	الرصيد الأولَّي غير الْهيدروكربوني (% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)
£7,9 77,£	01,9 YY,9	۵٦,٣ ٣٢,٤	٦٠,٥ ٣٧,٧	75,0 57,•	۷٠,٧ ٥١,٠	۲,۱۸ ۲,۰۶	٦٠,٥ ٤٥,٤	01,7 TA,£	£0,9 TT,V	٣٣,٧ ٢ ٠, 0	مجموع الدين الحكومي، منه: الدين الخارجي
1 1,2	,,,,	11,2	'','		ŕ	·	,.	171,2	, , , ,	, , , , ,	· ·
٦,٤	٦,٧	٥,٨	١,٧	رف دلك) ۱٫۰	مالم يدكر خلا -١,١	(التغير السنوي %، -۲۸٫۳	۳,٦_	۱۸,۹	0, ٤_	٠,٩_	ا لقطاع النقدي صافى الأصول الأجنبية
1,.	٤,٦	٥,٦	٦,٤	٧,٣	٦,٥	77,7	٤,٤	٤,٤	۸,۲	۳,۰	تعالي الأصول المحلية صافي الأصول المحلية
٤,٩	٤,٩	٤,٧	٤,٤	٣,٦	۲,٥	١,١	۲,۸	٤,٩	٦,٥	١٠,١	الانتمان المقدم للقطاع الخاص
١,٩	٤,٩	٥,٦	٥,٦	٦,٠	0,1	۸,۹	۲,٠	۸,۳	٤,٢	١,٨	النقود بمعناها الواسع
,						ات الدولارات الأمر					القطاع الخارجي
£ £ , T	٤٣,٣ ٢٧,٤	٤٢,٦ ۲۷.۷	£7,£	£7,£	۳۷,٥ ۲٤ ٧	۳۰,۵	۳۸,۷ ۲٦.۵	£1,7	٣٢,9 19 7	۲۷,۵	الصادرات من السلع الندار الذا:
۲۷,۳ ۱۷,۰	10,9	44,4 1£,9	۲۸,۳ ۱٤,۱	۲۹,1 1۳,۳	7£,V 17,A	۱۸,۲ ۱۲,۳	77,0 17,7	77,7 1£,0	19,7 17,7	17,• 11,7	النفط والغاز آخری
Y0,£_	Y £ , £_	۲۳,۳_	77,7-	۲۱٫۳_	19,9-	۱۸,۹_	۲۰,٥_	۲۳٫٦_	۲٤,١_	۲۱٫۳_	الواردات من السلع
-٦,٦_	٠,٧_	٠,٧_	٠,٩_	١,٤_	٤,٨_	۸,٧_	٤,٢_	٤,٣_	11,	17,0_	رصيد الحساب الجاري
٠,٦_	٠,٨_	٠,٨_	1,1-	1,٧_	٦,٢_	17,7-	0,0_	0,5_	10,7_	19,1-	% من الناتج المحلي الإجمالي
۱۸,۳ ٥,٤	۱۷٫۳ ٥,٤	17,£ 0,٣	10,7 0,8	10,7	10,1 0,7	10, . 7,7	17,7 7,7	۱۷,٤ ٦,٤	17,1 0,0	۲۰,۳ ۷,۰	إجمالي احتياطيات البنك المركزي و احلال أثرو الماردات من الباح الخدات في المنقباتالية
٧٩,٩	۸۰,۰	۷۸,۹	٧٨,٣	۷۸,۲	۷۸,٦	۲,۱ ۲۲,۷	۷,۱ ۷۲,۰	17,7	٥٨,٢	٤١,٩	بما يعادل أشهر الواردات من السلع والخدمات في السنة التالية مجموع الدين الخارجي
٨٥,٠	۸۸,۹	۹٠,٨	97,9	90,.	1.1,1	112,7	95,5	۸۳,٦	۵,۲۸	٦٣,٩	. كل الله الله المحلي الإجمالي « من الناتج المحلي الإجمالي
17,7_	17,9_	17,7-	۱۸,۷_	۱۹,۸_	۲۱٫۳_	۲۰٫٦_	۲۹,1 _	۳۰,٥_	۲۸,۳_	۳۱,٥_	<i>ینود للتذکرة:</i> الرصید الأولی الهیکلی غیر الهیدروکریونی /۳ الرصید الأولی الهیکلی غیر الهیدروکریونی
Y9,Y_	۳۱,۲_	۳۳,۰-	٣٥,٢_	٣٧,٨_	٤٠,٠-	٤٦,٤_	٤٦,٧_	٤٨,٥_	٤٧,٤_	07,0_	الرصية الدوامي المهيدي عير المهيدروطربوني (% من النلتج المحلي الإجمالي غير المهيدروكربوني) /٣
						1.0,1	۱۰٦,٧	1.0,7	١٠٧,٧	1.4,4	سعر الصرفّ الفعليّ الحقيقي (٢٠١٠ = ١٠٠)
						٠,٣٨	٠,٣٨	۰,۳۸	۰,۳۸	۰,۳۸	سعر الصوف (الريال مقابل الدولار، متوسط القترة)

صلار: السلطات العُملتية، وتقنيرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولمي. /1 يتضمن إنتاج النفط الخام والمُكرر والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال. ٢/ تم تحيل بيلنات ما قبل ٢٠٢١ بلمسّبعاد مصروفات الغاز والنفط التي تم نقلها إلى شركة تنمية طاقة عُمان عام ٢٠٢١. ٣/ معدل لمراعاة اتجاهات الدورة الاقتصادية.

الجدول ٢أ-عُمان: مالية الحكومة، ٢٠١٦-٢٠٢٦ /١ (بملايين الريالات العمانية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

					بيانات أولية			توق	مات		
	7.17	7.17	۲۰۱۸	7.19	7.7.	7.71	7.77	7.75	۲.۲٤	7.70	7.77
الإيرادات والمفح	٧,٢٢١	9,7	11,119	11,5.9	۸,۱۱۸	9,150	11,175	11,777	11,078	11,779	11,9£Y
الضرائب	9 2 7	985	1,027	1,112	970	1,7.9	1,517	1,795	۲,۰۱۰	7,171	۲,۳۲۸
المنح	٨٠٢	111	117	٥٥	۸.	14.	۲۲.	۸.	١٤٠	١٤٠	١٤٠
دخل الملكية وغير ها	٦,٠٦٦	٧,٩٦١	9,907	١٠,٠٧٠	٧,١١٢	۸,٤٦٦	9,577	9,597	9,515	9,771	9,570
النفط	٣,٦٥٤	٤,٦٨٥	٦,٨٦٦	7,771	٤,٠٧٣	٥,٠٠٣	0,9.1	0,751	0,710	0,07 £	0,501
الغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي /٢	1,751	1,759	7,771	7,117	١,٩٨٨	1,975	۲,٠٦٤	۲,1٤٠	7,770	۲,۳۰۰	7,579
الخدمات والمرافق العامة	٨٨	9.1	00	01	77	١٣	١٤	10	10	١٦	١٧
دخل الاستثمار	707	۷۲٥	٨٩	717	11.	70.	70.	70.	70.	70.	701
أخرى	٤٢٤	977	٧٢.	٦٦٣	94.	۲۲۸	٨٣٦	٨٤٧	۸٥٩	AYI	۸۸۷
النفقات	17,229	17,709	۱۳,٤٨٤	17,970	17,7.5	1.,011	۱۰,۸۹٦	١٠,٨٤٨	1.,917	11,.71	11,177
المصروفات	9,971	9,710	1.,7.7	1.,571	1.,٣٣٩	۹,٦٨٨	9,977	9,9 • 1	1.,.10	1.,.77	1.,1.0
تعويضات العاملين	٣,٤٧٠	٣,٤٣٤	۳,۲۱٤	4,401	٣,٦٠٦	٣,٢٢٨	٣,٣٤٣	٣,٤٧١	٣,٦٢٦	٣,٧٨٠	۳,۹۳۸
استخدام السلع والخدمات	990	471	1,708	١,٣٣٠	1,897	1,221	1,0.9	1,077	1,020	1,011	1,719
مدفوعات الفائدة	١٣٨	۳۷۱	717	٦٨٤	٨١٩	٩٨٤	1,.01	1,027	١,٠٤٨	١,٠٣٠	٩٦٨
الدعم والمزايا الاجتماعية	٩٠٨	1,.05	1,19.	1,517	1,797	1,.71	١,٠٨٠	۸٦٠	٧٨٥	२०१	०११
منح لبلدان أخرى	۲.	١٢	77	19	11	١.	•	•	•	•	•
مصروفات أخرى	٤,٤٤٨	٣,٨١٦	٤,٢٥٦	٣,٧٦٦	7,710	۲,۹٦٥	۲,۹۸۳	۲,۹۹۸	٣,٠١٢	٣,٠٢١	٣,٠٣٠
عمليات شركة تنمية نفط عُمان	479	444	٣٧٧	٤٠٧	٤٢٤	•	•	•	•	•	•
أخرى	٤,٠٦٨	٣,٤٨٨	۳,۸۷۹	4,409	۲,۷۹۰	۲,۹٦٥	۲,۹۸۳	۲,۹۹۸	٣,٠١٢	٣,٠٢١	٣,٠٣٠
صافى اقتناء الأصول غير المالية	۲,91۰	۲,٦٤٤	۲,۸۷۷	۲,٤٩٨	١,٨٦٦	9	975	9 £ Y	971	995	1,.14
اقتآء أصول غير مالية	۲,91۰	۲,٦٤٤	۲,۸۷۷	۲,٦٦٥	۲,۳٤٨	9	975	9 2 7	971	998	1,.14
عمليات شركة تتمية نفط عُمان	٨٤٣	٧٥.	971	٨٨٦	9.7	•	•	•	•	•	•
مشروع إنتاج المغاز	٦٨٤	٥٦.	707	٤٥٤	٤٣١	•	•	•	•	•	•
مدني	1,882	١,٣٣٤	1,7	1,570	1,.11	9	972	9 2 7	971	992	1,.14
التصرف في (بيع) أصول غير مالية	444	-	٩	١٦٧	٤٨٢	-	-	-	-	-	-
إجمالي رصيد التشغيل	۲,٧٥٨_	٦٠٩_	011	٨٤١	۲,۲۲۱_	104	1,7.7	1,570	1,089	1,717	١,٨٣٨
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-) (الرصيد الكلي)/٣	٦,٠٦٧_	٣,٤١١_	۲,٥٨٣_	1,704-	٤,٧١٠_	٧٢٣_	191	٤٣٨	097	٦٣٨	٨٤.
صافي اقتناء الأصول المالية /٤	۲,۱۷۰-	977	777	7.7.	۲,٧٠٠_	751	£ 7 V_	T00_	۲	۲	۲
صافى تحمل الخصوم	۳,۸۹۷	٤,٣٧٨	٣,٢٥٥	۲,۰٤٠	۲,۰۱۰	1,772	YY0_	٧٩٣_	Y9Y_	ለፕለ_	١,٠٤٠_
الدين المحلى	۲۱	۲٨.	٣٣٦	071	२०४	۸	۸٧٥	٦٣.	٥٨.	417	191-
الدين الخارجي	٣,٨٧٦	٤,٠٩٨	٢,٩١٩	1,019	1,707	०२६	1,7	1,275-	۱٫۳۷۷_	1,17	10
بنود التذكرة:											
مجموع الدين الحكومي، منه	۸,٤٧٥	17,279	10,772	17,775	19,772	71,177	۲۰,٤۱۲	19,719	11,177	17,915	17,928
الدين الخارجي	0,171	۸,۸۷٥	11,792	18,818	15,770	10,779	15,779	17,7.7	1.,279	۹,٦٦٨	9,019

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يشمل الجدول عمليات الحكومة المركزية.

٢/ يتضمن توزيعات أرباح الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال.

٣/ لا يتضمن "صافي الإقراض وحصص الملكية".

٤/ يتضمن "صافي الإقراض وحصص الملكية".

١/	۲.	77_7	.17	الحكومة،	مالية	٢ ب-عُمان:	الجدول
			بمالي)	المحلى الإج	الناتج	(% من	

		مات	تو ق			بيانات أولية					
7.77	7.70	۲۰۲٤	7.75	7.77	7.71	بيانات أولية	7.19	7.17	7.17	7.17	
۳۳,۱	۳۳,۷	٣٤,٦	٣٤,٨	٣٥,٣	۳۲,۹	۳۱,۳	۳۸,٦	٣٦,٢	۳۳,۲	۲۸,۷	الإيرادات والمنح
٦,٤	٦,٣	٦,٠	0,0	٤,٧	٤,٠	٣,٨	٤,٠	٣,٤	٣,٤	٣,٨	الضوائب
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٧	٠,٦	۰,۳	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٨	المنح دخل الملكية وغير ها
77,7	۲٧,٠	۲۸,۲	۲٩,٠	49,9	۲۸,۳	۲۷,۲	٣٤,٤	47,0	۲۹,۳	75,1	
10,1	۱٦,٠	۱٦,٨	۱۷,۷	۱۸,۷	۱٦,٧	۱٦,٧	77,77	۲۲,٤	۱۷,۳	15,0	النفط
٦,٨	٦,٦	٦,٨	٦,٦	٦,٥	٦,٦	۸,۲	٧,٢	٧,٣	٦,٠	٦,٥	الغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي /٢
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	۲, ۰	٠,٢	٠,٤	۴, ۰	الخدمات والمرافق العامة
١,٨	١,٩	١,٩	۲,٠	۲,۱	۲,۲	٠,٤	۲,۱	۰,۳	۲,۱	١,٠	دخل الاستثمار
۲,٥	۲,٥	۲,٦	۲,٦	۲,٦	۲,۸	١,٨	۲,۳	۲,۳	٣,٦	١,٧	أخرى
۳۰,۸	٣٢,٠	٣٢,٩	44,0	٣٤,٤	٣0,٤	٥٢,١	٤٤,٢	٤٤,٠	٤٥,٢	01,7	النفقات
۲۸,۰	49,1	٣٠,٠	٣٠,٥	٥, ٣١	٣٢,٤	٤٢,٤	40,1	٣٤,٦	٣٥,٤	٣٩,٦	المصروفات
1.,9	۱٠,٩	۱۰,۸	٧,٠١	۱۰,٦	١٠,٨	۱٤,٨	11,5	1.,0	17,7	۱۳٫۸	تعويضات العاملين
٤,٥	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٤,٨	٤,٨	٥,٧	٤,٥	٤,١	٣,٤	٤,٠	استخدام السلع والخدمات
۲,۷	٣,٠	۳,۱	۳,۲	٣,٣	٣,٣	٣,٤	۲,۳	۲,۰	١,٤	٠,٥	مدفوعات الفائدة
١,٥	١,٩	۲,۳	۲,۷	٣,٤	٣,٦	٥,٣	٤,٥	۳,۹	٣,٩	٣,٦	الدعم والمزايا الاجتماعية
,	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	*,*	٠,١	٠,٢	•,•	٠,١	منح لبلدان أخرى
٨,٤	۸,٧	٩,٠	٩,٢	٩,٤	٩,٩	17,7	۱۲٫۸	18,9	12,1	17,7	مصروفات أخرى
۰,۰ ۸,٤	۰,۰ ۸,۷	۰,۰ ۹,۰	•,• 9,7	۰,۰ ۹,٤	•,• 9,9	1,7	۱,٤ ۱۱,٤	7,1 7,71	۱,۲ ۱۲,۸	0,1 17,7	عملیات شرکه تتمیهٔ نفط عُمان اُخری
۸, ۲	Λ, τ	٠,٠	١,١	1,2	١, ١	11,0	11,2	11,1	11,7	1 1,1	
۲,۸	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٩,٦	۸,٥	٩,٤	٩,٧	٦,١١	صافي اقتناء الأصول غير المالية
۲,۸	۲,۹	۲,۹	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٩,٦	٩,١	٩,٤	٩,٧	١١,٦	اقتآء أصول غير مالية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٧	٣,٠	٣,٠	۲,۸	٣,٣	عمليات شركة تتمية نفط عُمان
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٨	١,٥	۲,٥	۲,۱	۲,۷	مشروع إنتاج المغاز
۲,۸	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٤,١	٤,٥	٣,٩	٤,٩	0,0	منني
-	-	-	-	-	-	۲,۰	٠,٦	-	-	-	التصرف في (بيع) أصول غير مالية
0,1	٤,٧	٤,٦	٤,٢	٣,٨	٠,٥	11,1-	٢,٩	١,٧	۲,۲_	11,	إجمالي رصيد التشغيل
۲,۳	١,٨	١,٨	١,٤	٠,٩	۲,٤_	19,8-	٦,٠_	٨,٤_	17,7_	75,1-	صافى الإقراض (+)/الاقتراض (-) (الرصيد الكلي)/٣
-٦,٦	-٦,٠	-٦,٠	١,١-	-٣, ١	۲,۱	11,1-	١,٠	۲,۲	٣,٦	۸,٦_	صافي اقتناء الأصول المالية /٤
۲,۹_	۲,٤_	۲,٤_	۲,٤_	۲,۳_	٤,٦	۸,۲	٧,٠	١٠,٦	17,1	10,0	صافي تحمل الخصوم
۲,٥_	٠,٩	١,٧	١,٩	۲,۸	۲,٧	۲,۷	١,٨	١,١	١,٠	٠,١	الدين المحلى
٠,٤_	٣,٤_	٤,١_	٤,٤_	0,1-	١,٩	0,0	0,7	۹,٥	10,1	10,5	الدين الخارجي
,,,		سد ہو۔	_	• .			_				بنود للتذكرة:
£7,9	01,9 77,9	07,7°	7.,0 WV V	75,0	٧٠,٧	۸۱,۲	٦٠,٥	01,7	٤٥,٩ ٣٢ ٧	۳۳,۷	مجم <i>و</i> ع الدين الحكومي، <i>منه</i> الدير الذي
۲٦,٤		٣٢,٤	۳۷,۷	٤٣,٠	01,.	٦٠,٢	20,2	٣٨,٤	۳۲,۷	۲۰,٥	الدين الخارجي
۱۷,۸	14,1	14,1	۱۷,۸	۱٦,٨	17,•	17,0	10,7	1.,4	15,7	9,9	الإيرادات غير الهيدروكربونية (% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)
٤٧,٢	٥٠,٠	01,7	00,5	٥٩,٩	٦٩,٣	٩٠,٨	٦٧,٩	۳, ۸۰	Α٦,٤	۱۰۳,۸	سعر النفط المحقِّق لتوازن المالية العامة (بالدولار الأمريكي)

المصادر: وزارة المالية، وتقييرات وتوقعات خيراء صندوق النقد النولي. 1/ يشمل الجدول عمليات الحكومة المركزية. 7/ يتضمن توزيعات أرباح الشركة العُمائية للغاز الطبيعي المسال. 7/ لا يتضمن "صافي الإقراض وحصص الملكية". ٤/ يتضمن "صافي الإقراض وحصص الملكية".

الجدول ٣ - عُمان: المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠١٦ (بملايين الريالات العُمانية، ما لم يُذكر خلاف ذلك، نهاية الفترة)

					بيانات أولية			,	قعات		
	7.17	7.17	7.17	7.19	7.7.	7.71	7.77	7.75	7.75	7.70	7.77
أصول الأجنبية (صاف)	٤,٥٦٧	٤,٣٢٠	0,180	१,१०१	٣,00.	٣,٥٠٩	٣,٥.٨	٣,٥٦٨	٣,٧٧٦	٤,٠٣٠	٤,٢٨٨
البنك المركزي	०,२२६	०,४२६	٦,٠٠٤	0,771	٥,٠١٠	0,.٣٦	0,1.9	०,४६१	०,०६१	0,9.5	٦,٢٨٢
البنوك التجارية	1,.9٧_	9 £ £_	۸٧٠-	YY • -	1,57	1,077_	۱,٦٠٢_	١,٦٨١_	1,777-	1,440_	1,998-
أصول المحلية (صاف)	1.,404	11,759	17,777	17,4	10,777	17,790	١٨,٠١٣	19,175	۲۰,۲۳۱	71,177	71, 47
المطالبات على الحكومة (صاف)	٤,٥٤٨_	٤,090_	0, . £٧_	٤,٦٤٧_	۲,۰۷۲_	1,777_	44	744	۸۱۳	1,150	7 £ £
البنك المركزي	٤٣٥_	Y1	£77_	٦٢٤_	1 £ Y_	1 2 ٧-	1 2 ٧-	1 2 ٧-	1 2 ٧-	1 2 ٧-	1 2 ٧-
مطالبات	777	٥٦٦	777	YY9	AYI	AYI	AYI	AYI	AYI	AYI	AYI
ودائع /١	1,177	777	1,757	١,٤٠٣	1,.14	1,.14	1,.14	١,٠١٨	1,.14	1,.14	1,.14
البنوك التجارية	٤,١١٣_	٤,٣٨٥_	٤,٥٨٥_	٤,٠٢٤_	1,970_	1,170_	10	٣٨.	97.	1,777	494
مطالبات	1,411	1,979	۲,۰۰۷	۲,٦٢٣	٣,٦٨٨	٤,٤٨٨	0,777	0,99٣	٦,٥٧٣	٦,٨٩٥	٦,٠٠٥
قروض	1.4	40	٤٠	127	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨
أذون وسندات	١,٧٠٣	1,955	۲,۰۱۸	۲,٤٨٦	٣,٢١.	٤,٠١٠	٤,٨٨٥	0,010	٦,٠٩٥	٦,٤١٧	0,077
ودائع	0,975	٦,٣٦٤	٦,٦٤٢	٦,٦٤٦	०,२१४	0,717	0,717	0,715	0,715	0,715	0,715
مطالبات على شركات القطاع العام	۲,٠٩٨	۲,۳۳۹	۲,٦٦٤	۲,۷۲٥	٣,١٤٢	٣,91٤	٤,١٣٣	٤,٣٤٦	٤,٦٠٠	٤,٨٧٩	0,7.9
مطالبات على القطاع الخاص	19,917	11,700	77,777	27,901	24,124	24,755	72,099	10,711	77,198	۲۸,۲۰٦	79,0AA
الائتمان المقدم للقطاع الخاص	19,787	71,.11	11,.0.	27,77	27,970	74,597	75,757	10,515	77,717	۲۷,۹۱۱	29,777
بنود أخرى (صاف)	٦,٦٧٩_	٧,٢٥١_	٧,٦٩١_	۸,۲۲۸_	۸,٤٦١_	9,091_	1.,477_	11,.91	۱۲,۰۷٤_	18,.08-	17,77
البنك المركزي	۳,9۲۹_	٣,٧٨٨_	٤,٣٠١_	٣,٨٥٢_	٣,٤٨٤_	۳,0۱۰_	٣,٥٨٣_	٣,٧٢٣_	٤,٠٢٣_	٤,٣٧٨_	٤,٧٥٦_
البنوك التجارية	YY0	T£7T_	TT91_	٤٣٧٦_	£97Y_	٦٠٨٢_	٦٧٣٨_	٧٣٧٦_	٨٠٥١_	۸٦٧٦_	۸9 • ٤_
نقود بمعناها الواسع	10272	17.79	172	14404	19877	۲.۳.٤	71071	7777.	757	70197	40779
- النقود	٤,٩٧٩	٤,٩٤١	٤,٩٣٠	0,722	0,071	0,127	٦,١٩٢	٦,٥٤٠	٦,٩٠٧	٧,٢٤٩	٧,٣٨٦
العملة خارج البنوك	1,799	1,777	1,727	1,750	1,879	1,579	1,879	1,579	1,879	1,879	1,879
ودائع تحت الطلب	٣,٦٧٩	٣,٦٧٤	٣,٦٨٨	٤,٠٩٩	٤,١٨٢	٤,٤٦٣	٤,٨١٣	0,171	0,079	0,111	٦,٠٠٧
شبه الْنَقود /٢	1.,550	11,174	17,57.	۱۲,٤٠٨	۱۳,٧٦٦	15,577	10,779	17,19.	17,1	17,957	11,712
<i>منها:</i> ودائع بالعملة الأجنبية	1,.77	1,141	۲,۱٤٢	1,770	1,194	1,995	7,117	7,771	۲,۳٥٦	۲,٤٧٣	7,019
نود للتذكرة:											
مضاعِف النقود بمعناها الواسع (نسبة)	٣,٨	٤,٣	٤,١	٤,٩	0,9	٦,١	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٧,٠	٧,٠
			<u>il</u>)	نغير السنوي ر	%، ما لم يُذكر خلا	ف ذلك)					
نقود بمعناها الواسع	١,٨	٤,٢	۸,۳	۲,۰	٨,٩	0,1	٦,٠	٥,٦	٥,٦	٤,٩	١,٩
سافي الأصول الأجنبية	٠,٩_	0, ٤_	۱۸,۹	۳,٦_	۲۸,۳_	1,1-	٠,٠	١,٧	٥,٨	٦,٧	٦,٤
أصول المحلية	٣,٠	۸,۲	٤,٤	٤,٤	77,7	٦,٥	٧,٣	٦,٤	٥,٦	٤,٦	١,٠
منها: انتمان مقدم للقطاع الخاص	1.,1	٦,٥	٤,٩	۲,۸	1,1	۲,٥	٣,٦	٤,٤	٤,٧	٤,٩	٤,٩
طالبات على القطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي	٧٩,٤	۷۸,۳	٧٢,٨	٧٨,٢	90,1	٧٩,٥	٧٧,٧	٧٩,٢	۸٠,٤	۸١,٥	۸۲,۰
طالبات على القطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي ير النفطي	110,7	171,•	177,1	187,7	157,7	1 £ 1 , 1	184,0	۱۳۸,٦	۱۳۸,۰	187,5	180,8

المصلار: البنك المركزي العُماني، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولمي. ١/ نتضمن أساسا ودائع وزارة المالية. ٢/ نتضمن الودائع بالعملة الأجنبية والودائع المرتبطة بخطابات الاعتماد.

الجدول ٤- عُمان: موجز ميزان المدفوعات، ٢٠٢٦-٢٠١٦ (بملايين الدولارات الأمريكية)

					بيانات أولية			توق	حات		
	7.17	7.17	۲۰۱۸	4.19	۲.۲.	7.71	7.77	7.75	۲۰۲٤	7.70	7.77
الميزان النجاري	٦,٢٥٩	۸,٧٦٤	۱۸,۰۸٤	11,779	11,710	17,759	۲۱,۱٤٧	۲۰,۱۸۹	19,887	١٨,٩٠٣	14,410
المادرات	27,057	٣٢,٨٨٦	٤١,٧٣٠	۳۸,٦٨٦	٣٠,٥٠٦	٣٧,٥٢٢	٤٢,٤٣٣	٤٢,٤٠٩	٤٢,٦٤٨	٤٣,٣٤٠	11,701
الهيدروكربونية، م <i>نها</i> :	10,909	19,101	27,775	17,017	14,7.7	75,777	79,.91	۲۸,۲۸۳	۲۷,۷۰۲	۲۷,٤٤٥	27,791
النفط الخام	17,259	10,.77	۲۰,۰۹۹	19,701	18,151	17,275	71,727	11,.19	۲٠,٤٢٤	19,908	19,719
الغاز الطبيعي المسال	۲,٦٣٤	٣,٠٣٣	٤,٤٦٤	٤,٤٤٨	8,271	٣,9٢٨	٣,٦١٠	٣,٧٨٣	۳,۸۲۱	۳,۹۹۸	٤,١٧٠
صلدرات أخرى	٦,٢٣٨	۸,۲٦١	9,79٣	۸, ٤ • ٢	٧,٨٨١	۸,۲۲٥	۸,081	۸,۸۹۲	9,717	۹,۷۳۸	1.,750
السلع المعاد تصدير ها	0,851	०,१२४	٤,٧٦٣	٣,٧٦٨	٤,٤٢٠	٤,٥٦٢	٤,٨٠٣	0,782	०,२०१	٦,١٥٦	٦,٧١١
الواردات (تسليم ظهر السفينة - "فوب")	Y1,YAY_	7 £ , 1 7 1 _	۲۳,٦٤٦_	۲.,٤٥٧_	14,491-	19,475-	11,777-	77,77	۲۳,۳۱۱_	7 £ , £ T V_	10,289_
الخدمات (صاف)	٦,٤٢٠_	٦,٧٦١_	٧,١٣٨_	٧,١١١_	٦,١١١_	٦,٣٩٨_	٦,9٣٤_	٦,٣٥٠_	٦,٢٠٨_	٦,٣٠٠_	٦,٣٨٣_
الدخل (صاف)	۲,۰٦٧_	۳,۱٦٨_	0,777_	٦,١٤٣_	0,898_	٧,٣٦٥_	٧,٢٤٣_	٦,٧٢٨_	٦,٠٩٦_	0,79	0,711_
مدفوعات رسمية	1 • 1-	YA9_	1,704_	1,571	1,775-	١,٨٤٠-	1,908_	١,٨١٤_	١,٦٨٣_	1,011_	1,505-
التحويلات الجارية، بما فيها المنح الرسمية (صاف)	۱۰,۳۱۲_	9,110-	9,901_	9,150_	۸,۷۷۲_	۸,٦٨٥_	۸,٣٤٢_	۸,۰۰٤_	٧,٧٤٢_	٧,٥٠٨_	٧,٣٩٦_
رصيد الحساب الجاري	17,08	1.,91	٤,٢٨٧_	٤,١٦٠_	۸,٦٦٠_	٤,٨٠٠-	1,577_	۸۹۳_	٧٠٨_	190_	٥٧٦_
الحساب الرأسمالي	010	409	1.7	۱۱٤	۲٦.	224	٥٧٢	۲.۸	٤٦٣	٣٦٤	٣٦٤
الحساب المالي	٣,٦٨٣	۸,٦٠١	٧,٦٦٤	٣,٩٠٩	٧,٢٣٦	٤,٤٢٤	991	١,٠٤٧	1,177	1,705	1,198
الاستثمار الأجنبي المباشر	1,9.9	٤٩٤	0,770	4,759	۲,٦٦٤	٣,٣٤٢	٣,٦١٦	٣,٨٤٣	٣,٩٦٣	٤,١٠٤	٤,٢٨٠
استثمارات الحافظة	0,	٦,٢٨٦	٦,٨٠٠	1,179	۲,۲۷۸	7,779	٥٨_	100	277	०१२	775
استثمارات أخرى	۳,۲۲٦_	1,177	٤,٣٦١_	1,.19_	7,79 £	1,197_	۲,07٧_	۲,9٤٩_	٣,٣٥٩_	٣,٣٩٦_	۳,٧٥٠_
السهو والخطأ	١,٠٦١_	704-	9 • £_	۱,۲٦٨_	٤٩٠_	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الرصيد الكلي	٩,٤٠٣_	۲,۷۷۳_	7,070	1, 2.0_	1,702-	٦٧	198	777	YAY	975	9.4.1
التغير في الاحتياطيات الرسمية (- = زيادة) /١	٩,٤٠٣	۲,۷۷۳	7,040_	1,5.0	1,70£	٦٧_	197_	۳٦٢_	YAY_	975-	9.41_
بنود للتذكرة:											
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	19,1-	10,7_	0, £_	0,0_	18,4-	٦,٢_	١,٧-	1,1-	٠,٨_	٠,٨_	٠,٦_
إجمالي احتياطيات البنك المركزي (بملايين الدولارات)	7.,777	17,009	17,849	17,777	١٥,٠٠٨	10,.40	10,777	10,771	17,51.	17,772	11,710
بما يعادل أشهر الواردات من السلع والخدمات في السنة التالية	٧,٠	0,0	٦,٤	٧,٣	٦,٣	٥,٦	0,0	٥,٣	٥,٣	٥,٤	0, £
مجموع الدين الخارجي (بملابين الدولارات)	٤١,٨٧٣	01,751	٦٦,٧٠٤	٧٢,٠٠٤	77,775	٧٨,٥٥٨	٧٨,٢٣٥	٧٨,٣٤٩	٧٨,٩٤٥	۸٠,٠٠٢	٧٩,٨٥٢
% من الناتج المحلي الإجمالي	٦٣,٩	۸۲,٥	۸۳,٦	95,5	112,7	1.1,1	90,.	97,9	۹٠,٨	٨٨,٩	٨٥,٠

المصلار: البنك المركزي العُماني؛ ووزارة المالية؛ وتقييرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي. ١/ التدفقات التاريخية تتضمن تراكم الاحتياطيات لدى البنك المركزي العُماني وصندوق الاحتياطي العام للدولة.

الجدول ٥ - عُمان: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠١٦-٢٠١٦ (%)						
	7.17	7.17	7.11	7.19	۲.۲.	مارس ۲۰۲۱
أس المال التنظيمي / ١	17,0	۱۸,۰	17,9	11,0	۱۸,۸	11,0
أس المال الأساسي/٢	15,7	17,5	17,7	۱٧,٤	17,7	14,0
سبة رأس المال إلى الأصول في البنوك	10,.	17,0	17,7	10,9	10,9	10,5
ة القروض						
لقروض المتعثرة	۲,۱	۲,٤	۲,٧	٣,٥	٤,٢	٤,٢
صافى القروض المتعثرة /٣	٠,٦	٠,٩	١,٠	١,٤	١,٦	١,٥
سبة القروض المعاد هيكلتها/جدولتها إلى مجموع القروض	١,٢	١,٩	۲,۳	٣,٨	٤,٣	٤,٧
سبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض المتعثرة	٦٦,٨	٦٢,٦	70,1	٦١,٠	٦٣,٤	٦٤,٩
سبة قروض الأطراف ذات الصلة ُ إلى مجموع رأس المال	۲,۲	٦,٦	1.,9	٧,٨	٧,٤	١٠,٠
حية						
لعائد على الأصول /٤	1,0	١,٥	۲,۱	١,٤	٠,٩	١,٢
لعائد على أسهم رأس المال /٥	٩,٨	9,5	١٠,٦	٩,٤	٥,٧	٧,٨
ولة						
سبة الإقر اض	۸٠,٢	٨٠,٥	٧٩,٥	۸٠,٣	۸٠,٣	٧٩,٩
سبة وُدائع العملاء إلى مجموع الأصول	٤٥,١	٤٥,٠	०१,२	٤٥,٨	٥٠,٠	٤٩,٤
مافي نسبة التمويل المستقر		117,7	118,7	117,7	117,7	111,9
سبة تغطية السيولة		710,9	200,7	77.,1	197,5	199,•
طر السوق						
سبة الأصول بالعملة الأجنبية إلى الخصوم بالعملة الأجنبية	١٠٨,٨	110,5	117,9	117,9	۲۲۰,۳	117,•
سبة القروض بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية	17.,4	1 2 7 , 7	119,7	1 2 7 , 7	17.,0	177,7
سبة صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية إلى رأس المال	11,٣	10,4	17,7	٩,٤	10,5	٨,٥

المصدر: البنك المركزي العُماني

١/ نسبة رأس المال التَّنظيمي = (مجموع شريحتي رأس المال الأولى والثانية) / مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.

٢/ نسبة رأس المال الأساسي = شُريحة رأس المالُ الأولى/مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.

٣/ صافى القروض المتعثرة = نسبة إجمالي القروض المتعثرة مخصوما منها الفائدة المجنبة والمخصصات الخاصة إلى إجمالي السلف مخصوما منها الفائدة المجنبة والمخصصات الخاصة.

٤/ العائد على الأصول = صافي الربح قبل الضرائب / مجموع الأصول.

٥/ العائد على أسهم رأس المال = صافي الربح قبل الضرائب / مجموع أسهم رأس المال.

المرفق الأول- إجراءات الدعم من خلال السياسات في مواجهة جائحة كوفيد- ١٩

التأثير على موازنة	التأثير على موازنة ٢٠٢٠ (مليون ريال غماني)	الحجم (مليون ريال	ى مستوى الوزارات (وزارة المالية، والأجهزة لجتماعية، ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني، و مد الاستثمار)	
(مليون ريال عُماني) ۳.	صفر	غُماني)	زيادة كمية الوقود المدعم لصالح حاملي بطاقة الدعم الوطني من ۲۰۰ لتر إلى ٤٠٠ لتر شهريًا. وتعفى هذه الكمية من ضريبة القيمة المضافة أيضا بحيث يظل السعر ١٨٠ بيسة للتر الواحد.	دعم الأسر
۲.	صفر		إنشاء "صندوق الأمان الوظيفي" لدعم المواطنين النين فقوا وظائفهم (تم الإعلان عنه في أغسطس ٢٠٢٠).	<u> </u>
Υ.	صفر		رصد اعتماد في موازنة عام ٢٠٢١ لتدريب الباحثين عن عمل وتأهيلهم لدخول سوق العمل (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١).	
صفر	صفر		تخفيض الرسوم المفروضة على توظيف الوافنين:	•
١.	صفر		إعفاء المواطنين الذين يقل دخلهم عن ٣٥٠ ريال عملي من ديون برنامج القروض السكنية لدى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني. (١٠ ملايين ريال عُماني علم ٢٠٢١، و٥ ملايين ريال عُماني عام ٢٠٢٢).	
٣,٩	صفر		إعفاء المواطنين المستفيدين من برنامجي سند وموارد المرزق من أداء المبالغ غير المسندة المستحقة عليهم.	•
صفر	صفر		زيادة الدعم المخصص للبرامج المقدمة من وزارة النتمية الاجتماعية لصالح محدودي الدخل.	•
٦	صفر		توفير تسهيلات مالية بدون فوائد أو رسوم من خلال بنك التنمية العُماني لصالح أصحاب الأعمال الحرة.	•
١٣	صفر		الإعفاء من ضربية القيمة المضافة على خدمتي الكهرباء والماء لكافة المواطنين الذي يمتلكون حسلبين أو أقل.	•
7.7	صفر		زيادة المنتجات المعفاة من ضربية القيمة المضافة من ٩٣ إلى ٤٨٨ منتجا من المنتجات الغذائية الأساسية.	•
			ضرائب:	دعم الشركات
Y	صفر		تخفیض ضربیة الدخل علی المشروعات الصغیرة والمتوسطة من ۱۰٪ إلی ۱۲٪ خلال السنتین الضربیبتین ۲۰۲۰ و ۲۰۲۱ (تم الإعلان عنه فی مارس ۲۰۲۱). (التأثیر: ملیونا ریال عُمانی عام ۲۰۲۱ و ٤ ملایین ریال عُمانی عام ۲۰۲۲).	•
غیر مثاح	غير متاح		الإعفاء من الغرامات المفروضة على المتأخرين في تقديم الإقرارات الضربيية، والسماح بخصم التبرعات المقدمة لمواجهة الجائحة (تم الإعلان عنه علم ٢٠٢٠).	
غير متاح	غیر مناح		الإعفاء من ضريبة الدخل لجميع الشركات العاملة في قطاعات النتويع الاقتصادي لمدة خمس سنوات، وذلك عن أنشطتها التي بدأت في الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٢ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢.	•

٠,٠	صفر	■ إعفاء المنشآت الفندقية من ضربية الدخل المستحقة عن السنتين الضربيبيتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ (تم الإعلان عنه علم ٢٠٢١).	
غیر مناح	غير مناح	 الإعفاء من الضويبة الإضافية (عن عام ٢٠٢١) والمترتبة على تقسيط الضريبة (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢١). 	
1,0	صفر	 خصم نسبة (۱٪) من قيمة الضريبة المستحقة وبحد أقصى عشرة آلاف ريال عماني (تم الإعلان عنه عام ۲۰۲۱). 	
٠,٥	٠,٥	■ تعلیق العمل بالضربیة المستقطعة ذات الصلة بتوزیعات أرباح الأسهم والفوائد لمدة (٥) سنوات وذلك اعتبارا من العام ۲۰۲۰ (تم الإعلان عنه عام ۲۰۲۰، ومد العمل به حتى عام ۲۰۲۱).	
صفر	صفر	■ ترحيل الخسارة التي تحققت لدى الشركات والمؤسسات عن السنة الضربيبة ٢٠٢٠ إلى السنة التالية وخصمها من الدخل الخاضع للضربية لسنة ١٢٠٢ والسنوات التالية لها حتى يتم تسوية الخسارة (تم الإعلان عنه علم ٢٠٢١).	
Y	صفر	■ الاعفاء من الضريبة السياحية (٤٪) وضويبة البلدية (٥٪) التي تحصل من المنشأت السياحية إلى نهائية علم ٢٠٢١، ومد العمل به حتى علم ٢٠٢١، ومد العمل به حتى علم ٢٠٢١).	
		الرسوم:	
صفر	صفر	■ تعليق ضويية البلدية وبعض الرسوم الحكومية (من مارس إلى أغسطس ٢٠٢٠)، وذلك دون تأثير نظرا لأن التغيرات سارية خلال العام فقط.	
صفر	صفر	 تعليق دفع القيمة الإيجارية المستحقة على المصلتع في المناطق الصناعية لثلاثة أشهر (تم الإعلان عنه علم ٢٠٢٠)، وذلك دون تأثير نظرا لأن التغيرات سارية خلال العلم فقط. 	
غیر متاح	غیر متاح	■ إعفاء الشركات والمؤسسات من رسوم تجديد السجلات التجارية النشطة (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢٠).	
غیر متاح	غیر متاح	■ تخفيض رسوم الشحن في الموانئ والشحن الجوي (مارس إلى يونيو ٢٠٢٠).	
صفر	صفر	 تأجیل رسوم الکهرباء والمیاه (مارس إلی یونیو ۲۰۲۰)، وذلك دون تأثیر نظرا لأن التغیرات ساریة خلال العام فقط. 	
غير متاح	غیر مثاح	 الإعفاء من الرسوم والغرامات المرتبطة بتراخيص العمل العمالة غير العمائية في حالة مغادرة عُمان بصورة نهائية (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢٠). 	
1	صفر	■ تخفيض رسوم التراخيص البيئية التي تجدد عام ٢٠٢١ بنسبة (٠٥٠)، والإعفاء من الغرامات في حالة التجديد خلال ٣ أشهر (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢١).	

٤	٤	 ■ تخفیض القیمة الإیجاریة للأراضی بنسبة ۲۰٪ خلال الفترة ۲۰۲۰-۲۰۲۱. 	
غیر متاح	غیر مناح	 إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من رسوم التراخيص للأعوام الثلاثة الأولى من تاريخ التأسيس، وذلك بالنسبة للتراخيص الصادرة عام ٢٠٢١ فقط. 	
		لغرى:	1
.,۲۱۰	19,77	 قروض طارئة بدون فائدة لمساعدة رواد الأعمال في بعض القطاعات الأكثر تضورًا من تداعيات الجائحة، والمستفيدين من قروض بنك التتمية العماني وصندوق الرفد (تم الإعلان عنه في يونيو ٢٠٢٠). 	
غیر متاح	غير متاح	■ تأجيل سداد مدفوعات خدمة القروض المستحقة على المقرضين (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) تجاه بنك التتمية العُملتي وصندوق الرفد (مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، وتمديد العمل به لاحقا حتى ديسمبر ٢٠٢٠).	
صفر	صفر	 توفير مخازن حكومية مجاتبة القطاع الخاص التخزين السلع والأغنية مؤقا لمدة ٦ أشهر (تم الإعلان عنه علم ٢٠٢٠). 	
الحجم	الحجم	جانب البنك المركزي العُماني	أهم الإجراءات المتخذة من
7.71	7.7.	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
	(مليون ريال عُماني)		
۹۸۳ (اعتبارا من مارس ۲۰۲۱)	1719	■ تخفيض سعر إعادة الشراء من ١٢٥ إلى ٥٠ نقطة أساس، ومد أجل عمليات إعادة الشراء اثلاثة أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٠٠) ثم إلى ٦ أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٠١).	الإجراءات النقدية
	١٦١٩ لم يُستخم.	أساس، ومد أجل عمليات إعادة الشراء لثلاثة أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢٠) ثم إلى ٦ أشهر (تم	الإجراءات النقدية
		أساس، ومد أجل عمليات إعادة الشراء لثلاثة أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢٠) ثم إلى ٦ أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١). تخفيض سعر الفائدة على إعادة خصم أذون الخزانة من ٢٪ إلى ١٪ (مارس ٢٠٢٠) ثم إلى ٠٠٠٠٪ (تم	الإجراءات النقدية
(اعتبارا من مارس ۲۰۲۱) ۱۳۰	لم پُستخدم.	أساس، ومد أجل عمليات إعادة الشراء الثلاثة أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١). أم إلى ٦ أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١). تخفيض سعر الفائدة على إعادة خصم أنون الخزانة من ٢٪ إلى ١٪ (مارس ٢٠٢٠) ثم إلى ٥٧٠٠٪ (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١). تخفيض سعر الفائدة على مبادلات النقد الأجنبي بمقدار ٥٠ نقطة أساس ومد أجل المبادلات لعلم واحد (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢٠) ورفع حد التسهيل إلى ١٠٠٪ من القيمة الصافية البنك (تم الإعلان عنه في سبتمبر ٢٠٠٠). تم تخفيض السعر مجددا بمقدار ٥٠	الإجراءات النقدية
(اعتبارا من مارس ۲۰۲۱) ۱۳۰	لم پُستخدم.	اساس، ومد أجل عمليات إعادة الشراء اثلاثة أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١) ثم إلى ٦ أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١). تخفيض سعر الفائدة على إعادة خصم أنون الخزانة من ٢٪ إلى ١٪ (مارس ٢٠٢٠) ثم إلى ٢٠٧٠٪ (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١) ثم إلى ٢٠٠٠٪ (تم عنفيض سعر الفائدة على مبدلات النقد الأجنبي بمقدار ٥٠ نقطة أساس ومد أجل المبدلات لعام واحد (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢٠) ورفع حد التسهيل إلى من القيمة الصافية البنك (تم الإعلان عنه في سبتمبر ٢٠٠٠)، تم تخفيض السعر مجددا بمقدار ٥٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢١).	
(اعتبارا من مارس ۲۰۲۱) ۱۳۰	لم پُستخدم.	اساس، ومد أجل عمليات إعادة الشراء اثلاثة أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١) ثم إلى ٦ أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١). تخفيض سعر الفائدة على إعادة خصم أذون الخزانة الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١) ثم إلى ٢٠٠٥٪ (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١) ثم إلى ٢٠٠٥٪ (تم تخفيض سعر الفائدة على مبدلالت النقد الأجنبي بمقدار الإعلان عنه في مارس ٢٠٢٠) ورفع حد التسهيل إلى ١٠٠٠٪ من القيمة الصافية البنك (تم الإعلان عنه في سبتمبر ٢٠٠٠٪) تم تخفيض السعر مجددا بمقدار ٥٠ تخفيض أسعار الفائدة على إعادة خصم الأوراق التجارية بمقدار ١٠٠٠٪ وتخفيض الأسعار بمقدار ١٠٠٠٪ وتخفيض الأسعار بمقدار ١٠٠٠٪ وتخفيض الأسعار بمقدار ١٠٠٠٪ المارس ٢٠٢١٪ وتراوح الأسعار الجديدة من مجددا (مارس ٢٠٢١). تتراوح الأسعار الجديدة من ٢٠٢٠٪	

تتمتع البنوك بمستويات وفيرة من السيولة، حيث بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة ١٩٩٠٪ في ٣١ مارس ٢٠٢١، وبلغت أقل نسبة تغطية سيولة مسجلة خلال نفس الفترة ١٤٠٪.	 السماح بتخفاض نسبة تغطية السيولة بمقدار ٢٥ نقطة مئوية بحد أقصى في حالة وجود ضغوط حادة على السيولة (سيتمبر ٢٠٢٠ إلى مارس ٢٠٢١). 	
۱۲۱٤ (مجموع القروض القائمة المرتبطة بمشروعات حكومية التي تم إرجاء تصنيفها، مارس ۲۰۲۱).	 السماح للبنوك بإرجاء تصنيف مخاطر القروض المرتبطة بالمشروعات الحكومية (مارس إلى سبتمبر ٢٠٢٠، وتم مد العمل بهذا الإجراء لاحقا إلى سبتمبر ٢٠٢١). 	
	بالنسبة للمقترضين:	
٩٤٧ (إجمالي القروض القائمة المستحقة على عملاء النجزئة المتضورين التي تم تأجيل سدادها، مارس ٢٠٢١).	 تعليق مدفوعات القروض المستحقة على المواطنين الذين فقوا وظائفهم لحين إشعار أخر، والمواطنين الذين تم تخفيض رواتبهم من جائب أصحاب الأعمال/الشركات حتى نهاية ستمبر ٢٠٢١. 	
۱۷۲۱ (إجمالي القروض القائمة التي تم تأجيل سدادها، ٣١ مارس ٢٠٢١).	■ تأجيل أقساط القروض (مارس إلى سبتمبر ٢٠٢٠، وتم مد العمل بهذا الإجراء لاحقا إلى مارس ٢٠٢١، ثم إلى سبتمبر ٢٠٢١)، وإصدار تعليمات المقروضين بأن الاستفادة من برنامج تأجيل مدفوعات القروض ينبغي ألا يترتب عليه تعيل تصنيف المستفيدين. مد أجل سداد مدفوعات الأصل والفائدة دون فرض أي فوائد أو أرباح إضافية (تم الإعلان عنه في مارس	
غير متاح	 تخفيض نسبة القرض إلى القيمة من ۲۰٪ إلى ۱۰٪ على قروض الإسكان بالنسبة المقترضين النين يقومون بشراء منزل للمرة الأولى (تم الإعلان عنه في سبتمبر ۲۰۲۰). 	
غير متاح	 سيعمل البنك المركزي العُماني عن كثب مع البنوك على إعادة جدولة القروض للتخفيف من الضغوط عن كاهل المقترضين دون فرض أي رسوم إضافية. 	
غیر متاح	 إصدار تعليمات للبنوك بتجديد القروض الدوارة قصيرة الأجل الممنوحة لشركات التمويل والتأجير التي حل تاريخ استحقاقها حتى سبتمبر ٢٠٢١ (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١). 	
غير متاح	 إصدار تعليمات للبنوك بتخفيض الرسوم على مختلف الخدمات المصرفية وعدم فرض أي رسوم جديدة حتى ٢١ ديسمبر ٢٠٢١. 	

المرفق الثاني- حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩

الحالة	التوصية
■ التوصيات المنقذة: تم وضع خطة التوازن المالي متوسطة المدى لتعزيز الاستدامة المالية وتخفيف الضغوط التمويلية.	السياسة المالية العامة: ارتكاز عملية الضبط المالي على إطار مالي متوسط لتعزيز المركز المالي والخارجي.
التوصيات قيد التنفيذ: تم تضمين خطة التوازن المالي متوسطة المدى مجموعة من الإجراءات المهمة على جانب الإير ادات والمصروظت لتخفيف مواطن الضعف الهيكلية في المالية العامة، لا سيما الاعتملا الشديد على الإير ادات الهيدروكربونية وجمود المصروفات. وتم بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة. كذلك تم توجيه دعم الوقود إلى العطلين والمتقاعدين والطلاب والمجموعات منخفضة الدخل. وسيؤدي تطبيق نظام التقاعد الإجباري على الموظفين الذين أمضوا قرة طويلة في الخدمة إلى تخفيض فاتورة الرواتب. ويجري حاليا رفع الدعم تدريجيا على الكهرباء والمياه على مدار السنولت الخمس القادمة وتوجيهه إلى الأسر محدودة الدخل. وتم تخفيض البدلات السنوية المقدمة لبعض موظفي الخدمة المدنية. ويجري حاليا فرض ضريبة انتقائية على مجموعة مختارة من المنتجات الاستهلاكية، إلى جانب النظر في تطبيق ضريبة الدخل الشخصي.	■ الحد من أوجه الجمود في الإنفاق الجاري — لا سيما على الوواتب والدعم، وترشيد الاستثمارات العامة، وزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية.
■ التوصيات قيد التنفيذ: تم إقرار "إطار الإنقاذ والحل للمؤسسات المصرفية"، ويجري النظر حاليا في إدراجه ضمن القانون المصرفي.	القطاع المالي: تعزيز صلابة القطاع المالي لتقوية إدارة الأزمات والاستعداد لها.
 التوصيات غير المنفذة: تم تشديد القيود المفروضة على حجم القروض الممنوحة لغير المقيمين. 	■ تجنب الإجراءات التمييزية التي قد تؤدي إلى الحد من التدققات الرأسمالية.
■ التوصيات المنفذة: دخل "قانون استثمار رأس المال الأجنبي" الجيد حيز التنفيذ اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٠، وساهم في إرخاء القواعد والقيود المفروضة وتبسيط الإجراءات. كذلك تم تطبيق إطار حديث لقانون الإفلاس في يوليو ٢٠٢٠ بغرض إرساء إطار شامل لتنظيم حالات الإفلاس والتصفية. ■ التوصيات قيد التنفيذ: يجري العمل حاليا على تحديث قانون العمل.	الإصلاحات الهيكلية: ■ التعجيل بالإصلاحات التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وتطوير رأس المال البشري، ورفع مستوى أداء سوق العمل، وتسريع عملية تنفيذ برنامج الحكومة لتنويع النشاط الاقتصادي.

المرفق الثالث - تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: تراجع المركز الخارجي لعُمان تراجعا هائلا عام ٢٠٢٠ عن المستوى المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرغوبة. فحسب التقديرات، ازداد عجز الحساب الجاري عام ٢٠٢٠، و هو ما يرجع أساسا إلى انخفاض أسعار النفط وتعطل الأنشطة الاقتصادية بسبب الجائحة. ولا يزال ربط سعر الصرف يمثل ركيزة ملائمة للسياسات ويساهم في استقرار السياسة النقدية نظرا للدور المحدود لسعر الصرف في تصحيح الاختلالات الخارجية، حيث تمثل الصادرات الهيدر وكربونية النصيب الأكبر من الصادرات العُمانية، كما يتضمن الإنتاج المحلي مكونا استير اديا كبير ا، بما في ذلك مدخل العمالة.

الاستجابات المحتملة من خلال السياسات: ينبغي مواصلة الضبط المالي على المدى القريب، مع الاستمر ارفي توجيه الدعم إلى الفئات المستحة للتصدي للجائحة ودعم التعافي الوليد. ويُتوقع أن يؤدي تطبيق ضربية القيمة المضافة وتخفيض الإنفاق الرأسمالي عام ٢٠٢١ إلى تقليص عجز الحساب الجاري. وعلى المدى المتوسط يُتوقع تحسن المركز الخارجي بفضل تعافي أسعار النفط والتكيف المالي في إطار خطة التوازن الملي متوسطة المدى. ومن شأن الإصلاحات الهيكلية التي تساع في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز قطاع التجارة غير الهيدروكربونية إكساب المركز الخارجي المزيد من القوة على المدى الطويل.

الأصول والخصوم الأجنبية: المركز والمسار

خلفية: مع نهاية عام ٢٠٢٠، بلغت الأصول الخارجية لعُمان ٥٧٠٥ مليار دولار أمريكي، منها حوالي ١٧,٢٪ أصول احتياطية و٥٤٠٪ أصول أجنبية حكومية، والنسبة الباقية عبارة عن أصول لدى القطاع المالي والقطاع غير المالي وقطاع الأسر. وبلغت الخصوم الخارجية ١١٤،٩ مليل دولار أمريكي، منها ٣٣٫٣٪ خصوم دين مستحقة على الحكومة المركزية. وتراجع صافي وضع الاستثمار الدولي بمقدار ١٠ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس أساسا زيادة الخصوم الأجنبية. وانخفض صافي وضع الاستثمار الدولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من -٢٠٢٧٪ إلى -٣٠٦٤٪ عام ٢٠٢٠ نتيجة التراجع الكبير أيضا في الناتج المحلى الإجمالي الاسمي عام ٢٠٢٠.

التقييم: يُترقع تحسن صافي وضع الاستثمار الدولي نتيجة عوامل منها التكيف المالي الذي يساعد في الحد من خصوم الدين الخارجي، وتعافي الصادر ات الهيدر وكربونية، وتعزيز إدارة الأصول السيادية التي يُتوقع أن تؤدي إلى زيادة ملموسة في حجم الأصول المتراكمة.

خصوم الدين: ١١٤,٧	إجمالي الخصوم: ۱۸۱٫۳	الأصول الاحتياطية: ٢٣,٧	إجمالي الأصول: ١٣٨,١	صافي وضع الاستثمار الدولي: -٣٠٣٦	۲۰۲۰ (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-------------------	-------------------------	----------------------------	----------------------	--	--

الحساب الجاري

خلفية: استمر تحسن الحساب الجاري حتى عام ٢٠١٩ قبل تعرض الاقتصاد لصدمة مزدوجة نتيجة أسعار النفط والجائحة عام ٢٠٢٠. وتشير التقديرات إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري من ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي علم ٢٠١٩ إلى ١٣,٧٪ عام ٢٠٢٠، ويُتوقع تراجعه علم ٢٠٢١ بفضل تعافى أسعار النفط وجهود الضبط المالي الجارية. وتتواصل جهود تنويع الأنشطة الاقتصادية والتعمين من جانب الحكومة، مما يُتوقع معه تحسن الصادرات غير الهيدروكربونية مع تراجع مُتوقع في حجم التحويلات الخارجة. ويُتوقع أن يظل رصيد الحساب الجاري سالبا على المدى المتوسط نتيجة المكون الاستير ادي الكبير في هيكل الإنتاج المحلي.

التقييم: حسب تقدير ات منهج التقييم المبسط للرصيد الخارجي المستخم في تقييم الحساب الجاري، تبلغ فجوة الحسلب الجاري حوالي -٨٫٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي. وتشير التقديرات إلى أن فجوة الحساب الجاري الطبيعية تتبلغ ٢٠٠٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي في ضوء السياسك المرغوبة. وتعزى - ٢٠٠ نقطة مئوية من القجوة التقديرية إلى فجوة السياسات، وباقى النسبة عبارة عن قيمة متبقية. ويشير نموذج قواعد تخصيص الاستهلاك المستخدم في تقييم الحساب الجاري بين مصدري السلع الأولية الناضبة إلى وجود فجوة كبيرة في الحساب الجاري قرها -٧٠٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي حسب نهج الدخل السنوي الثابت و-١٠١٪ حسب نهج الدخل السنوي الثابت للفرد بالقيمة الحقيقية. ويستند هذا النهج إلى تخصيص ثروة الموارد للاستهلاك عبر الفترات الزمنية. وتشير فجوة الحساب الجاري السالبة ضمنا إلى أن عجز الحساب الجاري أكبر من أن يضمن استهلاكا علالا للأجيال المستقبلية، مما يدل على الحاجة إلى زيادة المدخر ات المالية من الإبر ادات الهيدر وكربونية. وحسب تقييم الخبر اء، تبلغ فجوة الحساب الجاري -٨,٨٪ من الناتج المطى الإجمالي عام ٢٠٢٠، وتقع ضمن نطاق -٣,١٪ إلى -٣,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي.

عُمان: تقديرات النموذج لعام ٢٠٢٠ (% من الناتج المحلى الإجمالي)

	نموذج الحساب الجاري	نموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي	الدخل السنوي الثابت	الدخل السنوي الثابت للفرد
الحساب الجاري – الفعلي	17,7-	۱۳,۷_	17,7-	۱۳,۷_
المساهمات الدورية (من النموذج) (-)	1,1-			
معدل لمراعاة تأثير كوفيد-١٩ (+) ١/	١,٧			
الكوارث الطبيعية والصراعات (-)	٠,١_			
الحساب الجاري المعدل	١٠,٧-		۱۰,۷_	١٠,٧_
معيار الحساب الجاري (من النموذج) ٢/	۲,٠=		۷,٦_	١,١-
فجوة الحساب الجاري	۸,۸-	_ ٣, ٥	۳,۱_	۹,٦_
منها فجوة السياسات النسبية	٠,٣_			
المرونة	۰,۳۷_	٠,٣٧_	۰,۳۷_	-۳۷٫
فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)	Y £ , •	1 £ ,0	۸,٦	٣, ٢٦

١/ تعديل دوري إضافي لمراعاة التأثير المؤقت للجائحة على أرصدة التجارة النفطية (١,٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والسياحة (٠,٠٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي) والتحويلات (٠,٥٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي).

٢/ معدل لمراعاة الاتجاهات الدورية، بما في ذلك قيد الاتساق متعدد الأطراف.

سعر الصرف الحقيقي

خلفية: ببلغ سعر ربط الربال العُماني بالدولار الأمريكي ٢٠٦ دولار أمريكي مقابل الربال. وتراجع سعر الصرف الفعلى الحقيقي بنسبة ٤,٤ ٪ عام ٢٠٢٠، و هو ما يعكس أساسا انخفاض قيمة الدولار الأمريكي عام ٢٠٢٠. وتجاوز متوسط سعر الصرف الفعلى الحقيقي متوسط العشر سنوات بنسبة ١٪. وتراجع سعر الصرف الفعلى الاسمى بنسبة ٥٠٠٪ عام ٢٠٢٠.

التقييم: حسب تقديرات الخبراء، تبلغ فجوة سعر الصرف الفعلى الحقيقي حوالي ٢٢٪ عام ٢٠٢٠، وتقع ضمن نطاق ٦,٩٪ إلى ٢٤,٦٪. وعلى المدى القصير، ساهمت تحركات سعر الصرف في الحد من التأثير على التنافسية بسبب نصيب الصادرات الهيدر وكربونية الكبير وقابلية الإحلال المحدودة بين الواردات والمنتجات المنتجة محليا التي تحوى مكونا كبيرا من العمالة و المو لد الوسيطة المستوردة.



عُمان: أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية، وسعر النفط

سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠١٠ = ٢٠١) سعر الصرف الفعلي الاسمي (٢٠١٠ = ١٠٠) سعر النفط الحقيقي –المحور الأيمن

130

120

110

الحقيقي، ۲۰۲۰ — ۲۰۲۰

الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وإجراءات السياسات

خلفية: يعكس رصيد الحساب الرأسمالي والحسلب المالي خلال السنوات الماضية مسار الحساب الجاري بوجه عام. قد أدى تراجع الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية المرتبطة بها خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠١٠ إلى تدقات مالية وافدة لتمويل عجز الحساب الجاري، حيث قامت الحكومة بإصدار ديون خارجية إلى جانب السحب من أصولها. وفي الوقت نفسه، استفادت البنوك والمؤسسات المملوكة للدولة من الأسواق الدولية أيضا. قى عام ٢٠٢٠، تقدر تدقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بحوالي ٣٠٢ مليار دولار أمريكي، كما أصدرت الحكومة سندات دولية بقيمة ٢٠٥ مليار دولار أمريكي. وأدى صافي تدقات الحساب الرأسمالي والحساب المالي الوافة، بما في ذلك الاقراض الخارجي الحكومي، والاستثمل الأجنبي المباشر وارتفاع الخصوم الأجنبية لدى البنوك إلى صافي تدقات وافدة تُقتّر بنحو ٧٠٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٠.

التقييم: في الوقت الذي تمضي فيه الحكومة قما نحو تنفيذ إجراءات الضبط المالي والإصلاح الهيكلي المقررة بهدف زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية، يُتوقع أن تتراجع المخاطر الناجمة عن خروج التنقات الرأسمالية المفاجئ في ظل تراجع الحاجة إلى التمويل الخارجي، كما سيشكل الاستثمل الأجنبي المباشر على الأرجح نصيبا ثابتا من الخصوم الخارجية. وكجزء من الإجراءات المتخذة للتصدي لتداعيات الجائحة، قام البنك المركزي العُماني بتخفيض الحد الأقصى للأصول الأجنبية لدى البنوك (إجراءات إدارة التدققات الرأسمالية/سياسة السلامة الاحترازية الكلية) من ٧٠٪ إلى ٠٠٪ من صافي القيمة المحلية للبنوك. وعندما يتحقق التعافي وتترسخ جذوره أوصىي الخبراء البنك المركزي العُماني بإحلال إجراءات احترلزية جزئية و/أو كلية غير تمييزية محل الحد الأقصى للتصدي للمخاطر دون تقبيد التدقات الرأسمالية.

التدخل في سوق الصرف الأجنبي ومستوى الاحتياطيات

عُمان: تقييم كفاية الاحتياطيات الأجنبية

		مات	توف			تقديرات		
7.77	7.70	7.75	7.77	7.77	7.71	7.7.	4.19	
								الإِحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العُماني (بمليارات الدولارات
۱۸,۳	۱۷,۳	۱٦, ٤	10,7	10,5	10,1	١٥,٠	17,7	الأمريكية)
19,0	19,5	۱۸,۹	11,0	۱۸,٥	19, £	۲۳,۷	۲۱,۸	% من الناتج المحلى الإجمالي
97,7	97,7	A1,Y	٧٥,٩	٥٧,٥	٦١,٤	٥٨,١	۸۲,۱	
٥٢,٠	٤٧,١	٥٣, ٤	٦٠,١	98,9	1.5,7	177,7	97,0	% من الخصوم الأخرى
۲۸,۰	۲٧,٠	۲ ٦,٨	۲٧,٠	27, 7	۲۸,٥	49,9	٣٦,١	% من النقود بمعناها الواسع
٧٤,٣	٧١,٨	٧١,٠	٧١,٣	٧١,٥	٧٧,٢	٨٤,٤	9.,1	% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات
		٦٧,٣	٦٧,٩	٦٨, ٤	٧٤,٩			% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات المعدل /١
٥,٤	٥,٤	٥,٣	٥,٣	0,0	٥,٦	٦,٣	٧,٣	بعدد شهور واردات السلع والخدمات المحتملة
								بنو د للتذكر ة:
								برو مسرر. الأصول الخارجية السائلة لدى جهاز الاستثمار العُماني (أحد صناديق
۱۱, ٤	11,0	11,7	11,4	17.7	۱۳,۰	۱۳,۰	17,1	الثروة السيادية، بمليارات الدولارات الأمريكية)
,	,	,	,		,	ŕ		الاحتياطيات لدى البنك المركزي العُماني وصناديق الثروة السيابية % من
111	119	171	170	179	1 £ £	104,7	17.,1	مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات
								الاَحتياطيَّاتُ لدَّى البِّنكَ ٱلمرَّكزي العُماني وصناديق الثروة السيانية % من
		110	119	١٢٤	1 : •			مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات المعدل

1/ معدل لمراعاة أثر تكوين هامش أمان إضافي في حالة تسجيل سعر نفط أقل من المتوقع خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢ يعادل الحد السفلي للسعر في فترة الثقة البالغة ٦٨٪ كما ورد في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي.

الخلفية: بلغ إجمالي احتياطيك البنك المركزي العُماني ١٥ مليار دولار أمريكي (٦٠٢ أشهر من الواردات و٣٠٪ من النقود بمعناها الواسع) في نهاية عام ٢٠٢٠ بالرغم من تراجعه بمقدار ١٠٧ مليار دولار أمريكي خلال العام نفسه. وتعادل هذه الاحتياطيات ٨٤٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات المستخدم لدى الصندوق، هبوطا من ٩٠٪ عام ٢٠١٩، وتقل عن نطاق الكفاية المقترح (١٠٠-١٥٠٪).

التقييم: يُتوقع أن يظل مستوى الاحتياطيات الأجنبية مستقر ا عموما بالقيمة الاسمية، مع تر اجعه حسب عد من المقاييس، مثل نسبة تغطية الواردك ومقياس تقييم كفاية الاحتياطيات المستخدم لدى الصندوق. ويعد مستوى الاحتياطيات كافيا عموما لتغطية الواردات المتوقعة، رغم عدم كفايته حسب مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات. وسيساعد التكيف المالي على المدى المتوسط في تعزيز الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال المستقبلية. وتز داد فجوة كفاية الاحتياطيات في حالة تضمين مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات هو لمش الأمان المالية التي قد ترغب عُمان في الاحتفاظ بها للتحوط ضد تراجع أسعار النفط. غير أن جهاز الاستثمار العُماني يمتلك أصولا خارجية سائلة وفيرة يمكن استخدامها في حالة التعرض لصدمة في أسعل الصرف. وبإدراج هذه الأصول، تتجاوز الاحتياطيات الكلية لعُمان ١٠٠٪ على المدى المتوسط لتصبح بذلك ضمن نطاق الكفاية.

المرفق الرابع - مصفوفة تقييم المخاطر

الاستجابة المقترحة من خلال السياسات

انتشار جائحة كوفيد-١٩ من جديد على مستوى العالم: يؤدي تفشي الجائحة محليا إلى انتشارها من جديد على مستوى العالم (ربما بسبب سلالات الفيروس المقاومة للقاحات)، وهو ما يتطلب جهودا مكلفة لاحتواء الأزمة ويؤدي إلى تغيرات سلوكية مستمرة تحول دون القيام بالعديد من الأنشطة.

يؤدي التقدم اللامتز امن في التصدي للجائحة وتطعيم السكان إلى زيادة المخاطر (انخفاض النمو، تشديد الأوضاع المالية). وللندوب التي خلفتها الجائحة تأثير طويل الأمد على قطاعي النفط والضيافة، مما يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الممكن على المدى الطويل. وتؤدي ديناميكية المو الضعيف إلى تدهور استدامة القدرة على تحمل الدين وتفرض إجراء عملية تكلُّف مالي أكبر، مما قد يؤدي إلى ضعف النمو.

ارتفاع أسعار السلع الأولية في سياق نويات التقلب: ارتفعت أسعار السلع الأولية بأكثر من المتوقع نتيجة ضعف الدولار الأمويكي، والطلب المحتجز واضطرابك العرض بعد الجائحة، وتسارع خطط اعتماد مصادر الطاقة المتجددة بالنسبة لبعض المواد. ويؤدي عدم اليقين الذي يحيط بكل من هذه العوامل إلى نوبت من التقلب، خاصة في أسعار النفط.

قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى قوة المراكز المالية والخارجية. ومع ذلك، إنا اقترن ذلك بسياسة مالية مسايرة لاتجاهات الدورات الاقتصادية، تزداد مواطن الانكشاف للمخاطر المالية ومخاطر الديون. ومن شأن حدوث انخفاض كبير في أسعار النفط أن يؤثر على الإيرادات المالية وإيرادات النفط المدفوعة بعوامل خارجية، مما يؤدي إلى زيادة إجمالي الاحتياجات التمويلية. وبالإضافة إلى ذك، قد يؤثر انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية على السيولة داخل النظلم المصرفي، وقد يؤثر سلبا، بمرور الوقت، على نمو الائتمان وجودة الأصول وقد يتسبب انخفاض أسعار النفطفي تداعيات سلبية في القطاع غير الهيدروكربوني، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار والتوظيف.

يؤدي انفلات ركيزة التوقعات التضخمية في الولايات المتحدة إلى ارتفاع العائدات الأساسية وعلاوات المخاطر: يؤدي التعافي السريع في الطلب، المقوّن بنقص العرض تأثرا بجائحة كوفيد-١٩، إلى استمرار تجاوز التضخم للمستوى المستهدف وانفلات ركيزة التوقعات. ويواجه الاحتياطي الفيدرالي ذلك بالإشارة إلى ضرورة تشديد الأوضاع قبل الوقت المتوقع. ويؤدي ما ينتج عن لك من تعديل لمراكز المشاركين في السوق إلى تركيز إجراءات تشديد الأوضاع المالية

قد تؤدي زيادة تكاليف الاقتراض بسبب تصوُّر ارتفاع المخاطر السيادية أو التخفيضات في التصنيف الائتماني السيادي إلى تدهور المراكل المالية والخارجية. وتتحول مشكلات السيولة في الشركات إلى حالات إعسار، مما يؤدي إلى تدهور جودة أصول البنوك وزيادة التداعيات السلبية على النمو الاقتصادي.

اعتماد إجراءات على جانب الإيرادات للحد من تقلب الإيرادات المالية بسبب

تسريع وتيرة التطعيم ومواصلة تقديم الدعم للنظام الصحي.

التعلقي على مسار ثابت.

تقديم دعم إضافي وموجَّه من خلال السياسات إذا تطلب الأمر .

مراعاة التوازن بين دعم الاقتصاد واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرل

ينبغي مراعاة وجود تنسيق تام وتمحيص نقيق عند إيقاف إجراءات الدعم

المقدم من خلال الموازنة العامة والسياسة النقدية والقطاع المالي إلى أن يسقو

يجب إرساء ركيزة لسياسة المالية العامة في إطار متوسط المدى الحد من مخاطر السياسات المالية المسايرة لاتجاهات الدورات الاقتصادية.

وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية لحماية هوامش الأمان الملي وإدارة المخاطر المالية.

تسريع الإصلاحات الهيكلية لتعزيز التنافسية، وتنويع الاقتصاد، والحد من تأثير تقلبات أسعار النفط.

المثابرة في تنفيذ التكيُّف المالي لخفض فروق أسعار الفائدة على القروض. استهداف إجراءات الدعم من خلال سياسات البنك المركزي العُماني، وتقيم الدعم للشركات التي تتوافر لها مقومات البقاء في القطاعات الأشد تضررا. الاستمرار في متابعة مخاطر الاستقرار المالي والتأكد من أن مخصصك البنوك تعكس ارتفاع مخاطر المقترضين.

في البداية وارتفاع علاوات المخاطر.

انتشار الاستياء الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي: تندلع النوترات الاجتماعية عندما يؤدي إيقاف دعم السياسات المرتبط بمواجهة الجائحة إلى البطالة، والإضرار بالفئك الضعيفة في ظل ارتفاع أسعار السلع الضرورية (مما يؤدي غالبا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة منذ وقت سابق).

قد نتسبب التوترات الاجتماعية في حدوث اضطرابات اقتصادية وتأكل الثقة في صناع السياسات. وقد يتسبب ذلك في اضطرابات اجتماعية-اقتصادية وسياسية، وتراجع مستوى الثقة. ويمكن أن تؤثر القلاقل الاجتماعية المحلية، لا سيما المرتبطة بإجراءات التكيُّف المالي، على توجهات المستهلكين والمستثمرين، مما يؤدي إلى كبح النمو غير النفطي في القطاع الخاص وربما إلى تنفق رؤوس

أموال القطاع الخاص إلى الخارج، مما يفرض مزيدا من الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية.

تؤدى الاضطرابات في سلاسل العرض، بما في ذلك الإمدادات الطبية بسبب السياسات الحمائية الوطنية، إلى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع التضخم.

التأكد من أن شبكات الأمان الاجتماعي توفر الحماية للفئات الأضعف. الحد من مخاطر الإيقاف المفاجئ للدعم الذي تقدمه السياسات أو التكيُّف غير المنظم عن طريق ضمان الحفاظ على الاستدامة المالية والخارجية.

تسهيل إعادة التوزيع السريعة للعمالة ورأس المال نحو القطاعات المحلية. استكشاف مدى إمكانية إكساب أدوات التعامل مع حالات الإعسار وإعلة هيكلة الدين مزيداً من القوة بغية تيسير إعادة توزيع الموارد. زيادة القدرة التنافسية وتشجيع خلق فرص العمل في القطاع الخاص.

التحولات غير المنظمة. تؤدي جائحة كوفيد- ١٩ إلى تحولات هيكلية، لكن تتعزر إعادة توزيع الموارد بسبب أوجه الجمود في سوق العمل، وأعباء النيون المغرطة، والأطر غير الملائمة لتسوية حالات الإفلاس. ويؤدي هذا، بجلنب إيقاف دعم السياسات المرتبط بمواجهة كوفيد-١٩، إلى تقويض أفاق النمو وارتفاع البطالة، وتبعات اجتماعية/سياسية سلبية. وتؤدي التغيرات الناتجة عن ذلك في سلامل القيمة العالمية وإعادة نقل الإنتاج من لخارج إلى الداخل إلى تحول أنشطة الإنتاج

عدم كفاية إجراءات التكيُّف المالي: يمكن أن يؤدي التأخير في تنفيذ خطة التكيُّف المالي إلى إحداث تحول سلبي في توجهات المستثمرين، مما يزيد من مخطر

إن التأخير في تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى عقب الجائحة وانخلض الإيرادات النفطية يعنيان ارتفاع احتياجات التمويل والديون. وقد تؤدي زيادة اللجوء إلى التمويل المحلي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، واستنفاد الاحتياطيات الرسمية، وكبح الاستثمار والنمو.

من شأن التنفيذ المطرد لخطط التكيُّف المالي أن يعزز الأرصدة المالية

والخارجية إلى حد كبير على المدى المتوسط. وضع إطار مالي سليم للمدى لمتوسط وركيزة مالية واضحة للمساعة في تحقيق الضبط المالي المستهدف.

ملحوظة: تبين مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تُخيث تغييرا اجوهريا في مسلر السيناريو الإساسي (السيناريو الذي يرى خبراء الصندوق أن احتمالات تحققه هي الأرجح). ودرجة الأرجحية النسبية هي تقييم الخبراء الذاتي للمخاطو المحيطة بالسيناريو الأساسي (المقصود بكلمة "منخفض" درجة احتمال أقل من ١٠٪، و"متوسط" درجة احتمال بين ١٠٪ و ٣٠٪، و "مرتفع" درجة احتمال بين ٢٠٪ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر أراء خبراء الصنندوق بشأن مصادر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر، التي لا ينتلقي وقوع أحدها مع وقوع الأخر، وتتحقق معاً.

المرفق الخامس: تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين

زادت مخاطر استدامة القدرة على تحمل الدين العام (دين الحكومة المركزية) إلى حد كبير في عام ٢٠٢٠ بسبب الصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط. ففي ظل السيناريو الأساسي، من المتوقع أن تؤدي عملية الضبط المالي التي تجريها السلطات حاليا إلى خفض الدين العام إلى ٤٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يُتوقع أن يصل إجمالي احتياجات التمويل إلى ٢٠٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦. ورغم هوامش الأمان المالي الكبيرة، لا يزال مسار الدين العام عرضة للمخاطر، لا سيما الناجمة عن التنفيذ غير الكافي لخطة الضبط المالي التي وضعتها السلطات، وتطورات سوق النفط، وصدمات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، وأسعار الفائدة. وقد ارتفع الدين الخارجي لعُمان ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة ولا يزال بتسم بالحساسية تجاه صدمات سعر الصرف والحساب الجاري.

ألف - تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين العام

التطورات والسيناريو الأساسي

1- خصائص الدين: بعد الارتفاع الحاد في الدين العام من ٢٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٠٠٪ في عام ٢٠١٠، واصل ارتفاعه إلى ٢٠١٠٪ في عام ٢٠٠٠ بسبب تأثير الجائحة وانهيار أسعار النفط. وارتفع الدين المحلي من ٢٠٥٪ إلى ٢٠٢٪ إلى ٢٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٠٠، بينما ارتفع الدين الخارجي من ٤٠٥٤٪ إلى ٢٠٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. ومعظم ديون عُمان ذات آجال استحقاق متوسطة وطويلة، حيث شكلت السندات والصكوك ٢٠١٪ وعلاوة على ذلك، تحوَّل صافي والصكوك ٢٠١٪ وعلاوة على ذلك، تحوَّل صافي الدين – دين الحكومة المركزية مطروحا منه الودائع في البنوك، وأصول جهاز الاستثمار العُماني السائلة، وصندوق النفط – من الدين – دين الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٠، نتيجة الزيادة الكبيرة في الخصوم المالية.

٧- الافتراضات الاقتصادية الكلية: من المتوقع أن يتعافى النمو غير الهيدروكربوني تدريجيا من آثار جائحة كوفيد- ١٩ ليصل إلى ٤٪ تقريبا في عام ٢٠٢٦، بينما يُتوقع أن يبلغ النمو الكلي ٦, ٢٪، مما يعكس نموا أبطأ في الإنتاج الهيدروكربوني. وسيودي تنفيذ السلطات لإجراءات الضبط المالي، في إطار خطة التوازن المالي متوسطة المدى، إلى تحسين رصيد المالية العامة الكلي من عجز قدره ١٩٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ إلى فائض في عام ٢٠٢٠. وسيرتفع الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني، والذي تُستبعد منه الإيرادات والمصروفات الهيدروكربونية، من -٣٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى -٣٠٠٪ خلال نفس الفترة. ومن المتوقع انخفاض إجمالي احتياجات التمويل على المدى المتوسط. فقد بلغ إجمالي احتياجات التمويل حوالي ٨٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع انخفاضه إلى ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام والتعافي الاقتصادي، وتحويل مسؤولية تمويل مصروفات النفط والغاز إلى شركة تنمية طاقة عُمان، ودخل جهاز الاستثمار العُماني و والى حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام والغاز إلى شركة تنمية طاقة عُمان، ودخل جهاز الاستثمار العُماني و وصدار سندات دين خارجي طويلة الأجل وعمليات سحب محدودة من هوامش الأمان المالي. لذلك، يُتوقع أن يؤدي تحسن الرصيد الأولي وتراجع اللجوء إلى تمويل الدين إلى انخفاض محدودة من هوامش الأمان المالي. لذلك، يُتوقع أن يؤدي تحسن الرصيد الأولى وتراجع اللجوء إلى تمويل الدين إلى انخفاض محدودة من هوامش الأمان المالي. لذلك، يُتوقع أن يؤدي تحسن الرصيد الأولى وتراجع اللجوء إلى تمويل الدين إلى انخفاض محدودة من هوامش الأمان المالي. لذلك، يُتوقع أن يؤدي تحسن الرصيد الأولى وتراجع اللجوء إلى تمويل الدين إلى انخفاض محدودة من هوامش الأمان المالي. لذلك، يُتوقع أن يؤدي تحسن الرصيد الأولى وتراجع اللجوء إلى تمويل الدين إلى انخفاض المؤمل الدين إلى انخفاض المؤمل الدين إلى المؤمل الدين المؤمل المؤمل الدين المؤمل المؤمل الدين المؤمل الدين

^{&#}x27; في نهاية عام ٢٠٢٠، بلغ رصيد أذون الخزانة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومن المفترض أن يستمر تجديدها خلال قرة التوقعات.

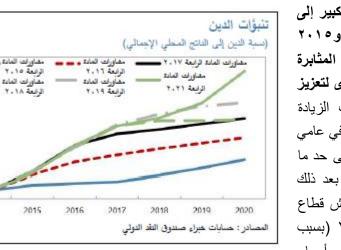
إجمالي (صافي) الدين العام إلى حوالي ٤٧٪ (١٤,٥٪) من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٢٦. ويُفترض أن تموَّل معظم احتياجات التمويل على المدى المتوسط عن طريق إصدار سندات دين.

٣- يتأثر مسار الدين الحكومي بعدد من الصدمات:

- الخريطة الحرارية: تتجاوز مؤشرات الخريطة الحرارية معابير تحليل استدامة القدرة على تحمل الديون عالية المخاطر، حيث يتم تجاوز جانب التقييم المتعلق بخصائص الدين في معظم مؤشرات السيناريو الأساسي. ومن بين الاختبارات المعيارية لقياس القدرة على تحمل الضغوط، كان لصدمة النمو السالب للناتج المحلى الإجمالي التأثير الأكبر، مما يبرز أهمية الضبط المالي لتعزيز الاستدامة المالية والخارجية
- صدمة النمو: يرتفع دين الحكومة المركزية على المدى المتوسط نتيجة تأثير حدوث صدمة مقدار ها انحراف معياري واحد في نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي على نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالي، بما يعادل حوالي ٣,٤ نقطة مئوية في كل من عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. وفي هذا السيناريو، تصبح ديناميكية الدين أسوأ مما كانت عليه في السيناريو الأساسي، حيث تبلغ نسبة الدين ٦٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٢٦.
- صدمة الرصيد الأولى: تؤدي هذه الصدمة إلى تدهور الرصيد الأولى بمقدار ٥,٧ نقطة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، وارتفاع الدين العام إلى حوالي ٦٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٦ (بارتفاع مقداره ١٦ نقطة مئوية مقارنة بمستواه في السيناريو الأساسي). ٢ ويرتفع إجمالي احتياجات التمويل بمقدار ٣,٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٢٠٢٣٪ في عام ٢٠٢٢ وإلى حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ مقارنة بمستواه البالغ ٦,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي في السيناريو الأساسي.
- صدمة أسعار الفائدة: تأثرت تكاليف التمويل نتيجة قيام هيئات التصنيف الائتماني بإجراء تخفيضات في التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان في عام ٢٠٢٠. ورغم أن فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية قد انخفضت بشكل ملحوظ منذ أواخر عام ٢٠٢٠، فإن تشديد الأوضاع المالية يمثل خطرا خلال فترة التوقعات. وتتسم توقعات الدين بحساسية شديدة تجاه صدمات أسعار الفائدة الحقيقية – نتيجة حساسية مُكمِّش الناتج المحلى الإجمالي، وبالتالي سعر الفائدة الحقيقي، تجاه تقلب أسعار الطاقة. وعلى خلاف الصدمات الأخرى، لا يستقر مسار الدين في هذا السيناريو ويرتفع بشكل حاد. ٣ ونتيجة لذلك، يؤدي ارتفاع مدفوعات الفائدة إلى زيادة الدين العام إلى ٦٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٢٦.
- صدمة مالية كلية مركبة: تجمع الصدمة المالية الكلية بين صدمة النمو وصدمة أسعار الفائدة وصدمة الرصيد الأولى كما ورد في الأمثلة القياسية المذكورة أعلاه، إلى جانب صدمة سعر الصرف. ولهذه الصدمات تأثير كبير على دين الحكومة المركزية وإجمالي احتياجات التمويل، حيث يصلان إلى حوالي ١١٦٪ و٥,٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٢٦، على الترتيب.
- صدمة الالتزامات الاحتمالية: تتم معايرة هذه الالتزامات الاحتمالية بحيث تساوى ١٠٪ من أصول البنوك (ما عدا المطالبات على الحكومة). ويكون الدين المستحق على عُمان عرضة لالتزامات احتمالية صريحة ناشئة عن المؤسسات المملوكة للدولة تبلغ ١١٪ من الناتج المحلى الإجمالي. ونتيجة لهذه الصدمة يبلغ إجمالي الدين ١,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي، ويبلغ إجمالي احتياجات التمويل ٦,١١٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٢٦.

مدمة الرصيد الأولى تعادل نصف الانحراف المعياري التاريخي خلال ١٠ سنوات.

تنظر الارتفاع حصة قطاع الطاقة العُماني والتقلبات الكبيرة التي شهدتها أسعار الطاقة مؤخرا، قد شهد مسار مُكمِّش الناتج المحلي الإجمالي تقلبك شديدة، مما ساهم في ارتفاع سعر الفائدة الفعلي الحقيقى ارتفاعا حادا.



٤- ورغم أن ارتفاع الدين يرجع إلى حد كبير إلى صدمة أسعار النفط في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وضعف النشاط الاقتصادي، من الضروري المثابرة في تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى لتعزيز الاستدامة المالية والخارجية. فإلى جانب الزيادة الحادة في الدين نتيجة انخفاض أسعار النفط في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، فقد اتخذ اتجاها صاعدا إلى حد ما خلال عامى ٢٠١٧ و٢٠١٨، لكنه ارتفع بعد ذلك ارتفاعا حادا في عام ٢٠١٩ (بسبب انكماش قطاع النفط) وتضخُّمت مستوياته في عام ٢٠٢٠ (بسبب صدمة مزدوجة تمثلت في الجائحة وانهيار أسعار

النفط). ولا يزال الدين العام عُرضه للمخاطر، لا سيما الناجمة عن تطورات أسواق النفط وصدمات نمو الناتج المحلى الإجمالي، وسعر الصرف، والرصيد الأولى، وأسعار الفائدة. ومن المتوقع أن يؤدي الضبط المالي (الذي يرتكز على خطة التوازن المالي متوسطة المدى)، وارتفاع أسعار النفط، والإصلاحات الهيكلية الجارية إلى تخفيض الدين إلى حد كبير على المدى المتوسط.

باء - تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين الخارجي

٥- ارتفع الدين الخارجي لعُمان ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة. فقد ارتفع من حوالي ٦٤٪ إلى ١١٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٠، ويرجع معظم هذا الارتفاع إلى زيادة الدين الخارجي للحكومة المركزية من ٢٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي إلى ٢٠٠٢٪ خلال الفترة نفسها. أما باقي الارتفاع فيُعزى أيضا إلى زيادة الاقتراض الخارجي من جانب القطاع الخاص غير المالي والمؤسسات المملوكة للدولة خلال تلك الفترة. ومن المتوقع أن ينخفض مجموع الدين الخارجي مع استمرار الضبط المالي.

٦- وتؤكد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مدى تأثر ديناميكية الدين الخارجي بصدمات الاقتصاد الكلي العديدة، لا سيما صدمات سعر الصرف والحساب الجاري. فتراجع سعر الصرف الحقيقي لمرة واحدة بنسبة ٣٠٪ في عام ٢٠٢١ يجعل الدين الخارجي يبلغ ذروته عند ١٢٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٢٦. كذلك فإن ارتفاع عجز الحساب الجاري (ما عدا مدفوعات الفائدة) بمقدار نصف انحراف معياري في كل عام بدءا من عام ٢٠٢١ يجعل الدين الخارجي يبلغ ذروته عند حوالي ١١٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٢٦. ويؤدي وقوع صدمة دائمة مركبة مقدار ها ربع انحراف معياري في سعر الفائدة ومعدل النمو ورصيد الحساب الجاري بخلاف الفوائد في وقت واحد إلى ارتفاع الدين الخارجي إلى ١٠٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٦.

90

80

70 60

50

40 30

20

10

الشكل البياني ١: عَمان - تحليل استدامة القدرة على تحمل دين القطاع العام - السيناريو الاساسي

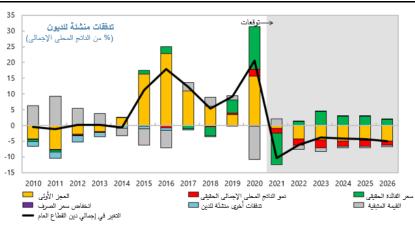
(% من الناتج المحلى الإجمالي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

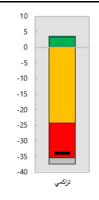
مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق ١/

						05		J 0, -	9			
حسب الوضع في ١٠ مايو ٢٠٢١				متوقعة							<u> </u>	
فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية		7.77	7.70	7.75	7.75	7.77	7.71	۲.۲.	7.19	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		
٣٨٨		مؤشر EMBIG (نف	٤٦,٩	01,9	٥٦,٣	٦٠,٥	٦٤,٥	٧٠,٧	۸۱,۲	٦٠,٥	19,7	إجمالي الدين العام الاسمي
707		فرق التأمين على مبا مخاطر الائتمان ٥ س أساس)	٦,٦	٣,٦	۲,٧	٤,٦	٧, ٤	۸,۸	۲۹,٥	11,8	٨, ٤	إجمالي احتياجات التمويل العامة
		(0	15,5	۱۸,۳	۲۱,٤	۲٤,٤	۲۷,٥	81,0	۳۳, ۰	17,9	۲۸,۲_	صىافي الدين العام
			٤٧,٢	01,9	00,9	٥٩,٨	٦٣, ٤	٦٨,٩	٧٠,٨	٦٣,٨	19,5	الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي الممكن)
محلي	أجنبي	التصنيف	۲,٦	٣,٣	۲,۹	٤,٢	۲,۹	۲,٥	۲,۸_	٠,٨_	٣, ٤	نمو الناتّج المحليّ الإجمالي الحقيقي (%)
Ba3	Ba3	موديز	١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٧-	۲,۹	19,7	15,7	٣,٥_	۲,۹	التضخم (مُخفِّض الناتج المحلى الإجمالي، %)
B+	B+	ستاندرد آند بور	٤,٣	٣,٥	٣,١	۲, ٤	٥,٩	27,7	۱۷, ۰	٤,٣_	٦,٣	نمو الناتَجُ المحلي الإجمالي الاّسمي (%)
BB-	BB-	فيتش	٥,٤	0,0	٥,٣	٥,١	٥,٠	٥,٠	٤,٦	٤,٣	٣,٥	سعر الفائدة الفعلي (%) ^{/؛}

المساهمة في تغيرات الدين العام

				:	متوقعا		ي		فعلية		
الرصيد الأولي	تراكمية	7.77	7.70	7.75	7.75	7.77	7.71	۲.۲.	7.19	-Y • Y •	
المحقق لاستقرار	88,9_	0,	٤,٣_	٤,٢_	۳,۹_	٦,٢_	۱۰,٤-	۲۰,٦	٩,٣	٥,٠	التغير في إجمالي دين القطاع العام
لاستقر ار الدين "	Ψ1,A-	٤,٤_	۳,۷ <u>-</u>	۳,٦ <u>-</u>	Y, N-	٤,٨_	17,0_	71,1	٧,٩	۳,۱	التدفقات المحددة المنشئة للعن
٠,٦	۲٤,٣_	٥,٠_	٤,٨_	٤,٩_	٤,٥_	٤,٣_	٠,٨_	10,7	٣,٤	٤,٦	ىت العجز الأولى
											الرصيد الأولى (بخلاف الفئدة) الإير ادات
	٤, ٤ ، ٢	٣٣,١	٣٣,٧	٣٤,٦	٣٤,٨	٣٥,٣	٣٢,٩	٣٣,٣	٣٩,٢	٤٠,٥	والمنح
	14.,1	۲۸,۱	41,9	49,4	٣٠,٢	۳١,٠	۳۲,۱	٤٩,٠	٤٢,٦	٤٥,٢	ً الرصيد الأولي (بخلاف الفئدة) الفقات
	٧,٧_	٠,٥	١,٠	٦,٣	١,٧	-٦,٠	۱۱,۷_	10,7	٤,٧	٠,٥_	ديناميكية الدين التلقثية /°
	٧,٧_	٠,٥	١,٠	٦,٣	١,٧	-٦,٠	۱۱,۷_	10,7	٤,٧	٠,٥_	فروق أسعار الفائدة/النمو /٦
	٣,٣	١,٨	٢,٩	٣,٠	٤,٤	٦,٣	۱۰,۱-	۱۳,۷	٤,٢	-۲,٠	منه: سعر الفائدة الحقيقي
	11,1-	۱,۳_	۱,۸_	١,٧_	۲,٦_	۲,٠-	-٦,١	٢,١	٠,٤	-٣, ٠	منه: نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي
								٠,٠	٠,٠	٠,٠	انخفاض سعر الصرف 🗥
	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-٣, ٠	٠,٢_	1,1-	التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للنين
	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-٣, ٠	٠,٢_	١,١-	الحكومة العامة: صافى الإقراض (سالب)
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الالتزامات الاحتمالية أ
											رجاء التحديد (٢) (مثلا: آلية الاستقرار
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الأوروبية وقروض منطقة اليورو)
	۲,۱_	۰,٦_	-٦,٠	-٦,٠	۱,۱_	-٣, ١	۲,۱	1.,0_	١,٤	١,٩	القيمة المتبقية، بما في نلك تغير اتُ الأصول ٨/

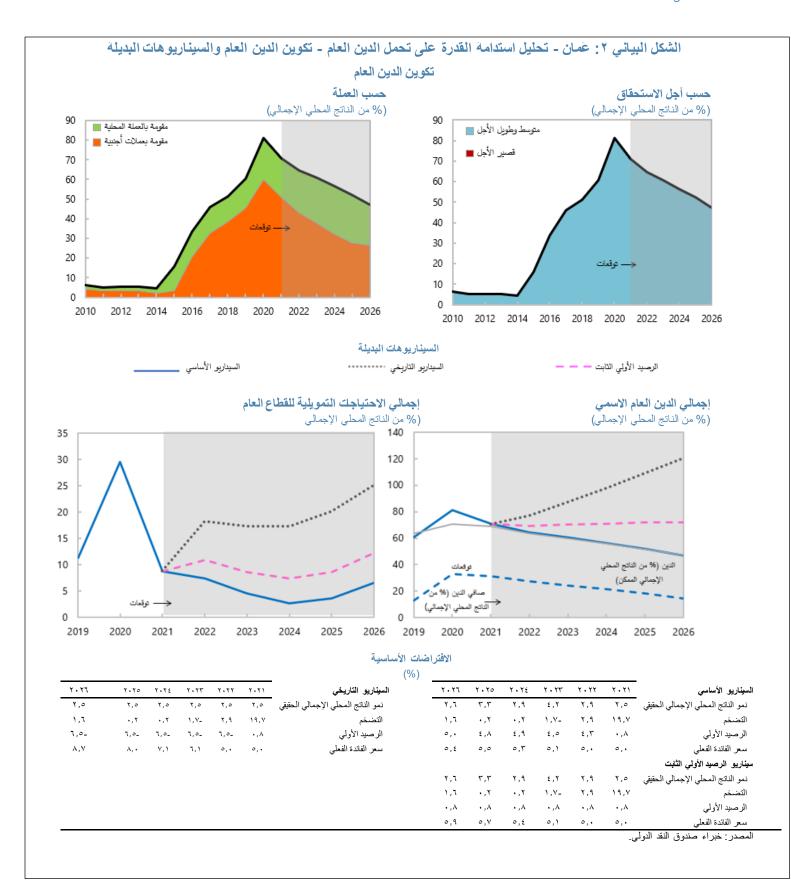


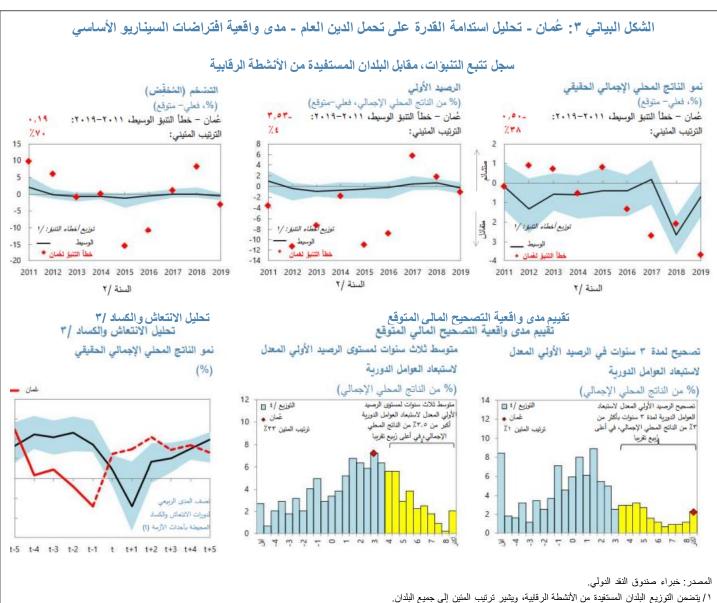


الإجمالي الحقيقي.

و a = نسب النين المقوم بالعملة الأجنبية، و e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقيسا بالزيادة في قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية). 7/ تُشتق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية ° على أنها (q+1) π - r ومساهمة النمو الحقيقي على أنها g-. 7/ تُشتق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية ° على أنها (ae(1+r).

٨/ تتضمن تغيرات الأصول وإير ادات الفائدة التي يحققها صندوق الاحتياطي العام للدولة. وفيما يخص التوقعات، فإنها تتضمن تغيرات سعر الصرف خلال فترة التوقعات.





٢/ التوقعات الواردة في عند الربيع من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر العام السابق.

٣/ حققت عُمان زيادة تراكمية في لتتمان القطاع الخاص بنسبة ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٠-٢٠٢٠. بالنسبة لعُمان، تشير † إلى سنة ٢٠٢١؛ وبالنسبة للتوزيع، تشير † إلى السنة الأولى من الأزمة. ٤/ البيقات تشمل المشاهدات السنوية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والصاعدة التي تتجاوز ديونها ٦٠٪ من النقتج المحلي الإجمالي. النسبة المئوية من العينة تظهر على المحور الرأسي.

الشكل البياني ٤: عُمان - تقييم المخاطر في إطار تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين العام خريطة حرارية

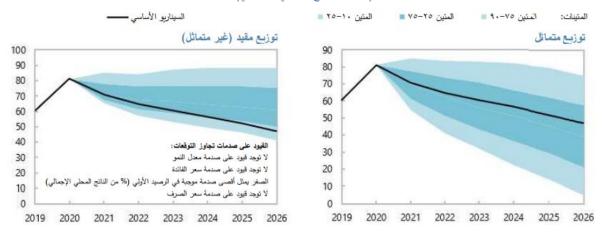
صندمة سعر القائدة صدمة نمو الناتج المحلم صدمة الرصيد الأولي صدمة سعر الصبرف صندمة الالتزامات صندمة سعر القائدة صدمة نمو الناتج الم صدمة سعر الصبرف صدمة الرصيد الأولى الدين العام في حيازة اثدين يعملات شروط التمويل الخارجي تصورات الموق الأحل

مستوى الدين /1

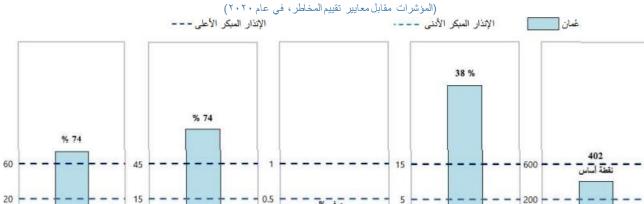
إجمالي احقياجات التمويل ٢/

خصائص الدين /٣

تطور درجات كثافة التنبؤ بإجمالي الدين العام الاسمي (% من الناتج المحلى الإجمالي)



مواطن الضعف في خصائص الدين



مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (ينقاط الأساس) /٤

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
1 / أطلل الخلية باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز معيلر عبء الدين البالغ ٧٠٪ في إطار سيناريو صدمة محددة أو في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأصغر في حالة تجاوز المعيلر في إطار اسيناريو صدمة محددة وليس في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر في حالة تجاوز المعيلر في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأعمر في حالة تجاوز المعيلر في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأحضر في حالة تجاوز المعيلر في إطار السيناريو الإساسي، ويتطال الخلية باللون الأخضر في حالة تجاوز المعيلر في إطار السيناريو و مدمة محددة أو في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأصغر في حالة تجاوز المعيار في إطار السيناريو الأساسي، وتظل الخيارية الميناريو صدمة محددة وليس في السيناريو الأساسي، وباللون الأصغر في حالة تجاوز المعيار في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر في حالة تجاوز المعيار المعيار الأنفي تقييم المخاطر، وباللون الأحمر إذا كانت القيمة المناصة إذا كانت القيمة بين المعيار الأنفي تقييم المخاطر، وباللون الأحمر إذا كانت القيمة تتجاوز المعيار الأعلى التقييم المخاطر، وباللون الأحمر المعيار الأعلى التقييم المخاطر، وباللون الأحمر المعيار الأعلى التقيم المخاطرة المعيار الأعلى التقيم المخاطرة المعيار الأعلى التقيم المخاطرة المعيار الأعلى المناسية الأعلى المناسية ا والأعلى لتقييم المخاطر . وإذا كانت البيانات غير متاحة أو كان المؤشر ليس مهما، تَظل الْخلية باللون الأبيض.

التغير السنوي في الدين العام قصير الأجل

(% من المجموع)

وروسي الميار الأنفي والمعيار الأعلى المستخدمان في تقييم المخاطر: ٢٠٠ و ١٠٠ نقطة أسلس لغروق أسعل الفائدة على السندات؛ و٥٪ و١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتطلبات التمويل الخارجي؛ و٥٠٪ و١٪ للتغير في نسبة الدين قصير الأجل؛ و٥١٪ و٥٠٪ للدين العام في حيازة غير المقيمين؛ و ٢٠٪ و ٢٠٪ لنسبة الدين المقوم بعملات أجنبية.

متطلبات التمويل الخارجي

(% من الناتج المحلى الإجمالي) /٥

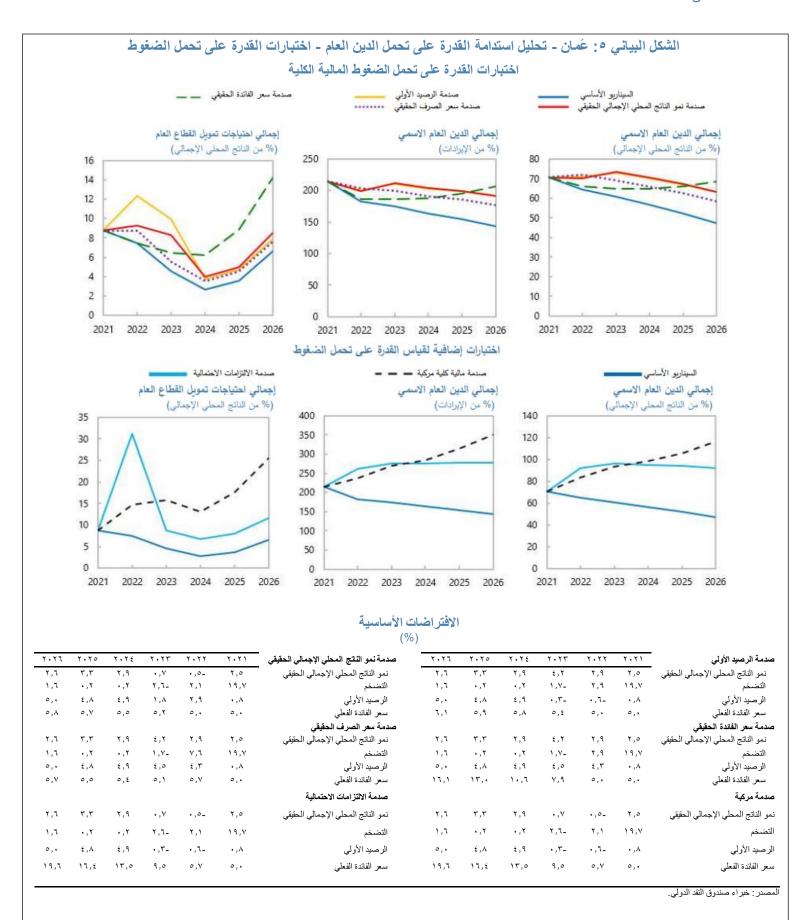
المقهمين، و ١٠، رسمب سين سيو منعمت جسيد. ٤ / مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي، متوسط آخر ثلاثة شهور، ٩ فيراير ٢٠٢١ حتى ١٠ مايو ٢٠٢١. ٥/ تُعرَّف متطلبات التمويل الخارجي بأنها مجموع عجز الحساب الجاري، واستهلاك مجموع الدين الخارجي قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

الدين العام بعملات أجنبية

(% من المجموع)

أدوات الدين العام في حيازة غير مقيمين

(% من المجموع)



الشكل البياني ٦: إطار استدامة القدرة على تحمل الدين الخارجي، ٢٠١٦- ٢٠٢٦

(% من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

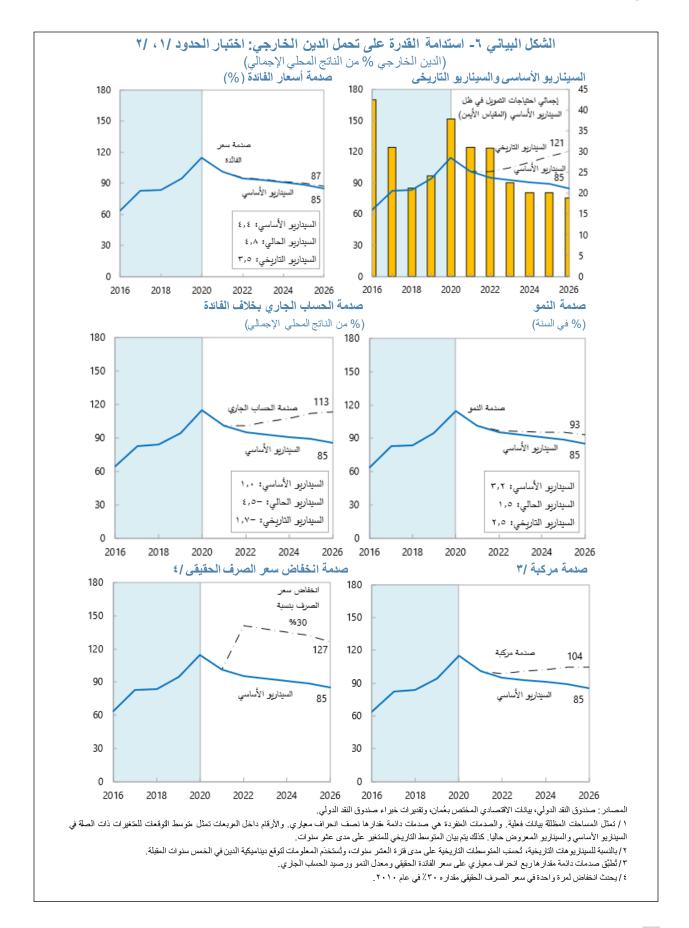
			الفعلى								توة	قعات		
	7.17	7.17	۲.۱۸	7.19	۲.۲.			7.71	7.77	7.74	۲۰۲٤	7.70	7.77	الحساب الجاري
														بخلاف الفئدة المحقق لاستقرار الدين
1.1														17
ريو الأساسي: الدين الخارجي	٦٣,٩	۸۲,٥	۸۳,٦	9 £ , ٣	٧, ٤١٢			1.1,1	۹٥,٠	97,9	۹٠,٨	۸۸,۹	٨٥,٠	£ , • =
في الدين الخارجي	1 £ , £	۲۸۸۱	1,1	١٠,٧	۲٠,٤			17,7-	٦,١-	۲,۱_	۲,۱_	۱,۹_	٣,٨_	
تّ المحددة المنشئةً للدين الخار جي (٤+٨+٩)	۱۸,۸	۲,۰۱	٧٠,٧-	٥,٦	۲٤,٤			٠,٥_	۱,٤_	٥,٩_	٤,٦_	٥,٦_	٥,٠_	
ز الحساب الجاري، ما عدا منفو عات الفائدة	۱۷,٦	۱۲,۷	١,٨	١,٨	۵,۸			۲,۲	۲,۲	-۲,۱	۱,٤-	۲,٤_	۲,٤_	
بز رصيد السلع والخدمات	٠,٢	۲,۸_	۱۳,۷_	18,7-	-۳, ۱۶			۱۳٫۸_	٧,٦_	17,1-	17,9_	-۳, ۱۲	11,5-	
المصادرات	٤٧,٤	٥٢,٤	01,1	04,4	01,9			٤٨,٢	٤٥,٥	07,1	٥٢,٤	۵۲,۳	٦,١٥	
الواردات	٤٧,٧	٤٩,٥	٤٤,٣	٤٢,٦	٣٧,٧			٣٤,٥	٣٧,٩	٣٩,٠	٣٩,٤	٤٠,٠	٤٠,٣	
قات الرأسمالية الداخلة الصافية غير المنشئة للدين (سالب)	۲,۹_	٠,٧_	٦,٥_	٣,٧_	٤,٩_			ـ٣, ٤	٤,٤_	٤,٦_	٤,٥_	٤,٥_	٤,٤_	
ميكية الدين التلقائية /١	٤,١	١,٨_	٦,٠_	٧,٤	۲۳,٥			1,1	٠,٨	٠,٢_	٦,٣	١,٣	١,٩	
مساهمة من سعر الفائدة الاسمى	١,٥	۲,۸	٣,٥	٣,٦	٤,٢			٣,٤	٣,٦	٣,٧	٣,٩	٤,٢	٤,١	
ساهمة منّ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحّيقي	۲,٦_	٠,٢_	٠,٧_	٠,٧	٣,٢			۲,۳_	۲,۸_	٣,٩_	۲,٦_	۲,۹_	۲,۲_	
مساهمة منّ التغير اتّ في السعّر وُسعر "الصرفّ /٢	0,7	٤,٤_	٨,٨_	٣,١	17,1									
المتبقية، بمَّا في ذَّلك التُّغير في الأصول الأجنبية الإجمالية (٢-٣) /٣	٤,٤_	۸,۳	11,4	0,7	٤,٠-			18,1-	٤,٦_	٣,٨	۲,٥	٣,٦	١,٢	
الدين الخارجي إلى الصادرات (%)	172,9	104,7	1 £ £ , •	۱٦٤,٨	٩,٠٢٢			۲،۹,٦	۲.٨,٧	۱۷۸, ٤	۱۷۳, ٤	14.,.	175,9	
ي احتياجات التمويل الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية) / ٤	۲٧,٨	۲۲,۰	17,9	11,0	۲٤,٠			7 £ , 7	۲٥,٤	19,.	۱۷,٦	14,1	17,7	
						١.	١.							
من الناتج المحلي الإجمالي	٤٢,٥	۳۱,۱	71,7	75,5	٣٧,٩	سنوات	سنوات	71,17	٣٠,٩	77,77	۲٠,٢	۲٠,۱	١٨,٩	
يو المتغيرات الرنيسية عند متوسطها التاريخي /ه								1.1,1	1.1,.	١.٥,٠	1.9,7	110,1	١٢٠,٧	٠,٤
						المتوسط	الانحراف							
اضات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي يقوم عليها السيناريو الأساسي						التاريخي	المعياري							
ناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (%)	٤,٩	۰,۳	٠,٩	٠,٨_	۲,۸_	۲,٥	٣,٥	۲,٥	۲,۹	٤,٢	۲,۹	٣,٣	۲,٦	
ل الناتج المُّحلِّي الإجَّمالي بالدُّولار (الأمريكي (النغير %)	۹,٤_	٧,٤	۱۲,۰	۳,٥_	16,7-	٠,٨_	۱۱,۳	19,7	۲,۹	١,٧_	٠,٢	٠,٢	١,٦	
لْفائدة الْخارجي الأسمى (%)	٢,٩	٤,٨	٤,٩	٤,٢	٣,٧	٣,٥	٠,٨	٣,٧	٣,٨	٤,٠	٤,٣	٤,٨	٤,٨	
صادرات (بالدولار الأمريكي، %)	۲٠,٥_	19,1	70,5	٥,٧_	٧٤,٧_	٠,٦	۲۱,۲	18,9	٠,٠	17,7	٣,٦	٣,٤	۲,۹	
اردات (بالدو لار الأمريكي، %)	10,1-	۱۲,۰	١,٢	٨,٠-	۲٦,٧_	1,1	17,0	۱۲,۳	۱٦,٤	٥,٤	٤,٣	٥,٠	٥,٠	
الحسابُ الجاري، ما عدا مدفو عات الفائدة	17,7-	٧, ٢ ١	۱,۸_	۱,۸_	٥,٨_	١,٧_	11,1	۲,٦_	۲,۲_	١,٢	١,٤	۲,٤	۲,٤	
ت الر أسمالية الداَّخلة الصافية غير المنشئة للدين	٢,٩	٠,٧	٦,٥	٣,٧	٤,٩	١,٧	۲,۹	٤,٣	٤,٤	٤,٦	٤,٥	٤,٥	٤,٤	

١/ يُشتق على أنها [r - g - r(1+g) +(ea((1+r))/[((1+r)+r+gr] مضروبة في رصيد الدين في الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة الفعلي الإسمي على الدين الخارجي، وr = التغر في مُخفض الناتج المحلي الإجمالي بالدفلي بالدولار الأهويكي، وg = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و 9 = ارتفاع العملة بالقيمة الاسمية (زيادة في قيمة العملة المحلية بالدولار الأمريكي)، و 3 = نسبة الدين المقوم بالعملة المحلية إلى مجموع الدين الخارجي.

٢/ لمُعرَّف المساهمة من التغير في السعر وسعر الصرف على أنها (had-t+p+)/((1+t)-1 و المووية في رصيد الدين في الفقرة السابقة، وr الزيادات نقيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية (e>٠صفر) وارتفاع التضخم (استنادا إلى مخفض النلتج المحلي الإجمالي). ٣/ التوقعات، تشمل أثر التغيرات في سعر النفط.

٤/ تُعرَّف على أنها عجز الحسلب الجاري، زائد استهلاك الدين متوسط وطويل الأجل، زائد الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السلبقة.

٥/ المتقبر ات الرئيسية تتممل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، وسع الفائدة الاسمي، ونمو المخفِّض بالدولار، والتحد المحلى الإجمالي الحقيقي، وسع الفائدة الاسمي، ونمو المخفِّض بالدولار، والتحد المحلى الإجمالي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ونمو المخضِّص بالدولار، والتنققات الداخلة بخلاف الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي) عند مستوياتها لسنة التوقعات السابقة.



المرفق السادس: نظرة شاملة لإدارة الأصول والخصوم السيادية ا

رغم ما تمتلكه عُمان من أصول سيادية ضخمة، فقد ارتفعت الخصوم السيادية ارتفاعا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية. وقد شرعت السلطات في إجراء إصلاحات لتحسين المؤسسات المنوط بها إدارة الأصول والخصوم السيادية. وسيكون لاعتماد إطار إدارة الأصول والخصوم بشكل منفصل، كما سيتم الاسترشاد به في تصميم السياسة الاقتصادية الكلية وسياسة الاستقرار المالي. وسيتطلب الفهم الشامل لأصول وخصوم الكيان السيادي تعزيز التواصل مع الجمهور بشأن استراتيجيته وأدائه المالي. وينبغي أن يؤدي تسريع إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة إلى تعزيز المنافسة والإدارة الفعالة للموارد العامة.

ألف - السياق

1- رغم ما تنعم به عُمان من احتياطيات النفط والغاز، فإن نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة. ويعتمد اقتصاد عُمان وموازنتها العامة على إيرادات القطاع الهيدروكربوني. فخلال الفترة ١٠١٠-٢٠١٩، بلغت مساهمة القطاع الهيدروكربوني ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٦٠٪ من الصادرات، و٨٠٪ من الإيرادات الحكومية. وفي الوقت نفسه، ارتفع الدين الحكومي من ٢٠١٪ إلى ٢٠١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكان لأسعار النفط المنخفضة منذ منتصف عام ٢٠١٤ تأثير كبير على حجم الأصول السيادية ومعدل تراكمها، كما نتج عنها تحقيق عجوزات مالية. ولسد فجوات التمويل، استخدمت عُمان مزيجا من إصدار سندات الدين، والسحب من الأصول، والتخصيص.

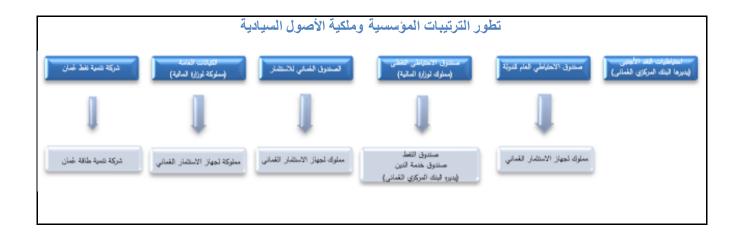
Y- واتخذت الحكومة خطوات لتحسين الهياكل التنظيمية والحوكمة في الكيانات العامة المنوط بها إدارة الأصول والخصوم السيادية. ولتحسين إدارة الأصول العامة، أنشأت الحكومة "جهاز الاستثمار العُماني" في عام ٢٠٢٠ ليكون الذراع الاستثماري الرئيسي في استثمار الفائض المالي من القطاع الهيدروكربوني وإدارة الشركات الحكومية بكفاءة. كذلك أنشئت شركة قابضة جديدة — هي "شركة تنمية طاقة عُمان" – في عام ٢٠٢٠ لإدارة وتمويل الاستثمارات الحكومية في النفط والغاز ومصادر الطاقة المتحددة.

باء - نظرة عامة على إدارة الأصول والخصوم السيادية

الأصول السيادية

٣- تمتلك عُمان عدة مجموعات من الأصول السيادية، منها احتياطيات النقد الأجنبي، وصناديق الثروة السيادية، والشركات الحكومية.

ا إعداد عبد الله الحسن.



٤- وبلغت احتياطيات النقد الأجنبي في عُمان حوالي ٢٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي (١٥ مليار دولار أمريكي) في نهاية علم ٢٠٢٠. ويدير البنك المركزي العُماني هذه الاحتياطيات بهدف تحقيق أهداف الحفاظ على رأس المال، واستدامة ربط العملة،

> والمزيج الأمثل من المخاطرة والعائد. وتنقسم الاحتياطيات إلى: (١) شريحة السيولة لتلبية احتياجات البنوك التجارية من السيولة، و(٢) شريحة مكملة لوقاية شريحة السيولة، و(٣) شريحة الدخل لضمان الحفاظ على رأس المال وزيادة العائد. ويرجع انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي منذ عام ٢٠١٦ إلى العجز المزدوج المرتفع.



٥- وتم إنشاء جهاز الاستثمار العُماني في عام ٢٠٢٠ لإدارة صناديق الثروة السيادية والشركات الحكومية. واعتبارا من مارس ٢٠٢١، بلغ مجموع أصول جهاز الاستثمار العُماني ٤٢ مليار دولار أمريكي، أي ما يقرب من ٦٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي، حيث يتم استثمار ثلث هذا المجموع في الأسواق العامة والباقي في الشركات الحكومية والأسواق الخاصة. وقد آلت إلى جهاز الاستثمار

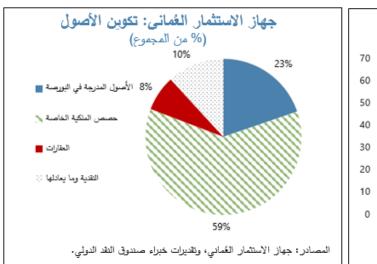
العُماني أصول صندوق الاحتياطي العام للدولة، وصندوق عُمان للاستثمار، والشركات الحكومية. ٢

- قام صندوق الاحتياطي العام للدولة ، الذي تأسس عام ١٩٨٠ ، بإدارة واستثمار الفائض المالي المحقق من الإيرادات الهيدر وكربونية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الهيدر وكربونية عن تقدير ات الموازنة العامة. وكانت معظم استثمارات الصندوق في الخارج وفي الأسواق العامة، حيث بلغت أصوله حوالي ٣١٪ من الناتج المحلى الإجمالي (حوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي). ٣
- تأسس الصندوق العُماتي للاستثمار في عام ٢٠٠٦، بتمويل من الفوائض المالية، للاستثمار في مشاريع متوسطة وطويلة الأجل في قطاعي الصناعة والخدمات على المستويين المحلى والعالمي.

[ً] جهاز الاستثمار العُماني هو الكيان القانوني المسؤول عن إدارة هذه الأصول، حيث تم تعديل اسم صندوق الاحتياطي العام للدولة والصندوق العُملي للاستثمار إلى جهاز الاستثمار العُماني.

خلال الفترة ٩٩٠ - ٢٠٠٢، كان البنك المركزي العُماني يدير أصول صندوق الاحتياطي العام للدولة.

آلت إلى جهاز الاستثمار العُماني ملكية جميع الاستثمارات و*الشركات الحكومية* (باستثناء شركة تنمية نفط عُمان) الخاضعة لإشراف وزارة المالية، وهو ما يمثل ٢٨٪ تقريبا من الناتج المحلى الإجمالي (حوالي ١٨,٢ مليار دولار أمريكي). وهناك ١٣٩ مؤسسة مملوكة للدولة في ١١ قطاعا ويعمل بها ٣٦ ألف موظف. ويهدف جهاز الاستثمار العُماني إلى رفع كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة وتحسين حوكمتها، وفي نهاية المطاف تخصيصها في المستقبل. وقد أطلق الجهاز برنامج "روابط"، وهو برنامج خاص، لتعزيز حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة وتكاملها ومواءمة استراتيجياتها مع "رؤية ٠٤٠٠"، والتي تركز على التنويع الاقتصادي، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك فإن جهاز الاستثمار العُماني مسؤول عن سداد توزيعات الأرباح للخزانة العامة سنويا.





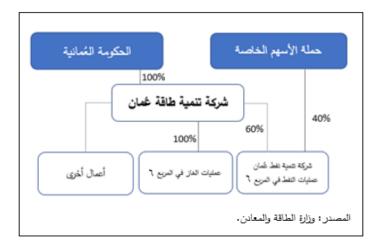
٦- وتأسس صندوق الاحتياطي النفطي في عام ١٩٩٣ بموارد مخصصة للاستثمار في المواد الهيدروكربونية داخل وخارج عُمان. ويتم تحويل عائدات بيع ٢٠ ألف برميل من النفط يوميا، في المتوسط، إلى صندوق الاحتياطي النفطي سنويا. ويقوم البنك المركزي العُماني بإدارة أصول صندوق الاحتياطي النفطي. وفي مايو ٢٠٢١، بلغ مجموع أصول صندوق الاحتياطي النفطي ٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي (حوالي ٢,٤ مليار دولار أمريكي).

٧- وتحتفظ الحكومة بأرصدة كبيرة من الودائع لدى البنك المركزى العُماني والبنوك التجارية وبينما ارتفعت الودائع الحكومية لدى البنوك بشكل ملحوظ مع تحسن رصيد المالية العامة الكلى خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤، ظلت هذه الودائع مستقرة خلال السنوات القليلة الماضية، وبلغت ٢٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي رغم ارتفاع رصيد المالية العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، تعتبر الودائع الحكومية لدى البنك المركزي العُماني أكثر حساسية تجاه التغيرات في رصيد المالية العامة، حيث يبلغ متوسطها ٤٪ تقريبا من الناتج المحلى الإجمالي.



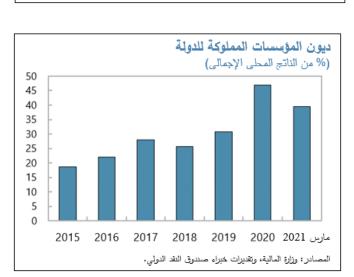
٨- وأنشأت الحكومة شركة تنمية طاقة عُمان لإدارة حصتها في قطاع النفط والغاز. وتمتلك الحكومة ٦٠٪ من شركة تنمية نفط

عُمان المسؤولة عن ٧٠٪ من إنتاج النفط الخام وجميع إمدادات الغاز الطبيعي تقريبا في عُمان. وتتمثل الأهداف الرئيسية لشركة تنمية طاقة عُمان في تعزيز كفاءة وحوكمة قطاع النفط والغاز العماني وتخفيف احتياجات شركة تنمية نفط عُمان من التمويل الحكومي. وإعتبارا من عام ٢٠٢١، أصبحت شركة تنمية طاقة عُمان مسؤولة عن تمويل ٦٠٪ من المصروفات التشغيلية والرأسمالية لشركة تنمية نفط عُمان و١٠٠٪ من مصر وفات قطاع الغاز، بينما كانت الموازنة العامة للدولة تغطى هذه المصروفات في السابق. وتضمن شركة تنمية طاقة عُمان إمداد الحكومة على الأقل بنفس حجم التدفقات النقدية المتوقعة من شركة تنمية نفط عُمان، في شكل إتاوات وضرائب وأرباح أسهم.



الخصوم السيادية

 ٩- ارتفع الدين الحكومي ارتفاعا سريعا. فمنذ صدمة أسعار النفط في عام ٢٠١٤، أدى العجز المالي الأولى الكبير إلى تراكم سريع للديون. وارتفع إجمالي الدين العام من ٤,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ٥,٠٠٪ في عام ٢٠١٩. وفي الأونة الأخيرة، أدت جائحة كوفيد-١٩ وانخفاض أسعار النفط إلى استمرار زيادة مواطن التعرض لمخاطر الديون. وأدى انخفاض الإيرادات النفطية والضريبية إلى زيادة العجز المالي وزيادة احتياجات تمويله. وأدى اللجوء إلى تمويل الدين والانكماش الكبير في الناتج المحلى الإجمالي الاسمى إلى ارتفاع إجمالي الدين الحكومي الاسمى إلى ١,١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٢٠. ويشكل الدين الخارجي ٧٥٪ من مجموع الدين، حيث تمثل سندات اليوروبوند ٥٥٪ من مجموع الدين الخارجي، تليها القروض المشتركة (٢٥٪)، والصكوك (١٠٪)، والديون الأخرى (١٠٪). وتشكل سندات التنمية المحلية والصكوك معظم الدين المحلى (٥٥٪)، يليها السحب على المكشوف من البنك المركزي العُماني (١٥٪)، والصكوك (١٠٪)، وأذون الخزانة (١٠٪).

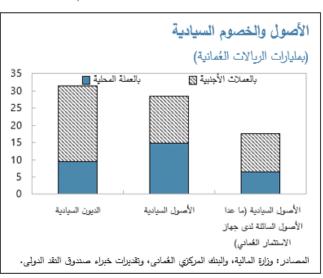


١٠ - وارتفعت كذلك ديون المؤسسات المملوكة للدولة (ما عدا شركة تنمية نفط عُمان) من ١٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مارس ٢٠٢١، ويرجع معظم هذا الارتفاع إلى زيادة ديون "شركة أوكيو" (شركة النفط العُمانية)، وشركة الكهرباء القابضة، والطيران العُماني. وبلغت الضمانات الحكومية الصريحة للمؤسسات المملوكة للدولة ١١٪ من الناتج المحلى الإجمالي.

جيم - اعتبارات السياسات

١١- عند وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، يمكن للسلطات تعريف الميزانية العمومية السيادية من حيث الأصول والخصوم المالية، بما في ذلك الالتزامات الاحتمالية. وينبغي لهذا التعريف أن يشمل، في الوضع الأمثل، جميع الأصول والخصوم المالية السيادية، ولا سيما احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العُماني، وصناديق الثروة السيادية، وديون القطاع العام، والالتزامات الاحتمالية الناشئة عن المؤسسات المملوكة للدولة، مع استبعاد القيمة الحالية للأصول غير المالية نظرا لصعوبة

١٢- وسيكون لإطار إدارة الأصول والخصوم السيادية مزايا كبيرة مقارنة بإدارة كل من الأصول والخصوم بشكل منفصل.



فرغم أن أهداف واستراتيجيات إدارة الأصول والخصوم بشكل منفصل قد تكون مثالية بالنسبة لكل مؤسسة (على سبيل المثال وزارة المالية، وجهاز الاستثمار العُماني، والبنك المركزي العُماني) من حيث مستويات المخاطرة والعائد في كل منها، فقد لا يكون الأمر كذلك من منظور الميزانية العمومية السيادية. ومن منظور حافظة القطاع العام الموحدة، سيساعد منهج إدارة الأصول والخصوم السيادية في الكشف عن مواطن التعرض للمخاطر السيادية من خلال تحليل الخصائص المالية للميزانية العمومية بما في ذلك أسعار السلع الأولية، وتحديد مصادر التكاليف والمخاطر، وقياس معامِلات الارتباط بين هذه المصادر. وعن طريق تحليل الميز انية العمومية السيادية لعُمان، يتضح أن حجم التعرض لمخاطر العملات الأجنبية في الديون السيادية أكبر مقارنة بحيازات العملات الأجنبية ؛ لذلك،

يمكن لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية إدارة مواطن التعرض للمخاطر هذه بفعالية.

١٣- ويتطلب منهج إدارة الأصول والخصوم السيادية وضع إطار شامل للتنسيق بين مختلف الكيانات السيادية المعنية، بما في ذلك وزارة المالية، والبنك المركزي العُماني، وجهاز الاستثمار العُماني، وشركة تنمية طاقة عُمان. وينبغي التنسيق الوثيق بين المؤسسات المشاركة في إدارة الأصول والخصوم السيادية لتحسين إدارة مجموعة واسعة من المخاطر السيادية. ومن شأن التحليل المشترك لخصائص الأصول والخصوم المالية في الميزانية العمومية السيادية أن يسمح للسلطات بأن تأخذ في الاعتبار على نحو أكمل العلاقات المتبادلة وأوجه الارتباط بين مصادر المخاطر عند صياغة الاستراتيجيات والسياسات. يضاف إلى ذلك أن إنشاء لجنة رفيعة المستوى لإدارة الأصول والخصوم السيادية يوفر هيكلا رسميا لمتابعة تنفيذ استراتيجيات إدارة الأصول والديون، على أساس الصلاحيات المنوطة باللجنة والمخاطر المرتبطة بمجال عملها، مع الحفاظ على استقلالية الكيانات العامة المعنية. وعلى سبيل المثال، قد تنفذ السلطات استراتيجيات إدارة الدين أو إدارة الاحتياطيات من خلال توفيق مزيج العملات والمدد في جزء من هذه المحافظ على الأقل للحد من مخاطر العملات وأسعار الفائدة في الميز انية العمومية السيادية. °

^{&#}x27; تشمل الأصول السيادية جهاز الاستثمار العُماني، وودائع وزارة المالية في البنك المركزي العُماني والبنوك التجارية، واحتياطيات النقد الأجنبي لاى البنك المركزي العُماني، بينما تشمل الخصوم السيادية ديون الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة. ° يقوم عديد من البلدان (مثل كندا والمكسيك ونيوزيلندا) بإدارة جزء من الأصول والخصوم السيادية بغرض إدارة المخاطر المالية عند دراسة قرارات

الاستثمار والاقراض.

١٤- ويجب أن تتسق إدارة جهاز الاستثمار العُماني مع إطار المالية العامة من خلال قواعد التدفقات الوافدة والخارجة. وقد نجحت الاستراتيجية التي انتهجتها السلطات على مدى السنوات القليلة الماضية – والتي انطوت على تغطية معظم احتياجات التمويل من خلال الاقتراض الخارجي (ومن ثم الحفاظ على هوامش الأمان الخارجية ودعم نظام ربط العملة) ووضع حد للسحب من أصول صندوق الاحتياطي العام للدولة أوبيعها. ورغم أن خطة التوازن المالي متوسطة المدى تهدف إلى تحقيق رصيد كلي صفري بحلول عام ٢٠٢٥، ففي الوضع الأمثل، ينبغي أن يستهدف إطار المالية العامة مسارا مستداما أطول أمدا لعجز الموازنة غير الهيدروكربوني. ٦ وتُعتبر التغيرات في هذا العجز مؤشرا مهما للموقف المالي، لذلك فإن الالتزام بمسار سلس ومستدام لهذا العجز يعنى انخفاضا كبيرا في مخاطر السياسة المالية المسايرة لاتجاهات الدورات الاقتصادية وغير القابلة للاستدامة في المستقبل. لذلك، يجب ربط قواعد التدفقات الداخلة والخارجة في جهاز الاستثمار العُماني بالرصيد الأولى الهيكلي غير الهيدروكربوني. ٧

١٠- وينبغي إيلاء أولوية قصوى للتعجيل بإصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة. فعلى خلاف الأصول المستثمرة في الأسواق المالية العامة، يختلف نطاق عمل واختصاصات المؤسسات المملوكة للدولة إلى حد كبير عبر عديد من قطاعات الاقتصاد. لذلك، ينبغي أن تظل الأولويات هي تقييم استراتيجية عمل كل كيان واعتبارات السياسة العامة ذات الصلة، وتقوية حوكمة الشركات، وتخفيف مواطن التعرض للمخاطر المالية بما في ذلك الأصول والخصوم فيما بين كيانات القطاع العام، وتحقيق التكامل بين المؤسسات المملوكة للدولة. ورغم أن الهدف هو إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة على المدى القصير، يمكن في نهاية المطاف تخصيص بعض هذه المؤسسات على المديين المتوسط والطويل. ونرحب بصياغة "ميثاق لحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة" استنادا إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة، والتي ستعزز الإطار المؤسسي لإدارة المؤسسات المملوكة للدولة بفعالية. وينبغي أن يضمن الإطار آليات الرقابة والإبلاغ، والتنسيق الوثيق بين الكيانات، ووجود سياسة ملكية واضحة للمؤسسات المملوكة للدولة يُسترشَد بها في تحديد اختصاصات هذه المؤسسات. ولسياسة ملكية المؤسسات المملوكة للدولة أهمية خاصة حيث ينبغي الاسترشاد بها في حوكمة هذه الكبانات والأشراف عليها

١٦- وينبغي مواصلة تحسين التقارير المنتظمة عن الأصول والخصوم السيادية والإعلان عنها. ورغم الحجم الكبير للأصول والخصوم، فإن المعلومات المتاحة للعامة محدودة للغاية وتتسم بالتعقيد. وسيتطلب الفهم الشامل للأصول والخصوم السيادية نشر معلومات عن الاستراتيجيات ونتائج الأداء المالي والمراكز المالية وعمليات التدقيق (عند الاقتضاء) الخاصة بجهاز الاستثمار العُماني والشركات العامة والدين الحكومي. ومن شأن ذلك تحسين الشفافية وتوفير أساس أفضل وأوسع نطاقا لإجراء نقاش عام مستنير حول القرارات الاستراتيجية المهمة

تهدف خطة التوازن المالي الأولية متوسطة المدى إلى تحقيق عجز نسبته ٣٪ أو أقل من الناتج المحلى الإجمالي، وكذلك إحداث تحول في اتجاه البين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من اتجاه تصاعدي إلى اتجاه نزولي.

لدى النرويج، على سبيل المثال، "قاعدة إنفاق" حيث يجب أن يبلغ عجز الموازنة غير النفطى ٣٪ في المتوسط من صندوق الثروة السيادية النرويجي بمرور الوقت (يعادل العائد الحقيقي المقدر على الصندوق).

المرفق السابع: تأثير صدمتي الجائحة والنفط على الشركات غير المالية ا

لقد تدهور أداء الشركات بمرور الوقت حسب مقاييس الربحية والرفع المالي وخدمة الدين. وأدت الصدمة المز دوجة بسبب الجائحة وانهيار أسعار النفط إلى تفاقم مواطن الضعف هذه في قطاع الشركات، بما في ذلك درجة الترابط بين الشركات والبنوك والكيانات السيادية التي قد تكون آخذة في الاز دياد. ورغم أنه ينبغي استمرار العمل بإجراءات الدعم المقدم من السياسات بل توسيع نطاقها إلى أن تترسخ جذور التعافي، فإن هذه الإجراءات ينبغي أن تكون موجهة لمدة محدودة إلى الشركات التي تتوافر لها مقومات البقاء.

ألف - السياق

١- حتى قبل جائحة كوفيد-١٩، كان هناك اتجاه عام نحو ازدياد مواطن ضعف الشركات غير المالية في عُمان. ويستند التحليل إلى بيانات على مستوى الشركات تم نشرها في القوائم المالية الصادرة عن ٦٨ شركة عُمانية، و٤٠٩ شركات في دول مجلس التعاون الخليجي، و٢٥٧ شركة في اقتصادات الأسواق الصاعدة خلال ١٥ عاما في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٠ وفي حالة عُمان، شكل مجموع أصول هذه الشركات ١٠٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠١٩. وقد ركز التحليل على تطور مقاييس الأداء عندما نجحت عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي واقتصادات الأسواق الصاعدة في تجاوز الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وصدمة انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤، والصدمة المزدوجة بسبب جائحة كوفيد-١٩ والانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام ٢٠٢٠. وتشير البيانات إلى أن أداء الشركات العُمانية قد عاني إلى حد كبير بعد كل أزمة من هذه الأزمات المتتالية وأبدى اتجاها عاما نحو تراجع نمو الإيرادات، والعائد على حصص الملكية، والسيولة؛ وزيادة الرفع المالي والديون وأعباء أسعار الفائدة.

٧- وتم توجيه إجراءات الدعم التي تنفذها الحكومة من خلال السياسات إلى الشركات التابعة للقطاعات المتضررة من الجائحة. وتضمنت هذه الإجراءات إتاحة قروض طارئة بدون فوائد، والإعفاء من ضريبة الدخل المستحقة عن عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، والإعفاء من بعض الضرائب والرسوم أو تخفيضها، وسداد الضرائب على أقساط، وتأجيل القروض المصرفية، وتشجيع البنوك على زيادة الحد الأقصى للائتمان المقدَّم للقطاعات الأشد تضررا. وتضمن الدعم الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تخفيض معدل ضريبة الدخل وتأجيل خدمة القروض للمقتر ضين من بنك التنمية العُماني و"صندوق الرفد".

باء ـ أداء قطاع الشركات

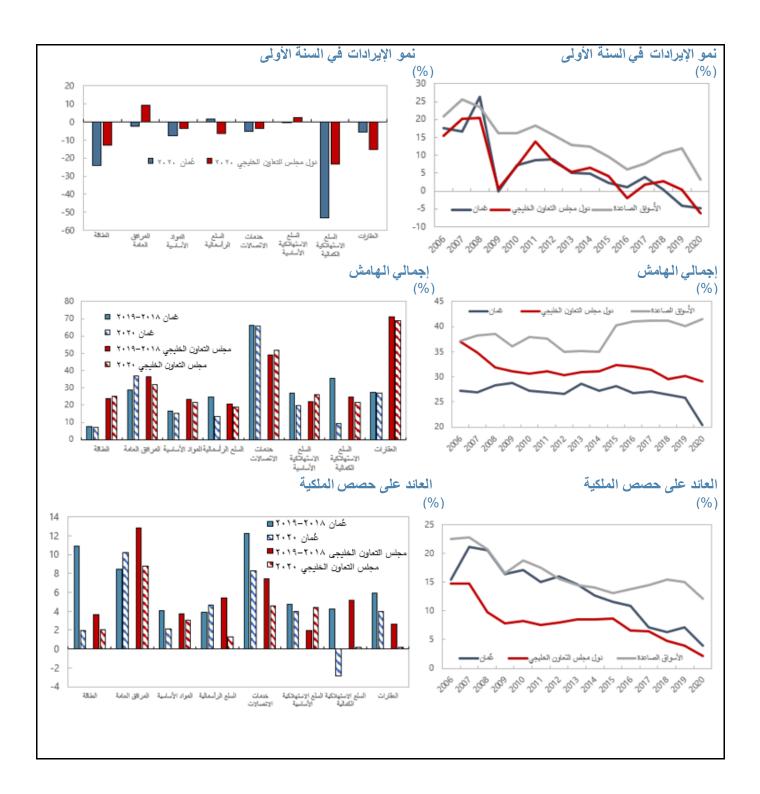
٣- يُعد أداء الشركات العُمانية انعكاسا لأداء الشركات المناظرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن بعض المؤشرات المالية تنم عن معاناة الشركات العُمانية من ضغوط متسارعة. فقد شوهدت اتجاهات مماثلة في كل من عُمان ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مما يشير إلى أوجه التشابه بين الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان. ولكن رغم زيادة مواطن الضعف في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، زادت مواطن الضعف في عُمان بوتيرة أسرع في السنوات الأخيرة، وخاصة عند مقارنتها باقتصادات الأسواق الصاعدة. وتحديدا:

تشهد الإيرادات والأرباح تدهورا مستمرا منذ عام ٢٠٠٨. فبعد أن بلغ وسيط معدل نمو الإيرادات ذروته قبل الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، سجل ٤٫٥٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ ثم تحول بعد ذلك إلى معدل سالب منذ عام ٢٠١٨. وأدى انخفاض الإيرادات وإجمالي الهامش إلى انخفاض الأرباح، حيث بلغ وسيط العائد على حصص الملكية حوالي ٤٪ في نهاية عام ٢٠٢٠ مقابل ٢١٪ في عام ٢٠٠٧. وكان انخفاض إيرادات وأرباح قطاعات السلع الاستهلاكية الكمالية، وخدمات الاتصالات، والمواد الأساسية، والعقارات، والطاقة أكثر انتشارا أثناء الجائحة مقارنة بأدائها خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ومن ناحية أخرى، اتسمت قطاعات السلع الاستهلاكية الأساسية والمرافق العامة بصلابة عوائدها.

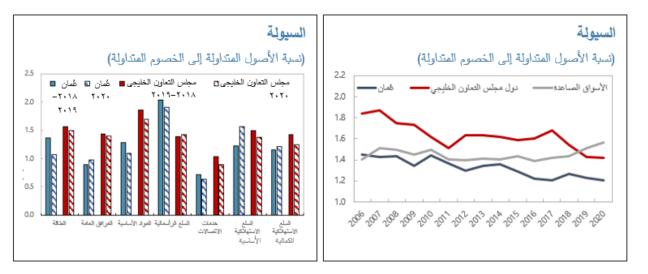
ا إعداد عبد الله الحسن وحاتم بخاري.

ا البيانات على مستوى الشركات مقدمة من مؤسسة "S&P Global Market Intelligence". والبيانات المجمعة الصلارة عن صندوق النقد الدولي لا تستند إلى معلومات مؤسسة "S&P"

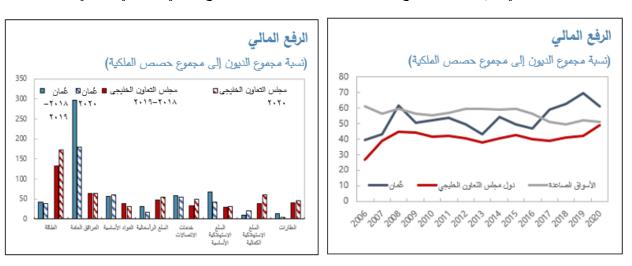
[&]quot; تشير عينة الأسواق الصاعدة إلى شركات من اليرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا مدرجة ضمن مؤشر "Market S&P Global Broad ."Index



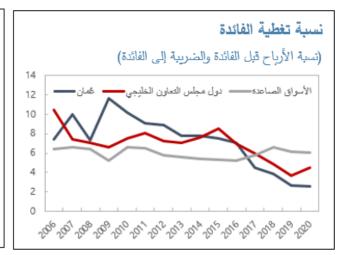
لا يزال وضع السيولة مستقرا. فرغم أن وسيط نسبة السيولة، الذي يُحسب عن طريق قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، كان أقل مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أو الأسواق الصاعدة، فقد بلغ حوالي ١,٢ نتيجة نسب السيولة المرتفعة في معظم القطاعات.

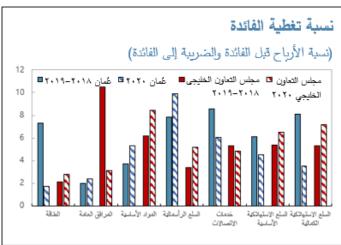


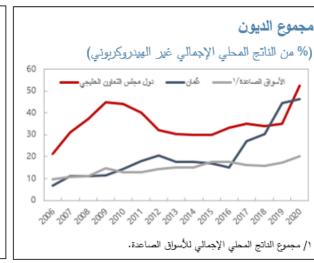
سجل الرفع المالي في الشركات ارتفاعا حادا منذ عام ٢٠١٦. فمع نهاية عام ٢٠٢٠ ارتفع وسيط نسبة الدين إلى حصص الملكية في الشركات العُمانية من ٤٣٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٦١٪ في عام ٢٠٢٠. ومن ناحية أخرى، زاد الرفع المالي في وسيط الشركات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، خلال نفس الفترة، من ٣٨٪ إلى ٤٩٪ فقط، وانخفض في الأسواق الصاعدة من ٦٠٪ إلى ٥١٪. وقد شهد الرفع المالي زيادة كبيرة، حيث كان قطاع المرافق العامة أكثر القطاعات اعتمادا على الرفع المالي. وأدى ذلك إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالي غير الهيدروكربوني من ١٥٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٤٦٪ في عام ٢٠٢٠، ويرجع جزء من هذه الزيادة إلى انكماش الناتج المحلى الإجمالي الاسمى.

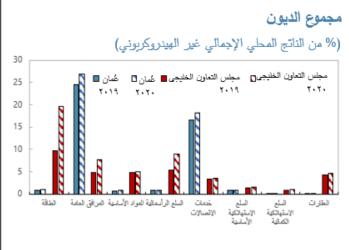


كانت استدامة القدرة على خدمة الدين قوية على مر السنوات، لكن هناك ضغوطا آخذة في الظهور. فنسبة تغطية الفائدة، التي تُعرف بأنها نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مدفوعات الفائدة، تتجاوز الحد المفترض عادة لاستدامة القدرة على تحمل الدين وهو ١,٥، رغم أنها أقل بكثير من متوسطها التاريخي البالغ ٨ في عُمان و٦ في اقتصادات الاسواق الصاعدة. وفي عام ٢٠٢٠، تدهورت نسبة تغطية الفائدة في كافة القطاعات في عُمان ما عدا المرافق العامة والمواد الأساسية والسلع الرأسمالية.









جيم - اعتبارات السياسات

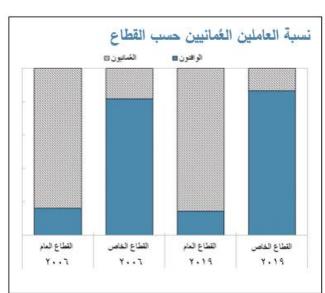
- 3- من المرجح أن يشكل استمرار التدهور في توقعات الربحية والرفع المالي عبنا على النظام المصرفي والاستدامة المالية. ويمكن أن يؤدي تدهور جودة الأصول والزيادة المفاجئة في حالات الإفلاس إلى زيادة درجة الترابط بين الشركات والبنوك والكيانات السيادية بسبب زيادة القروض المتعثرة والالتزامات الاحتمالية. وينبغي للسلطات أن تكون منتبهة للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي الناجمة عن الرفع المالي الكبير في حقبة ما بعد كوفيد-١٩ والتحديات المالية المحتملة.
- ٥- ولذلك، ينبغي استمرار العمل بإجراءات الدعم المقدم من السياسات إلى أن تترسخ جذور التعافي. ففي ظل حجم أزمة كوفيد- ١٩ واستمر اريتها، سيؤدي طول فترة النمو المنخفض إلى استمرار تزايد حالات العسر المالي في الشركات. لذلك، ينبغي استمرار العمل بإجراءات الدعم المقدم من السياسات بل توسيع نطاقها حسب الحاجة، ولكن ينبغي أن تكون موجهة لمدة محدودة إلى الشركات التي تتوافر لها مقومات البقاء. وفي الوقت نفسه، فإن التنسيق بين إجراءات الدعم المقدم من السياسات لمواجهة كوفيد -١٩ والإصلاحات الهيكلية، المعلنة في "خطة التحفيز الاقتصادي"، سيساعد في الحد من الندوب الاقتصادية على المدى الطويل.

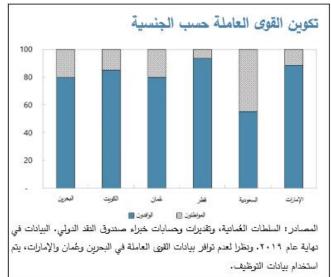
المرفق الثامن: إصلاحات سوق العمل ا

أدى النمو الاقتصادي القوي في عُمان خلال العقود الماضية إلى دعم توفير كثير من فرص العمل. ويتركز توظيف المواطنين في القطاع العام، بينما يعمل معظم الوافدين في القطاع الخاص. وتواصل الحكومة تنفيذ سياسات لتعزيز توظيف المواطنين على نطاق أوسع. وهناك حاجة إلى مجموعة شاملة من السياسات في الفترة القادمة لتعزيز خلق فرص العمل للمواطنين، عن طريق تحسين مرونة سوق العمل، وتشجيع مشاركة الإناث في القوى العاملة، وخلق بيئة داعمة لتحفيز المواطنين على تولي وظائف في القطاع الخاص، وتعزيز التعليم والتدريب المهنى لزيادة الإنتاجية.

ألف - خلفية

1- أدى النمو الاقتصادي السريع في العقود العديدة الماضية إلى دعم توفير الكثير من فرص العمل. وقد استحوذ المواطنون على ٥٠٪ من وظائف القطاع العام في عام ٢٠٠٦. وكما هو الحال على ٥٠٪ من وظائف القطاع العام في عام ٢٠٠٦. وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، يقوم القطاع الخاص بتوظيف نسبة كبيرة من العمالة الوافدة. فقد بلغ عدد العاملين الوافدين في عُمان ١٠/ مليون عامل تقريبا في نهاية عام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل ٨٦٪ من مجموع العاملين في القطاع الخاص ويزيد قليلا عن النسبة المشاهدة في عام ٢٠٠٦ وهي ٨٢٪. وفي عام ٢٠١٩، كان حوالي ثلثي العاملين الوافدين في القطاع العام يعملون في الخدمة المدنية، بينما كان ثلثهم يعمل في البلديات والمؤسسات المملوكة للدولة وغير ها.

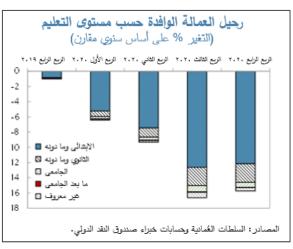


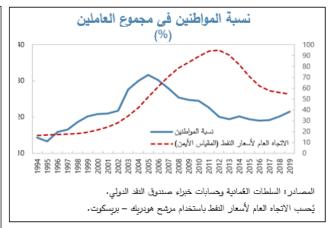


Y- وتواصل الحكومة تنفيذ سياسات تشجع على توظيف المواطنين. فقد تم تطبيق سياسة التعمين منذ أواخر الثمانينات لتشجيع العُمانيين على العمل في القطاع الخاص. وتهدف هذه السياسة أيضا إلى تعظيم استخدام الموارد البشرية الوطنية وزيادة العائد على الاستثمارات نتيجة الزيادة السريعة في مستوى التحصيل التعليمي للمواطنين العُمانيين في إطار جدول أعمال أوسع نطاقا لزيادة تنوع الاقتصاد. وظلت نسبة العمالة الوطنية في ازدياد حتى عام ٢٠٠٥ ثم انخفضت بعد ذلك. لكن منذ عام ٢٠١٦، بدأت النسبة في الزيادة مرة أخرى، مما يعكس تنفيذا أقوى لمبادرات التعمين. وفي عام ٢٠٢٠، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى التعجيل برحيل العمالة الوافدة.

ا إعداد فاي ليو.

٣- وتحدد "رؤية عُمان ٢٠٤٠"، التي تم إطلاقها في أوائل عام ٢٠٢١، هدف المجتمع القائم على المعرفة والمواهب الوطنية القادرة على المنافسة من خلال التعليم الشامل والتعلم مدى الحياة والبحث العلمي. وتؤكد الرؤية على تعزيز نظام التعليم والتدريب المهني، ودعم البحث العلمي التطبيقي، وتشجيع الابتكار. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإصلاحات، إذا نُفِّذت بالكامل، إلى تحسين الموارد البشرية في عُمان والمساعدة في تحسين إنتاجية العمالة على المدى المتوسط.

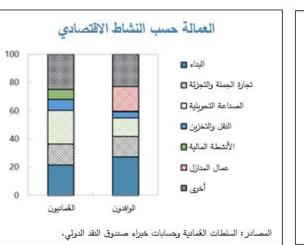


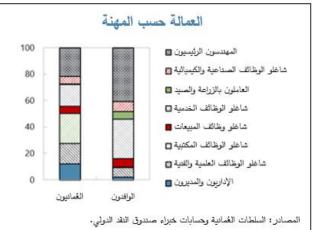


باء - خصائص سوق العمل العُماني

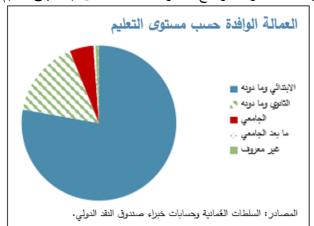
- ٤- يمكن أن تتسم سوق العمل في عُمان بالخصائص الرئيسية التالية:
- يتركز توظيف العُمانيين في القطاع العام، بينما يعتمد القطاع الخاص اعتمادا كبيرا على العمالة الوافدة. فخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، تم توفير حوالي ٢٢.٠ مليون فرصة عمل، ٢٥٩٪ منها في القطاع الخاص. وقد شغلت العمالة الأجنبية حوالي ٧٠٪ من فرص العمل التي تم توفير ها في القطاع الخاص والبالغ عددها ٢١٠، مليون فرصة عمل. وبتوزيع العمالة حسب المهنة، سنجد أن الوظيفة الأكثر شيوعا بين الوافدين هي المهندسين الرئيسيين والمهندسين المساعدين، يليهم من يقومون بالأعمال الخدمية، في حين أن مهن العُمانيين أكثر تنوعا ونسبتهم أعلى نسبيا في وظائف المديرين والوظائف المكتبية. أما بتوزيع العمالة حسب الأنشطة الاقتصادية، فسنجد أن العمالة الوافدة تتركز في قطاعات تشمل البناء والعمل المنزلي، في حين أن غالبية الوظائف في القطاع المالي يشغلها عمانيون.

٢ تُقاس بعدد العاملين.





كانت العمالة الأجنبية ركيزة مهمة للاقتصاد العُماني. فنسبة كبيرة من هذه العمالة منخفضة الراتب ومحدودة المهارة، قياسا على مستويات التعليم، وتقل نسبة العمالة عالية المهارة عن ١٠٪. وقد ساعد استخدام العمالة الأجنبية على تجاوز فترات النقص في العمالة المحلية واحتواء الضغوط المحمومة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، لكنه أدى أيضا إلى تقسيم



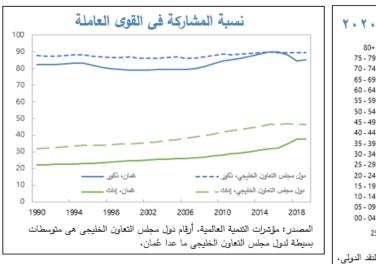
سوق العمل، وزيادة اعتماد الوافدين على التوظيف في القطاع الخاص، وأثر على نمو الإنتاجية. ويعكس هذا التقسيم أيضا نماذج الأعمال التي تُستخدم فيها العمالة بكثافة أكبر نسبيا، وتتأثر بمدى توافر مجموعة كبيرة من العمالة منخفضة التكلفة نسبيا من الخارج. وأصبحت هذه النتائج الأن قيدا على استيعاب القطاع الخاص للقوى العاملة الوطنية سريعة النمو والحاصلة على تعليم متزايد الجودة، حيث يستمر توفير وظائف تستوعب الوافدين بنسبة أكبر.

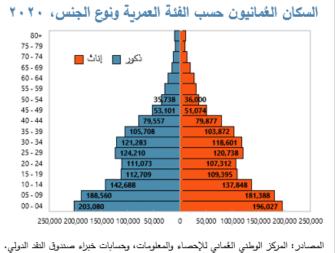
 هذاك عدد كبير من السكان الشباب في عُمان، وهو ما يتيح إمكانية جني ثمار عملهم في المستقبل إذا ما تم استخدامهم كما ينبغي. فهيكل السكان الذي يشكل فيه النا

استخدامهم كما يتبغي. فهيكل السكان الذي يشكل فيه الشباب نسبة كبيرة سيؤدي إلى دخول عدد كبير من القوى العاملة الجديدة إلى سوق العمل في السنوات القادمة، ولا يمكن للقطاع العام استيعاب هذا العدد في الأساس. ويتبح ذلك فرصة الاستفادة من قوى عاملة متنامية وحاصلة على تعليم متزايد الجودة، ولكن يجب أن تصحبه إجراءات لتعزيز توظيف المواطنين في القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، هناك مجال لزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة. وقد توصلت دراسة المواطنين في القطاع الخاص. والمعاملة وقد توصلت دراسة وأن احتمال انضمام النساء اللاتي يعشن في المناطق الحضرية إلى سوق العمل يكون أكبر بسبب تنوع الهيكل الاقتصادي وظروف العمل المواتية. وتتمتع النساء في عُمان بشكل عام بفرص جيدة للحصول على التعليم لعالي." ويؤكد "القانون قيدهن الصافية التي تماثل نسب القيد الصافية للذكور في التعليم الثانوي وتتجاوزها في التعليم العالي." ويؤكد "القانون الأساسي لسلطنة عُمان" على المساواة بين الرجل والمرأة في عُمان وتهدف "الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة العُمانية"

في عام ١٩٧٠، أصدر السلطان قابوس سياسة التعليم الشامل لكل من الرجال والنساء، مما أدى إلى زيادة نسبة حضور الإناث في المدارس من صفر
 % تقريبا في عام ١٩٧٠ إلى ٤٩٪ في عام ٢٠٠٩ (Goveas et al., 2011). واستندا إلى بيانات منظمة اليونسكو، بلغت صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ٩٣٪ للإناث و ٠٠٪ للإناث و ٣٠٪ للذكور. راجع http://uis.unesco.org/en/country/om.

(٢٠٢٠-٢٠٠٧) إلى تعزيز مشاركة المرأة بشكل كامل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن شأن الجهود المبذولة لمواصلة تحسين بيئة العمل للمرأة، مثل زيادة المزايا الممنوحة للأمهات، وتحسين خدمات رعاية الأطفال، وتسهيل البحث عن وظائف أن تساعد على زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية. ° ويمكن زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة بجانب التنويع الاقتصادي والتحضر. يضاف إلى ذلك أن توفير بيئة أكثر دعما لرائدات الأعمال، وتشجيع رائدات الأعمال في إطار مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يحقق آثارا إيجابية تؤدي إلى زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة. ٦





تؤدي الفجوات الكبيرة في الرواتب إلى ميل عرض العمالة العُمانية نحو القطاع العام وميل الطلب على العمالة في القطاع الخاص نحو الوافدين. فالعمالة العُمانية أفضل تعليما في المتوسط من العمالة غير العُمانية، ويتم تعيينها أساسا في القطاع العام، حيث تحصل بشكل عام على رواتب أعلى، وتتمتع بمزايا أكثر، كما تحصل على قدر أكبر من الأمان الوظيفي. وهناك فجوات كبيرة بين رواتب العاملين في القطاعين العام والخاص في مجموعة من دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط (IMF, 2017a). وتجدر الإشارة إلى أن النسبة بين متوسط رواتب العُمانيين في القطاع العام ومتوسط

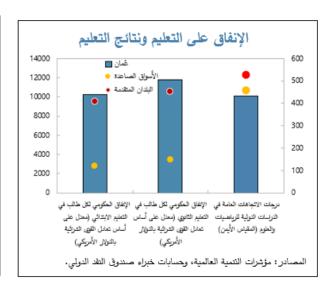
أ راجع دراسة (2011) Plank.

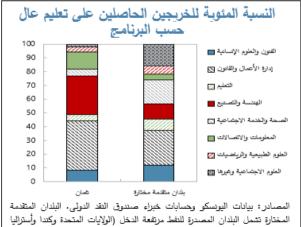
[°] تواجه النساء بشكل عام حواجز أمام دخول سوق العمل في بلدان الشرق الأوسط(Marike Bontenbal 2011). ويمكن أن تكون هذه الحواجز واسعة النطاق، منها معدل النمو الاقتصادي و فرص العمل المتاحة للمرأة إلى جانب الحواجز الاجتماعية. كذلك تصنِّف دراسة Psacharopopulos and Tzannatos (1989) الخصوبة ضمن العوامل المؤثرة على سلوك مشاركة الإناث. ويتسم تأثير الخصوبة بالغموض، حيث تشكل رعاية الأطفال والعمل بأجر مطلبين متز امنين، ومن المرجح أن تختار المرأة المطلب الأول. ومن ناحية أخرى فإن تربية الأطفال تعني تحمل تكاليف باهظة وتحتاج الأسرة إلى مصدر ثان للدخل.

[ً] بالإضافة إلى العوامل المشتركة التي تؤثر على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل التمويل، وإدارة المعرفة، والدعم الفني، نتأثر مشاركة النساء كر ائدات أعمال أيضا بالعادات والتقاليد والقيم الثقافية (Mansour et al., 2020).

رواتبهم في القطاع الخاص قد انخفضت إلى حد كبير من حوالي ٣٫٨ في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٢ في عام ٢٠١٤ عندما توفرت أحدث البيانات (Rouis et al. 2018).

٥- وقطعت عُمان خطوات واسعة نحو تحقيق التحصيل التعليمي، ولكن هناك مجالًا لتحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم فقد واصلت نسبة البالغين غير المتعلمين انخفاضها سواء من الرجال أو النساء، وتوشك عُمان على تحقيق محو الأمية الشامل. ولكن رغم أن الإنفاق العام على التعليم في عُمان يماثل، في المتوسط، مستواه في الاقتصادات المتقدمة، فإن النتائج، مقيسة بدرجات الاتجاهات العامة في الدراسات الدولية للرياضيات والعلوم، أقل من المتوسطات في الاقتصادات المتقدمة. وتحقق اقتصادات الأسواق الصاعدة، في المتوسط، مستوى مماثلا لعُمان وفقا للدرجات المسجلة في بيانات "الاتجاهات العامة في الدراسات الدولية للرياضيات والعُلوم" (TIMSS)، لكن نفقاتها أقل بكثير. ونظرا لضرورة تنُّويع الاقتصاد في الفترة القادمةُ. هناك فرصة لتنويع مجالات تخصص خريجي الجامعات – من إدارة الأعمال والقانون والهندسة والتصنيع إلى مجالات أخرى قد تكون مطلوبة في المستقبل، مثل الصحة والخدمة الاجتماعية والعلوم الطبيعية والرياضيات والتعليم.





والدروبج والدائمرك). تُستخدم أحدث البيادات المتاحة: عُمان (٢٠١٩) وأستراليا وكندا

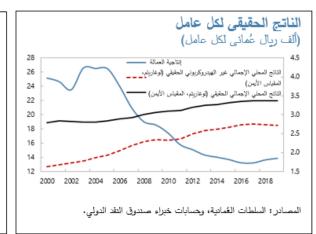
والدانمرك (٢٠١٨) والدرويج (٢٠١٧) والولايات المتحدة (٢٠١٦).

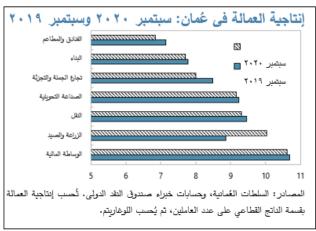
 - وتشهد إنتاجية العمالة انخفاضا أو ركودا بشكل عام. ورغم أن مصداقية ربط سعر الصرف ساهمت في استقرار التضخم، فقد أدى انخفاض الإنتاجية إلى انخفاض القدرة التنافسية الخارجية على أساس سعر الصرف الحقيقي الذي يُقاس بتكلفة وحدة العمل، مما ساهم في انخفاض الطلب الخارجي على السلع والخدمات التجارية، وإحراز تقدم محدود في التنويع الاقتصادي.^ وزادت صدمة كوفيد-١٩ من التأثير السلبي على إنتاجية العمالة، حسب مقياس نسبة الناتج القطاعي إلى التوظيف، في جميع القطاعات. وقد يكون الانخفاض الناجم عن صدمة كوفيد-١٩ مؤقتا بطبيعته، ولكن ربما يكون له تأثير أطول أمدا على الإنتاجية، إذا ما تم فقدان رأس المال البشري والمهارات بسبب البطالة المطولة، أو إذا حدث نقص في العمالة بسبب الانخفاض السريع في العمالة الوافدة

تشكل الأجور الأساسية ما يقرب من نصف فاتورة الرواتب الحكومية، بينما يحتوي النصف الأخر على مكونات أخرى بخلاف الأجور، مثل البدلات والمستحقات الأخرى، بما في ذلك بدلات السكن، والنقل، وغلاء المعيشة.

[^] يُعزى ذلك جزئيا إلى القوى العاملة ذات الأجور المنخفضة والمهارات المحدودة.

جيم - سياسات سوق العمل وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد





أحدث سياسات سوق العمل

٧- تم تطبيق سياسات سوق العمل في السنوات الأخيرة لزيادة توظيف العُمانيين في القطاع الخاص مع زيادة المرونة في سوق العمل. وتواصل الحكومة العمل على خلق فرص العمل لمواطنيها للمساعدة في دعم اقتصاد أصابه الضعف بسبب أسعار النفط المنخفضة وأزمة فيروس كورونا. وقد أعلنت وزارة القوى العاملة عن خطط لتخصيص مزيد من الوظائف للمواطنين في مجالات تشمل الأعمال الإدارية والمالية وشؤون الطلاب والإرشاد الوظيفي في منشآت التعليم العالى. وتواصل العمل أيضا مع منشآت القطاع الخاص على تعزيز الشراكة والتعاون في خلق فرص العمل.

٨- وتركز السياسات الوطنية على إصلاح التعليم والتدريب المهنى. فقد تم وضع إقامة نظام تعليمي عالى الجودة ضمن الأولويات الوطنية في "رؤية عُمان ٢٠٤٠". ويهدف الإصلاح الذي تجريه السلطات إلى إقامة نظام محفِّز للتعليم والتدريب المهني لتزويد الأفراد بالمهارات العالية اللازمة لدخول سوق العمل، وتعزيز نظام التأهيل القائم على الأداء، وتشجيع البحث العلمي والتطوير عن طريق توفير مصادر تمويل متنوعة ومستدامة، وتعزيز الشراكة بين القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص.

٩- وسيؤدي إنشاء "نظام الأمان الوظيفي" وآلية تسوية منازعات العمل إلى تحسين مرونة سوق العمل. فقد تم إنشاء "نظام الأمان الوظيفي"، وهو برنامج لإعانات البطالة، في أواخر عام ٢٠٢٠ لحماية المواطنين العُمانيين في مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الجائحة حاليا. ويقدم النظام دخلا مؤقتا ومساعدات مالية للمواطنين العُمانيين أثناء سعيهم للبحث عن وظائف جديدة عند إنهاء خدمتهم لأسباب خارجة عن إرادتهم. ويوفر تطبيق هذا النظام حماية مهمة للمواطنين العُمانيين، كما يحفزهم على البحث عن وظائف في القطاع الخاص الذي قد تكون مخاطر فقدان الوظائف فيه أعلى مقارنة بالقطاع العام. وفي عام ٢٠١٩، أنشأت الحكومة مركز تسوية منازعات العمل لتسريع وتيرة التظلمات العمالية.

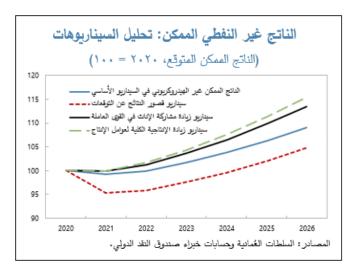
• ١- وقد تم تخفيف متطلبات توظيف العمالة الوافدة أيضا. فاعتبارا من يناير ٢٠٢١، سيتم السماح بانتقال العمالة الوافدة من صاحب عمل إلى آخر في عُمان دون شرط الحصول على "شهادة عدم ممانعة" من صاحب العمل. ومن شأن ذلك أن يسهل إعادة توزيع العمالة من خلال السماح للوافدين بالتنقل بين الوظائف بسهولة أكبر والسماح للشركات بتعديل حجم وتكوين موظفيها بسرعة أكبر استجابة للاحتياجات المتغيرة. ومن المتوقع أن يساهم قانون العمل الجديد، قيد المناقشة، في تحسين أداء سوق العمل عن طريق تقوية آليات تسوية المناز عات، وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، وتسهيل اتفاقيات التفاوض الجماعي.

التأثير المحتمل لسياسات العمل على الاقتصاد

11- تم التوصل إلى أن إصلاحات سوق العمل تعزز الإنتاجية. يمكن أن يؤدي تحرير أسواق المنتجات والعمل في القطاعات غير التجارية إلى زيادة إنتاجية العمالة على المدى المتوسط عن طريق زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وكثافة رأس المال (IMF 2017b). ويمكن أن يؤدي تخفيف قوانين حماية العمالة إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالنسبة للعمالة المنتظمة عن طريق تحسين توزيعها بين الشركات والقطاعات.

١٢- ويتم إجراء تحليل للسيناريوهات لتوضيح الآثار المتغيرة لسيناريوهات سوق العمل المختلفة على الناتج المحلى الإجمالي غير الهيدروكريوني الممكن. ويمكن أن تكون هذه التحليلات بمثابة أسس مرجعية عن اتجاه ومدى تأثير سياسات سوق العمل.

> ويتم إعداد تقديرات وتوقعات الناتج المحلى الإجمالي غير الهيدر وكربوني الممكن باستخدام منهج دالة إنتاج كوب دوغلاس، حيث يتم تفكيك الناتج الممكن إلى رأس المال والعمل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ونظرا لارتفاع درجة عدم اليقين بشأن تأثير سياسات العمل على الأنشطة الاقتصادية، يتم النظر في عدة سيناريوهات بديلة لتوضيح المسار المحتمل للناتج في ظل سيناريوهات قصور النتائج عن التوقعات وتجاوز ها:



- يفترض السيناريو الأول زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة من ٣٨٪ حاليا إلى المتوسط العالمي البالغ ٥٠٪ تقريبا في السنوات الخمس المقبلة، مما يؤدي إلى جلب
- عمالة إضافية يتم استيعابها وتشغيلها بالكامل. وتفتر ض الزيادة أن الحواجز الحالية أمام مشاركة الإناث في القوى العاملة قد أزيلت تدريجيا وأن العاملات يتمتعن بنفس مهارات العاملين من الذكور في المتوسط. ويُفترض بقاء نسبة رأس المال إلى العمل ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج دون تغيير في هذا السيناريو.
- في السيناريو الثاني، يتم النظر بشكل أكبر في مكاسب الاقتصاد من إدماج العنصر النسائي. فمزايا مشاركة النساء في القوى العاملة تفوق المزايا الناتجة عن مجرد زيادة عدد العاملين. وقد توصلت الأبحاث إلى أن العمالة من الذكور والإناث مكملة لبعضها البعض في عملية الإنتاج (IMF 2018). فالنساء تضيف مهارات جديدة إلى مكان العمل، وهو ما قد يعكس الأعراف الاجتماعية وتأثير ها على التنشئة، والتفاعلات الاجتماعية، إلى جانب الاختلافات في تفضيل المخاطر والاستجابة للحوافز. لذلك، يفترض السيناريو الثاني زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أيضا عند زيادة مشاركة الإناث في القوى

العاملة. ويُفترض أن زيادة مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو تعادل حوالي نصف المساهمة الناتجة عن زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل ٩

لتوضيح الأثر السلبي المحتمل حدوثه عند انخفاض عرض العمالة عن مستواه الوارد في السيناريو الأساسي، يفترض سيناريو قصور النتائج عن التوقعات انخفاض عدد العمالة الوافدة بنحو ٥٪ عن السيناريو الأساسي على المدى المتوسط. ويمكننا أيضا النظر إلى هذا السيناريو باعتباره السيناريو الذي تغادر فيه العمالة الوافدة البلاد بوتيرة لا يستطيع معها المواطنون شغل الوظائف الشاغرة بالكامل، ربما بسبب التفاوت بين المهارات المتاحة ومتطلبات سوق العمل. وعلى غرار السيناريوهات السابقة، تظل نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة. ويُفترض أن يظل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج دون تغيير عن مستواه في السيناريو الأساسي.

١٣- وستؤثر مختلف مجموعات سياسات سوق العمل بدرجات متباينة على الناتج غير الهيدروكربوني الممكن. ففي ظل سيناريوهي تجاوز النتائج للتوقعات، سيظل الناتج الممكن أعلى بنسبة ٤٪-٧٪ من مستواه المتوقع في السيناريو الأساسي، مما يبين فائدة إضافة عمالة إلى القوى العاملة وإمكانية زيادة الإنتاجية. أما في ظل سيناريو قصور النتائج عن التوقعات، فسيظل الناتج الممكن أقل من مستواه المتوقع في السيناريو الأساسي على المدى المتوسط. ويجدر التأكيد على عدم اليقين الكبير الذي يحيط بهذه التقديرات، والناشئ عن الافتراضات الأساسية إلى جانب العوامل الأخرى المحذوفة. فعلى سبيل المثال، قد يكون التأثير الإيجابي لتحرير أسواق العمل والمنتجات أكبر مما هو متوقع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تسهم الخدمات بحصة متزايدة في الموارد والناتج المحلى الإجمالي في هذه الاقتصادات، ولا تزال القواعد التنظيمية أكثر صرامة بكثير مما هي عليه في الاقتصادات المتقدمة (Dabla-Norris et al. 2013). ويمكن للإصلاحات الهيكلية على صعيد المالية العامة، التي تهدف إلى تحسين الكفاءة في النظام الضريبي، أن تؤدي أيضا إلى زيادة إنتاجية الشركات عن طريق الحد من سوء تخصيص الموارد (IMF 2017b ، وBanerji et al. 2017).

دال - النتائج وتوصيات السياسات

١٤- تكتسب إصلاحات سوق العمل أهمية في التشجيع على توفير وظائف في القطاع الخاص للمواطنين العُمانيين وتحسين **قدراتهم التنافسية.** وهذه الإصلاحات من المتوقع أن توجد حوافز أمام المواطنين العُمانيين للبحث عن وظائف في القطاع الخاص، بوسائل منها إلقاء الضوء على ضيق فرص الحصول على وظائف في القطاع العام مستقبلا والعمل على اتساق الرواتب والمزايا التي يمنحها القطاع العام مع تلك التي يمنحها القطاع الخاص. وستشمل إصلاحات سوق العمل عمليات تصحيح للقطاع الخاص الذي يعتمد على العمالة الوافدة اعتمادا كبيرا. وهذا يستدعى اتباع منهج تدريجي ومنسَّق لتنفيذ هذه الإصلاحات.

تشجيع التوظيف في القطاع الخاص. ينبغي أن يكون القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل. فاستنادا إلى سياسات العمل المرنة، ستعمل تنمية القطاع الخاص على تعزيز دوره في خلق فرص العمل للعُمانيين المؤهلين. ومن شأن السياسات التي تشجع تنمية القطاع الخاص، مثل تعزيز الشراكات الاستثمارية بين القطاع الخاص العُماني ومجتمع الأعمال الدولي، أن تساعد في خلق فر ص العمل في القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة وضع توقعات واضحة حول فرص العمل المحدودة في القطاع العام مستقبلا لتحفيز المواطنين على قبول وظائف في القطاع الخاص. وللتشجيع

أ تشير تقديرات دراسة (Jaumotte, Koloskova, and Saxena (2016) إلى أن ارتفاع نسبة المهلجرين في السكان في سن العمل بمقدار نقطة مئوية واحدة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد على المدى الطويل بنسبة تصل إلى ٢٪، وذلك عن طريق زيادة إنتاجية العمالة وبدرجة أقل تعزيز الاستثمار. ونظرا لأن المعلومات محدودة عن تأثير عمل الإناث على الإنتاجية، يُستخدم اقراض متحفظ، حيث تؤدي زيادة العمالة بنسبة ١٪ (نتيجة ارتفاع عدد العاملات) إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنحو ٥٠,٠٪.

على استمرار خلق فرص العمل في القطاع الخاص، ينبغي ألا يتجاوز معدل نمو رواتب (ومزايا) القطاع العام نظيره في القطاع الخاص

- توفير بيئة أكثر دعما لمشاركة الإناث في القوى العاملة. يمكن تعميم إجراءات لزيادة تشجيع النساء على المشاركة في القوى العاملة، بوسائل منها تحسين خدمات رعاية الأطفال، وزيادة المزايا الممنوحة للأمهات، وتوفير المرونة في جداول العمل. إن ترقية مزيد من النساء إلى المناصب العليا وتشجيع رائدات الأعمال في إطار مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يحققا آثارا إيجابية تشجع على زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة.
- اعتماد سياسات أكثر مرونة لتوظيف العمالة الوافدة. ستكون هناك حاجة إلى العمالة الوافدة ليس في أعقاب الأزمة مباشرة لتأمين التعافي الاقتصادي المطلوب فحسب، ولكن أيضا على المدى المتوسط مع نمو الاقتصاد وتطوره. ويمكن أن تؤدي زيادة حرية تنقل العمالة إلى الحد من التفاوت بين أجور الوافدين والمواطنين وتسهيل إعادة توزيع الموارد البشرية بكفاءة أكبر. ومن شأن إصلاحات مثل زيادة تحسين الحماية الاجتماعية للوافدين أن تعمل على زيادة حرية تنقل الوافدين وجذب مزيد من المواهب من الخارج. ومن شأن سياسات العمل المرنة وزيادة التقارب بين مستويات الرواتب والتعويضات في القطاعين الخاص والعام أن تمكن المواطنين والوافدين من التنقل بحرية أكبر بين قطاعات الاقتصاد الآخذة في الانكماش والآخذة في التوسع، وبالتالي الحد من مخاطر حدوث نقص في العمالة في القطاعات الآخذة في التوسع السريع وحدوث فائض في العمالة في القطاعات الأخذة في الانكماش. وينبغي توخي الحذر في تنفيذ الخطط الرامية إلى مزيد من تقليص فجوة تكلفة العمالة بين العمانيين والوافدين عن طريق زيادة الرسوم على استخدام الوافدين، وذلك لتجنب إضعاف تنافسية أسعار القطاع الخاص
- زيادة كفاءة الإنفاق العام على التعليم وتحسين التدريب المهنى. يمكن تحسين فعالية الإنفاق على التعليم للحصول على تعليم عالى الجودة. فالإصلاحات الرامية إلى زيادة جودة التعليم الأساسي والعالى بحيث يصبح الخريجون على دراية بالمؤهلات القادرة على المنافسة ومهارات التوظيف لدخول سوق العمل المحلى والدولي، كلها خطوات يجدر الترحيب بها. ويمكن أن تقترن هذه الإصلاحات بتحليل التكلفة والعائد للإنفاق على التعليم من أجل تحديد مواطن الضعف وسبل التحسين. ومن المهم أيضًا بذل الجهود لتحسين نظام التدريب المهنى لتزويد الأفراد بالمهارات العالية اللازمة لدخول سوق العمل، والحد من التفاوت بين المهارات المتاحة ومتطلبات سوق العمل، وزيادة إنتاجيتهم.

المراجع

Aslam, Neelufer, and Srilekha Goveas. 2011. "A Role and Contributions of Women in the Sultanate of Oman." International Journal of Business and Management. 6.3: 232-39.

Banerji, A., V. Crispolti, E. Dabla-Norris, R. Duval, C. Ebeke, D. Furceri, T. Komatsuzaki, and T. Poghosyan. 2017. "Structural Reforms in Advanced Economies: Buy-Outs, Buy-Ins and Budgetary Effects" Staff Discussion Note, forthcoming. International Monetary Fund, Washington, DC.

Dabla-Norris, E., G. Ho, K. Kochhar, A. Kyobe, and R. Tchaidze. 2013a. "Anchoring Growth: The Importance of Productivity-Enhancing Reforms in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 13/08, International Monetary Fund, Washington, DC.

IMF, 2017a. "Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia." IMF Departmental Paper, Washington, D.C.

IMF, 2017b. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note, Washington DC.

IMF, 2018. "Economic Gains from Gender Inclusion: New Mechanisms, New Evidence." IMF Staff Discussion Note, Washington DC.

IMF, 2020. "Women in the Labor Force: The Role of Fiscal Policies." IMF Staff Discussion Note, Washington DC.

Jaumotte, F., K. Koloskova, S. Saxena. 2016. "Impact of Migration on Income Levels in Advanced Economies." IMF Spillover Notes, International Monetary Fund, Washington, DC.

Mansour, Shawky, T. Al-Awadhi, N. Al Nasiri, A. Al Balushi. 2020. "Modernization and female labour force participation in Oman: spatial modelling of local variations." Annals of GIS, DOI: 10.1080/19475683.2020.1768437

Marike Bontenbal. 2011. "Labor Nationalization Policies in Oman: Implications for Omani and Migrant Women Workers." Asian and Pacific migration journal. Vol. 20, Nos.3-4, 365-87.

Plank, Leonhard. 2011. "The Omani Labour Market: Patterns and Challenges." Der öff entliche Sektor - The Public Sector. Vol. 37 (2).

Psacharopopulos, George and Z. Tzannatos.1989. "Female Labor Force Participation: An International Perspective." The World Bank Research Observer, 4(2):187-201.

Rouis, M., and A. Al Balushi, 2018. "Containing the Civil Service Wage Bill in Oman." Oman Ministry of Finance Reflection Note Series 37. Unpublished.

صندوق النقد الدولي

عُمان

إعداد

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 معلومات تكميلية للمشاورات

19 أغسطس 2021

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

- 1- تعرض هذه المذكرة معلومات توفرت بعد صدور تقرير الخبراء في 22 يوليو 2021. ولم يطرأ أي تغيير على تقييم الخبراء.
- 2- زاد إجمالي الاحتياطيات الدولي في عام 2021 مع توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة بمبلغ 0,74 مليار دولار أمريكي. وتعتزم السلطات ادخار المخصصات الجديدة من حقوق السحب الخاصة كاحتياطيات دولية، وبناء عليه تم تحديث بيانات الإطار الاقتصادي الكلي (الجدول 1).
 - نشرت السلطات بيانات محدثة للمالية العامة عن عام 2020 والنصف الأول من 2021.
- ولم يطرأ بوجه عام أي تغيير يُذكر على عجز المالية العامة في 2020، حيث وازنت الإيرادات الهيدروكربونية المرتفعة ارتفاع الإنفاق الحكومي.
 - وتشير بيانات النصف الأول من عام 2021 إلى تراجع الدعم على الكهرباء على نحو أكثر تدرجا مقارنة بالتوقعات، مما انعكس في زيادة استهلاك الكهرباء أثناء الإغلاق العام في ظل جائحة كوفيد-19 وتراجع وتيرة إلغاء الدعم لضمان الاستمرار في حماية الفئات الضعيفة، وهو ما قد يؤدي إلى خفض توازن المالية العامة المتوقع لعام الإجمالي. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط تسمح باحتمال تجاوز النتائج للتوقعات في تسمح باحتمال تجاوز النتائج للتوقعات في تنفيذ الموازنة العامة لعام 2021.

مقارنة مؤشرات المالية العامة: المستجدات مقابل تقرير الخبراء، 2020 (% من الناتج المحلي الإحمالي)

70)	المعني الإجمالي)		
		2020	
	المستجدات	تقرير الخبراء	الفرق
الإيرادات والمنح	34.6	33.3	1.3
الهيدر وكربونات	26.0	24.9	1.1
غير الهيدروكربونات والمنح	8.6	8.4	0.1
المصروفات الجارية	53.5 43.3	52.4 42.4	1.2 0.9
الجارية الرأسمالية	9.9	9.6	0.9
الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض)	19.3-	19.3-	0.1

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

	الجدول 1- عُمان مؤشرات اقتصادية مختارة، 2016-2026										
		مات	توق			أولية					
2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
											قطاع النقط والغاز
26.0	26.1	26.4	26.9	27.5	23.6	17.8	26.6	27.7	18.7	16.0	إجمالي إنتاج النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)
55.7	56.4	57.7	59.8	63.0	60.4	46.0	63.6	69.7	51.3	40.1	متوسط سعر تصدير النفط الخام (دو لار أمريكي/برميل)
1.14	1.14	1.10	1.07	1.01	0.96	0.95	0.97	0.98	0.97	1.00	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)
				خلاف ذلك)	%، ما لم يذكر .	(التغير السنوي					الحسابات القومية
93.9	90.0	87.0	84.3	82.3	77.7	63.4	76.3	79.8	70.6	65.5	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
36.1	34.6	33.4	32.4	31.7	29.9	24.4	29.3	30.7	27.1	25.2	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليار ات الريالات العُمانية)
2.6	3.3	2.9	4.2	2.9	2.5	2.8-	0.8-	0.9	0.3	4.9	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1.2	3.3	2.8	6.0	3.6	3.5	1.7-	1.4	4.0	2.1-	3.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الهيدروكربوني /1
4.0	3.4	3.0	2.4	2.3	1.5	3.9-	2.8-	1.6-	2.4	6.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني
2.4 1.6	2.4 0.2	2.5 0.2	2.5 1.7-	2.7 2.9	3.0 19.7	0.9- 14.6-	0.1 3.5-	0.9 12.0	1.6 7.4	1.1 9.4-	أسعار المستهلكين (متوسط) مخفِّض الناتج المحلي الإجمالي
1.0	0.2	0.2	1.7-				3.5-	12.0	7.4	9.4-	• • •
00.4	00.0	04.7	04.5		ناتج المحلي الإج 20.5		00.5	04.4	07.5	00.0	الاستثمار والانخار
22.1	22.0 10.9	21.7 10.9	21.5 10.9	21.2 10.9	20.5	19.0	20.5 13.1	24.4 13.4	27.5	28.9	إجمالي تكوين رأس المال
10.8 11.3	10.9	10.9	10.9	10.9	11.0 9.5	13.6 5.4	7.4	13.4	13.7 13.8	15.6 13.3	العام الخاص
21.5	21.2	20.9	20.4	19.5	14.3	5.3	14.8	19.0	12.0	9.7	إجمالي المدخرات القومية
8.9	9.1	9.7	9.8	9.9	6.8 7.5	0.7- 6.1	10.2	7.4	2.6	7.5- 17.3	العامة الخاصة
12.6	12.1	11.2	10.6	9.7			4.6	11.5	9.3	17.3	
					ناتج المحلي الإج	•					مالية الحكومة المركزية
33.1	33.7	34.6	34.8	35.3	32.9	34.6	39.2	36.2	33.2	28.7	الإيرادات والمنح
21.9	22.6	23.6	24.3	25.2	23.3	26.0	29.8	29.6	23.3	21.1	الهيدر وكربونات
11.1 30.8	11.1 31.9	11.0 32.8	10.4 33.4	10.1 34.4	9.6 35.4	8.6 53.5	9.4 44.2	6.6 44.0	9.9 45.2	7.6 51.2	غير الهيدروكربونات والمنح المصروفات
28.0	29.1	30.0	30.5	34.4 31.5	32.4 32.4	43.3	35.7	34.6	45.2 35.4	39.6	المصروفات الجارية
2.8	2.9	2.9	2.9	2.9	3.0	9.9	8.5	9.4	9.7	11.6	البرايد الر أسمالية
2.3	1.8	1.8	1.4	0.9	2.4-	19.33-	6.0-	8.4-	12.6-	24.1-	الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض)
2.3	1.8	1.8	1.4	0.9	2.4-	12.1-	0.0	1.7-	6.5-	16.5-	الرصيد الكلى (معدل) /2
26.7-	28.7-	30.8-	33.3-	36.1-	39.1-	47.8-	46.7-	48.4-	46.2-	54.1-	الرّصيد الأولّي ُغير الهيدروكربوني (% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)
46.9	51.9	56.3	60.5	64.5	70.7	81.2	60.5	51.3	45.9	33.7	عير الهيدرودربوني) مجموع الدين الحكومي، منه:
26.4	27.9	32.4	37.7	43.0	51.0	60.2	45.4	38.4	32.7	20.5	الدين الخارجي الدين الخارجي
20	2	02	0		۰.۰۰ %، ما لم يذكر .			00	02	20.0	يى و . ي القطاع النقدى
6.4	6.7	5.8	1.7	0.0	1.1-	28.3-	3.6-	18.9	5.4-	0.9-	العصاع الله في الأجنبية صافى الأصول الأجنبية
1.0	4.6	5.6	6.4	7.3	6.5	23.2	4.4	4.4	8.2	3.0	صحفي الأصول المحلية
4.9	4.9	4.7	4.4	3.6	2.5	1.1	2.8	4.9	6.5	10.1	ي - رب الائتمان المقدم للقطاع الخاص
1.9	4.9	5.6	5.6	6.0	5.1	8.9	2.0	8.3	4.2	1.8	النقود بمعناها الواسع
			ذلك)	کر خلاف غیر	مريكية؛ ما لم يُذ	رات الدولارات الأه	(بمليا				القطاع الخارجي
44.3	43.3	42.6	42.4	42.4	37.5	30.5	38.7	41.7	32.9	27.5	صادرات السلع
27.3	27.4	27.7	28.3	29.1	24.7	18.2	26.5	27.3	19.2	16.0	النفط والغاز
17.0	15.9	14.9	14.1	13.3	12.8	12.3	12.2	14.5	13.7	11.6	ر اخری
25.4-	24.4-	23.3-	22.2-	21.3-	19.9-	18.9-	20.5-	23.6-	24.1-	21.3-	واردات السلع
0.6-	0.7-	0.7-	0.9-	1.4-	4.8-	8.7-	4.2-	4.3-	11.0-	12.5-	رصيد الحساب الجاري
0.6-	0.8-	0.8-	1.1-	1.7-	6.2-	13.7-	5.5-	5.4-	15.6-	19.1-	(% من الناتج المحلي الإجمالي)
19.1	18.1	17.2	16.4	16.0	15.8	15.0	16.7	17.4	16.1	20.3	إجمالي احتياطيات البنك المركزي
5.6	5.6	5.6	5.6	5.7	5.9	6.3	7.3	6.4	5.5	7.0	بعدد شهور ورادات السلع والخدمات في العام التالي
79.9	80.0	78.9	78.3	78.2	78.6	72.7	72.0	66.7	58.2	41.9	مجموع الدين الخارجي
85.0	88.9	90.8	92.9	95.0	101.1	114.7	94.3	83.6	82.5	63.9	(% من الناتج المحلي الإجمالي)
											بنود للتذكرة:
16.2-	16.9-	17.7-	18.7-	19.8-	21.3-	25.6-	29.1-	30.5-	28.3-	31.5-	الرصيد الأولى الهيكلي غير الهيدروكربوني /3 الرصيد الأولى الهيكلي غير الهيدروكربوني (% من الناتج المحلي
29.7-	31.2-	33.0-	35.2-	37.8-	40.0-	46.4-	46.7-	48.5-	47.4-	53.5-	الإجمالي غير الهيدروكربوني) /3
						105.1	106.7	105.6	107.7	107.7	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010=100)
						0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	سعر الصرف (ريال لكل دو لار، متوسط الفترة)
											المصادر: السلطات العمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

المصادر: السلطات العمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي. 1/ يتضمن إنتاج النقط الخام، والمكرر، والخاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال. 2/ البيانات قبل عام 2001 معدلة باستبعاد مصروفات قطاع النفط والغاز التي أصبحت مسؤولية شركة تتمية طاقة عمان في 2021.

^{3/} معدل حسب الدورة الاقتصادية.